

The Iraqi political parties between the violence and the joint cooperation (1968 – 1972)

The Ba'ath and the Communist parties as a Sample

الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (1968 – 1972) الحزب الشيوعي وحزب البعث أنموذجاً

ا.م.د. رحيم عبد الحسين عباس
جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

شكلت نوعية أو طبيعة العلاقة ما بين الأحزاب السياسية واحدة من السمات البارزة للمشهد السياسي العراقي بعد اندلاع ثورة الرابع عشر من تموز 1958، بل إن نوعية تلك العلائق قد طبعت بطابعها جانباً مهماً من مرحلة ما بعد الثورة ، ولم تشذ العلاقة ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث عن هذا التوصيف ، بل إن هذه العلاقة قد تحولت إلى واحدة من أهم المظاهر السياسية لمرحلة ما بعد تولي حزب البعث السلطة للمرة الثانية عام 1968، وظل الأمر على هذا النحو حتى عام 1979 .
خصص موضوع هذا البحث لتناول العلاقة ما بين حزب البعث والحزب الشيوعي في غضون المدة المحصورة ما بين عامي (1968 – 1972) ، بوصف هذه المدة عموماً تمثل مرحلة مفصلية بُنيت أساس الأحداث التي شهدتها كثير من المواقف السياسية لكل من الحزب الشيوعي وحزب البعث على السواء ، لذا جاء هذا البحث لتسليط المزيد من الأضواء على هذه الحقبة التي شهدت كثير من الأحداث الصاخبة ، بعدما توافرت للباحث كمية لا بأس بها من الوثائق المنشورة وغير المنشورة ، فضلاً عن العديد من المصادر الأصلية .

Abstract:

The nature of the relations among the Iraqi political parties formed one of the most prominent feature of the political scene of Iraq post the outbreak of the revolution that happened in the 14th July of 1958 . the relationship between The Ba'ath and the Communist parties has not been inseparable of the current events as it transformed into or of the greatest political phenomena of the historical stage that followed The Ba'ath's authority capture at the second time 1968 .

المقدمة :

شكلت نوعية أو طبيعة العلاقة ما بين الأحزاب السياسية واحدة من السمات البارزة للمشهد السياسي العراقي بعد اندلاع ثورة الرابع عشر من تموز 1958، بل إن نوعية تلك العلائق قد طبعت بطابعها جانباً مهماً من مرحلة ما بعد الثورة ، ولم تشذ العلاقة ما بين الحزب الشيوعي⁽¹⁾ وحزب البعث⁽²⁾ عن هذا التوصيف ، بل إن هذه العلاقة قد تحولت إلى واحدة من أهم المظاهر السياسية لمرحلة ما بعد تولي حزب البعث السلطة للمرة الثانية عام 1968، وظل الأمر على هذا النحو حتى عام 1979 .
ولما كان الموضوع على هذا القدر من الأهمية ، وطالما ان المدة المحصورة ما بين عامي (1958 – 1968) قد حظيت بكثير من البحوث والدراسات الأكاديمية ، في حين لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لمرحلة ما بعد 17 تموز 1968، لذا وجدنا من الملائم أن يخصص موضوع هذا البحث لتناول العلاقة ما بين حزب البعث والحزب الشيوعي في غضون المدة المحصورة ما بين عامي (1968 – 1972) ، بوصف هذه المدة عموماً تمثل مرحلة مفصلية مهمة لا في تاريخ العلاقة بين الحزبين وحسب ، بل وفي تاريخ العراق المعاصر بشكل عام ، إذ بُنيت أساس الأحداث التي شهدتها كثير من المواقف السياسية لكل من الحزب الشيوعي وحزب البعث على

السواء ، لذا جاء هذا البحث لتسليط المزيد من الأضواء على هذه الحقبة التي شهدت كثير من الأحداث الصاخبة ، بعدما توافرت للباحث كمية لا بأس بها من الوثائق المنشورة وغير المنشورة ، فضلاً عن العديد من المصادر الأصلية .

ولا بد من الإشارة هنا إلى الأسباب التي دعت إلى اختيار عام 1972 نهاية لمدة البحث ، على الرغم من أن العام التالي قد جرت فيه أحداثاً أكثر أهمية يمكن اتخاذها نهاية للبحث ، وللإجابة على ذلك نقول أن عام 1972 قد شهد حدثاً مهماً تم إنهاء البحث عنده وهو توقف المفاوضات الرامية إلى تشكيل تحالف سياسي بين الحزب الشيوعي وحزب البعث ، في حين لا يمكننا في هذا البحث إعطاء الأحداث التي وقعت عام 1973 حقها من العرض والمعالجة ، لأنها بحاجة إلى بحث مستقل .

وللمرء أن يتساءل هنا عن العوامل التي أثرت في نوعية العلاقة بين الحزبين ، أهى عوامل داخلية ؟ أم عوامل خارجية ؟ أم كلا الأمرين معاً ؟ وهل كان للعقيدة السياسية المتبناة من كلا الحزبين أثر في تلك العلاقة أو لا؟ وهل اتسمت المواقف الأيديولوجية لكل منهما بالثبات أم بالتذبذب تحت وطأة الظروف إزاء العلاقة القائمة بينهما ؟ كل هذه الأسئلة سنحاول تحليلها والإجابة عليها في الصفحات القادمة من محاور هذا البحث.

تكون البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة ، فتم في التمهيد التطرق سريعاً لخلفيات العلاقة بين الحزبين ابتداءً من الثامن من شباط 1963 حتى السابع عشر من تموز 1968، نظراً لما شهدته هذه المرحلة من أحداث مهمة ألفت بظلالها على المراحل اللاحقة ، فيما تناول المبحث الأول موقف الحزب الشيوعي من انقلاب 17 تموز 1968 وتولي حزب البعث زمام السلطة ، وخصص المبحث الثاني لبحث العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في تطور العلاقة بين الحزبين ما بين (1968 – 1972) ، إذ تم التركيز فيه على محورين الأول تطرق لمؤثرات القضية الكردية والتهديد الإيراني وخصص الثاني لبحث مؤثرات السعي لتأميم النفط وحاجة الجيش العراقي للسلاح . فيما ضمت الخاتمة أهم النتائج التي خرج بها البحث .

اعتمد البحث في استقاء معلوماته على عدة ملفات من الوثائق العراقية غير المنشورة أهمها وثائق دار الكتب والوثائق المشار إليها بالرمز (د.ك.و.) التي كان لها الإسهام الأكبر في تعزيز البحث ، الذي استفاد كذلك من وثائق مدرسة الإعداد الحزبي (لجنة تاريخ حزب البعث) المشار إليها بالرمز (ل.ت.ح.ب.) المحفوظة حالياً في مكتبة مقر حركة الوفاق الوطني ببغداد ، فضلاً عن وثائق وزارة الثقافة والإعلام التي تمت الإشارة إليها بالرمز (و.ب.أ.) ، ووثائق وزارة الخارجية التي أُشير إليها بالرمز (و.و.خ.) .

وكانت الوثائق المنشورة من المصادر الأساسية التي استمد منها البحث معلوماته ، وبخاصة أدبيات ومنشورات كل من الحزب الشيوعي وحزب البعث، كما اعتمد البحث العديد من المصادر المهمة فضلاً عن الأطاريح والرسائل الجامعية ، ومن أهم المصادر التي تم الرجوع إليها كتاب حنا بطاطو : ((الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار)) ولم يقل أهمية عنه كتاب ماريون وبيتر سلوجلست الموسوم ((العراق الحديث من الثورة إلى الدكتاتورية)) ، وكذلك كان الجزء الثاني من كتاب ادِيث وائي ايف بينروز المعنون بـ ((العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطورات الداخلية 1915 – 1975)) ، بوصف هذه الكتب من الكتب الوثائقية المهمة التي غطت جانباً مهماً من الأحداث في المدة موضوع البحث ، فيما أسهمت الكتب التي عبرت في بعض النقاط عن وجهة نظر كل من الشيوعيين و البعثيين في تسلط المزيد من الأضواء على الأحداث التي تناولها البحث ، ومن بين تلك الكتب كان الجزء الثالث من كتاب عزيز سباهي الموسوم ((عقود من تاريخ الحزب الشيوعي)) ممثلاً لوجهة نظر الحزب الشيوعي ، فيما مثل وجهة نظر حزب البعث الجزء الخامس من كتاب سمير عبد الكريم المعنون بـ ((أضواء على الحركة الشيوعية في العراق)) .

وأسهمت صحافة الحزبين العلنية منها والسرية في سد العديد من الثغرات في المعلومات ، وتنبع أهميتها من كونها كانت تواكب الأحداث أولاً بأول ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصحف السرية للحزب الشيوعي لا تحمل تواريخ دقيقة ، علاوة على عدم ورود أية إشارة فيها إلى أماكن صدورها ، لذا اقتضى التنويه . وزيادة على الصحف اعتمد البحث كثير من المصادر الأخرى التي تفاوتت نسب استخدامها في البحث بحسب طبيعة الموضوع المعالج .

التمهيد :

كان للعقيدة السياسية التي تبناها كل من الحزب الشيوعي وحزب البعث في العراق أثرٌ فاعل في رسم صورة العلاقة بين الحزبين ، إذ وصف الأول منهما بأنه حزبٌ أممي لا قومي⁽³⁾ ، في حين كان يصنف الثاني

ضمن الأحزاب القومية ، فضلاً عن أنه كان قد تبني فكرة معاداة الشيوعية منذ الإرهابات الأولى لتأسيسه (4) ، لذا كانت العقائد أو المتبنيات السياسية واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام صراع مزمن مابين الحزبين ، فلهذا كان الخلاف والتناحر بينهما هو القاعدة ، وحالات التفاهم و التقارب (5) ، هي الاستثناء .

ومهما يكن من أمر ، فإذا ما أردنا أن نفهم أكثر طبيعة العلاقة بين الحزبين في غضون المدة موضوع البحث (1968 – 1972) ، نرى من الضروري المرور ولو سريعاً على خلفيات تلك العلاقة في المرحلة التي سبقتها ولخمس سنوات على أقل تقدير، نظراً لما شهدته تلك السنوات الخمس من أحداث ومتغيرات أثرت كثيراً في نوعية العلاقة بين الحزبين ، وعليه نحاول هنا الوقوف قليلاً عند تلك المتغيرات والأحداث .

تعرض الحزب الشيوعي إلى العديد من الانتكاسات خلال السنوات الخمس التي سبقت انقلاب 17 تموز 1968، ابتداءً من الضربة القاسية التي كادت تطيح بوجود الحزب ككل على اثر وقوع الانقلاب الذي قاده حزب البعث في الثامن من شباط 1963، عندما وجه البعثيون ضربة قوية للشيوعيين ، وبخاصة في الأيام الأولى من الانقلاب التي تعرضوا خلالها لتصفية جسدية على نطاق واسع طالت كثير من عناصر الشيوعيين وقادتهم ، بل في بعض الأحيان طالت عمليات التصفية حتى من يشتبه بأنه من الشيوعيين ، لذا لا نجانب الحقيقة إذا ما وصفنا تلك العمليات بـ (المجزرة) ، إذ وصل عدد القتلى إلى (340) قتيلاً على أقل التقديرات (6) ، فضلاً عن عمليات الاعتقال والتعذيب ، وكل ذلك كان يجري من دون محاكمة وهذا ما اعترف به البعثيون في أدبياتهم (7).

صدر عن الشيوعيين رد فعلٍ وصف بالمتسرع وغير المحسوب بدقة ، إذ أقدم بعض الجنود والمراتب من الشيوعيين في معسكر الرشيد ببغداد على القيام بحركة قادها نائب العريف حسن سريع مستهدفين الاستيلاء على السلطة والثأر لمجازر الأيام الأولى من انقلاب الثامن من شباط ، لكن الحركة أجهضت بعد ساعات قليلة من انطلاقها فجر الثالث من تموز 1963 ، وسُحقت معها منظمات شيوعية جديدة ، وراح ضحيتها مئات من العسكريين والمدنيين من شيوعيين وغيرهم (8) .

لم يستمر حزب البعث طويلاً في السلطة بعد أحداث معسكر الرشيد أو ما سمي بـ (حركة حسن سريع) ، إذ أقصي من قبل رئيس الجمهورية عبد السلام عارف (1963 – 1966) على اثر أحداث الثامن عشر من تشرين الثاني 1963 (9) . وفي حدود ما أمكننا الاطلاع عليه لا يوجد ثمة ما يستحق الذكر في تاريخ العلاقة بين الحزبين من بعد إقصاء حزب البعث من السلطة حتى عام 1967 .

حاول الحزب الشيوعي إعادة تنظيم صفوفه بعد موجة العنف المذكورة ، بيد انه قد تعرض إلى انشقاقات عدة (10)، كان أبرزها انشقاق السابع عشر من أيلول عام 1967، الذي ترك الحزب موزع على جناحين رئيسيين هما : الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) ، والحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) (11).

أما حزب البعث فقد تعرض هو الآخر إلى الانشقاق والتشردم ، فضلاً عن الانقسامات التي شهدتها الحزب بعد قيادته انقلاب الثامن من شباط 1963، تلك الانقسامات التي أدت إلى فقدانه السلطة في الثامن عشر من تشرين الثاني من العام المذكور (12) ، فقد شهد الحزب انقساماً آخر جاء على اثر الانقلاب الذي نفذ الضباط اليساريون في حزب البعث السوري في الثالث والعشرين من شباط 1966، وقاموا خلاله بإقصاء ميشيل عفلق (13) والخط الموالي له ، وبذا تم القضاء على حكم القيادة القومية للحزب في سوريا، وقد أُلقت هذه الأحداث بظلالها على الحزب في العراق ، الذي انشق بدوره إلى جناحين عُرف الأول بـ (البعث اليساري) ، الموالي لجناح حزب البعث الحاكم في سوريا بعد أحداث الثالث والعشرين من شباط ، وتزعم هذا الجناح الدكتور فؤاد شاکر مصطفى (14)، وحظي بتأييد ما يقارب الـ (75 ٪) من بعثيي العراق ، فيما عُرف الجناح الآخر بـ (البعث اليميني) (15) وقاده كل من احمد حسن البكر (16) وصادم حسين (17)، وظل هذا الجناح موالياً لقيادة ميشيل عفلق (18).

وفيما كانت بعض الأحزاب السياسية تحاول إعادة ترتيب صفوفها كان نظام الحكم الذي يقف على رأسه اللواء عبد الرحمن عارف (1966 – 1968) يعاني من أزمات سياسية متتالية ناتجة عن تنامي طموح العديد من ضباط الجيش للاستيلاء على السلطة ، فضلاً عن اتساع نطاق نشاط الأحزاب السياسية ، الأمر الذي أدى إلى ضعف الحكومة وعدم قدرتها على السيطرة على النشاط السياسي الواسع ، إذ ارتفعت أصوات عدة مطالبة بتشكيل حكومة ائتلافية مدعومة بجهة وطنية تضم مختلف الأحزاب والقوى السياسية (19)، في حين دعا الحزب الشيوعي إلى إسقاط النظام السياسي القائم قبل إقامة الحكومة الائتلافية ، وجاءت دعوته هذه في بيان أصدره في الثاني عشر من نيسان 1967 تحت عنوان ((في سبيل إسقاط الحكم الدكتاتوري الرجعي الخانع للاحتكار)) ومما جاء في هذا البيان : ((إن من غير الممكن في الوضع الملموس للعراق أن يحدث انعطاف وطني ديمقراطي جذري في البلاد دون مساهمة فعالة ومؤثرة من الطبقة العاملة وحزبها السياسي ... ويدعو حزبنا الشيوعي كل

الفئات والقوى المعادية للاستعمار والرجعية إلى التعاون وإقامة ائتلاف وطني ديمقراطي ... وتشكيل حكومة ائتلافية ديمقراطية مؤقتة ... تلعب فيها الطبقة العاملة دوراً ينسجم مع وزنها السياسي في حياة البلاد⁽²⁰⁾ . ويبدو واضحاً من سياق هذا النص أن الحزب الشيوعي دعا في بيانه إلى أن يكون ائتلاف القوى السياسية تحت زعامته ، وأن لم ينص على هذا الأمر صراحةً .

أما حزب البعث (اليمني) فقد دعا هو الآخر في تموز 1967 إلى إقامة جبهة وطنية تضم مختلف القوى السياسية ، وإقامة حكومة ائتلافية⁽²¹⁾ ، في الوقت الذي جدد فيه الحزب الشيوعي في أيلول من العام المذكور دعوته إلى إقامة جبهة وطنية وحكومة ائتلافية ، لكن هذه المرة اشترط صراحةً أن تكون كل من الجبهة والحكومة الائتلافية تحت قيادته⁽²²⁾ ، وأضاف الحزب الشيوعي جماعة (اللجنة المركزية) شرطاً آخر لتحالفاته المزمع القيام بها ذلك هو استثناء حزب البعث (اليمني) من أي تحالفات ينوي عقدها ، بوصف هذا الجناح من البعث كان مسؤولاً أكثر من غيره عما تعرض له الشيوعيين من ملاحقات وتصفيات جسدية طالت كثير من قيادات وكوادر الحزب على اثر انقلاب الثامن من شباط 1963 ، وجاء هذا الاستثناء في قرار اتخذه المجلس الحزبي (الكونفرانس)⁽²³⁾ الثالث الذي عقده الحزب الشيوعي جماعة (اللجنة المركزية) في كانون الأول 1967 ، فيما كان شيوعيو هذا الجناح على علاقة حسنة بيسار حزب البعث العراقي⁽²⁴⁾ . فيما لم نجد ما يشير بصراحة إلى موقف الحزب الشيوعي جناح (القيادة المركزية) من هكذا تحالفات ، إذ إن شعارات هذا الجناح كانت تركز على الثورة الشعبية المسلحة⁽²⁵⁾ .

أعاد البعثيون (الجناح اليمني) طرح فكرة الجبهة الوطنية والحكومة الائتلافية في أيار 1968⁽²⁶⁾ في الوقت الذي تخلوا فيه عن شرط قيادة الجبهة أو مفهوم (الحزب القائد)⁽²⁷⁾ ، ذلك المفهوم الذي تبناه في مؤتمرهم القومي السادس أيام كانوا في السلطة عام 1963⁽²⁸⁾ أي إن هذا المفهوم رفعه البعثيون عندما كانوا يمسكون بزمام السلطة في العراق ، وتخلوا عنه بعدما افلت ذلك الزمام من أيديهم . وعموماً وعلى الرغم من كثرة الأصوات والمطالبات الهادفة إلى إقامة جبهة وطنية أو حكومة ائتلافية ، بيد أن تلك الجبهة لم ترَ النور في هذه الآونة .

وتمهيداً لاستيلائهم على السلطة قام يمينيو حزب البعث بعدة خطوات من بينها اتصالهم في حزيران من عام 1968 بالحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) طالبين منه التعاون معهم للإطاحة بنظام حكم اللواء عبد الرحمن عارف ، بيد أن شيوعيين (اللجنة المركزية) رفضوا الطلب ، لان ذكريات عام 1963 مع البعثيين ما زالت ماثلة أمامهم ، فضلاً عن إن قرار (الكونفرانس) الثالث لحزبهم قد منع التعاون مع حزب البعث (الجناح اليمني) ، ولكنهم مع ذلك تعهدوا بعدم الوقوف في طريق البعثيين في حال قيامهم بالانقلاب⁽²⁹⁾ ، ولعل هذا ما كان يطمح إليه البعثيون ، بحسب ما ذهب إليه رحيب عجيبة عضو لجنة العلاقات الوطنية للحزب الشيوعي (اللجنة المركزية)⁽³⁰⁾ . وللغرض نفسه وفي الشهر نفسه ففتح البعثيون (الجناح اليمني) شيوعيين (القيادة المركزية) الذين بدورهم أصرروا على إدانة البعثيين للأعمال التي قاموا بها ضد الشيوعيين عام 1963 كشرط أساسي للتعاون ، وبينما كانت المفاوضات مستمرة بين الجانبين أقدم البعثيون على تنفيذ الانقلاب ، بحسب ما ذكره عزيز الحاج سكرتير اللجنة المركزية لجناح الحزب الشيوعي القيادة المركزية (1967-1969)⁽³¹⁾ .

أما الخطوة الأخرى التي قام بها البعثيون (الجناح اليمني) في أواخر حزيران 1968 هي وشايتهم لسلطات الأمن بمقر جناح حزب البعث (اليساري) ، الذي عثر فيه رجال الأمن على سجل كامل بأسماء أعضاء التنظيم وبعض المنشورات ، ومطابع الحزب الأساسية ، وبهذا أضحى الحزب مكشوفاً للسلطات ، الأمر الذي دفع بقيادته إلى تجميد نشاطه⁽³²⁾ .

وهكذا آمنَ حزب البعث (اليمني) جانب ابرز منافسيه المحتملين ، ثم قام في صبيحة السابع عشر من تموز 1968 بتنفيذ عملية الانقلاب ، الذي نجح في القيام به بسهولة بالتنسيق مع مجموعة من ضباط القصر الجمهوري⁽³³⁾ في عملية حامت وأثيرت حول ارتباطاتها الخارجية كثير من الشكوك سواء من البعثيين أنفسهم⁽³⁴⁾ أم من غيرهم⁽³⁵⁾ ، وسط أجواء كانت فيها الحكومات الغربية تهاجم سياسة عبد الرحمن عارف ، وبخاصة بعد تطور علاقات نظامه مع الاتحاد السوفيتي ، الذي أبرمت معه العديد من الاتفاقيات الاقتصادية ولا سيما في مجال النفط⁽³⁶⁾ ، فضلاً عن مهاجمته الشركات الاحتكارية الغربية العاملة في العراق⁽³⁷⁾ ، وحجبه امتياز الكبريت عن شركة (Pan American) الأمريكية⁽³⁸⁾ ، وكل هذا يعزز التأكيدات والشكوك التي أشرت ارتباط منفذي الانقلاب مع الغرب بوصف العملية جاءت خدمةً للمصالح الغربية التي تضررت بفعل سياسات عبد الرحمن عارف .

عاد بهذا الانقلاب حزب البعث من جديد إلى الإمساك بزمام السلطة مُصِراً على البقاء فيها مهما كانت التضحيات ، إذ إن التجربة المرة التي خاضها عام 1963 لم تزل ماثلة أمامه . وهكذا تكون قد بدأت صفحة جديدة من تاريخ العراق وتاريخ العلاقة بين الحزب الشيوعي وحزب البعث .

أولاً : موقف الحزب الشيوعي

من انقلاب 17 تموز 1968

اصدر البعثيون صباح يوم 17 تموز 1968 البيان رقم (1) ، الذي خلا من أي إشارة إلى الجهة السياسية التي قادت الانقلاب ، باستثناء الإشارة إلى أن قادة ((الثورة)) هم من أبناء القوات المسلحة والطلائع الثورية ، إذ جاء في البيان بهذا الصدد ما نصه : ((ان قيادة الثورة تبارك لكم ثورتكم الأصيلة في غايتها ومقوماتها ، لأنها منكم واليكم ، أعدّها وفجرها أبناء بررة من قواتكم المسلحة وطلائعكم الثورية))⁽³⁹⁾ .

حرص البعثيون على عدم الإشارة في البيان رقم(1) إلى أن حزبهم هو الذي قاد عملية الانقلاب ، وذلك نابع من إدراكهم العميق بأن حزبهم لا يحظى بتأييد شعبي واسع ، وهذا ما أكدته على السواء مصادر بعثية⁽⁴⁰⁾ ومحيدة⁽⁴¹⁾، بسبب ما اقترفه البعثيون من مجازر عام 1963 ، بحسب وصف صلاح عمر العلي عضو مجلس قيادة الثورة وعضو القيادة القطرية لحزب البعث في العراق⁽⁴²⁾.

وبعد أن صب البيان مكنون غضبه على نظام الحكم السابق له ، ناعثاً إياه بمختلف الأوصاف الدالة على الخيانة والرجعية والجهل والفساد واللصوصية ، وعد ب ((تحقيق الوحدة الوطنية وتأمين سيادة القانون وتكافؤ الفرص بين المواطنين ... وإنهاء مشكلة الشمال بحكمة ودراية ... وإقامة مجتمع تسوده الأخوة والمحبة والتآلف الوطني ... وصولاً الى إقامة المجلس الوطني الذي يمثل كافة القطاعات الوطنية والشعبية))⁽⁴³⁾ . وحذر البيان بعبارات شديدة اللهجة كل من يحاول الوقوف في طريق الحكم الجديد بأنه سوف يعامل بقسوة شديدة وبلا رحمة ، إذ جاء في البيان بهذا الخصوص ما نصه : ((وليكن واضحاً وحاسماً من أن الثورة ستضرب بيد من حديد وبشدة وبلا رحمة كل من تسول له نفسه العمل على عرقلة مسيرة الثورة ، والعبث بالأمن والاستقرار)) ، كما دعا البيان نفسه إلى تناسي خلافات الماضي وفتح صفحة جديدة⁽⁴⁴⁾ ، ويبدو أن هذه الدعوة كانت موجهة للشيوعيين أكثر من غيرهم .

استقبلت جماهير الشعب البيان رقم (1) بعدم الاكتراث واللامبالاة ، لأنها رأت في عملية تغيير الحكم جزء من لعبة الصراع على السلطة ما بين ضباط الجيش ، وهي عملية بعيدة كل البعد عن مصاعب وهموم حياتها اليومية⁽⁴⁵⁾.

أثر الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) التريث في الإعلان عن موقفه من الانقلاب ريثما تتضح نوايا الانقلابيين ، لكن انتظاره لم يستمر طويلاً ، فبعد مرور اثني عشر يوماً على وقوع الانقلاب عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعاً طارئاً في التاسع والعشرين من تموز 1968 ناقشت فيه الوضع السياسي الجديد⁽⁴⁶⁾، وفي ختام الاجتماع أصدرت بياناً أبدت فيه موقفها من الانقلاب ، ولعل أهم ما جاء في البيان هو المطالبة بتحقيق الديمقراطية ، وإقامة حكومة ائتلافية مدعومة بتشكيل جبهة تضم القوى التقدمية ، وكذلك طالب بإصدار عفو عام عن جميع السجناء وإعادة المفصولين إلى أعمالهم ، واحترام حرية الرأي والعقيدة ، وتحريم إسقاط الجنسية ، وإنهاء حالة الطوارئ ، وإطلاق حرية النشاط السياسي ، وحرية الصحافة والتظاهر والتنظيم النقابي ، فضلاً عن مطالبته بحل القضية الكردية بما يتفق والإقرار بحقوق الأكراد⁽⁴⁷⁾.

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته على هذا البيان هو لهجة الإلحاح على تحقيق مطالبه ، فضلاً عن انه خلا من أي إشارة للدعوة إلى إسقاط الحكم ، الأمر الذي أشر تخلي الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) عن شعار إسقاط الحكم في ظل النظام الجديد ، على الرغم من الخلاف العميق مع قادة هذا النظام ، وزيادة على ذلك دعا البيان إلى إقامة جبهة وطنية وتشكيل حكومة ائتلافية ، وهذا ما يعني قبول شيوعيو (اللجنة المركزية) ضمناً الدخول في تحالف مع حزب البعث (الجناح اليميني) وهو ما كان قد منعه (الكونفرنس) الثالث للحزب الشيوعي (اللجنة المركزية).

وفي الثلاثين من تموز 1968 إذاع احمد حسن البكر ، الذي أصبح رئيساً للجمهورية بعد الانقلاب، البيان رقم (27) الذي أعلن فيه إقصاء اثنين من (عصبة ضباط القصر) وهما كل من عبد الرزاق النايف الذي شغل منصب رئيس الوزراء بعد الانقلاب ، وإبراهيم الداود ، الذي عُين بعد الانقلاب وزيراً للدفاع ، ودعا البكر في البيان ما اسماء ب (القوى التقدمية) إلى المشاركة في الحكم وتحمل المسؤولية⁽⁴⁸⁾. ويعزو العديد من الكتاب دعوة حزب

البعث الأحزاب الأخرى إلى المشاركة في الحكم ، إلى انه كان مدفوعاً بإدراكه لمحدودية حجم ما يحظى به من تأييد شعبي⁽⁴⁹⁾.

يبدو إن ما جاء في البيانين (1) و (27) قد شجع الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) على العمل إلى جانب جهات سياسية أخرى للاضطلاع بدور مؤثر في مجرى الأحداث السياسية المستجدة في البلاد ، لذا قدموا في أيلول 1968 مذكرة إلى رئيس الجمهورية وقّعها إلى جانب الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) كل من الحزب الوطني الديمقراطي والحركة الاشتراكية العربية وبعض الشخصيات المستقلة ، عرضوا فيها المشاكل التي تواجه البلاد على الصعيدين السياسي والاقتصادي مؤكدين في الوقت نفسه على ضرورة نشر الديمقراطية السياسية وتضافر الجهود لمعالجة تلك المشاكل⁽⁵⁰⁾.

شهد شهر أيلول من عام 1968 قيام الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) بطرح مسودة ما اسماه (مشروع ميثاق الجبهة الوطنية) الذي ضم مقدمة وستة أقسام وخاتمة ، ولعل أهم ما جاء في مقدمة المشروع هو الدعوة إلى إقامة تحالف سياسي جبهوي بين الأحزاب الممثلة لمختلف طبقات المجتمع ، وان يوضع للتحالف برنامج يتضمن الأهداف المشتركة الناضجة والأكثر إلحاحاً ، على أن لا يعني التحالف مطالبة الأحزاب بالتخلي عن أيديولوجيتها وبرامجها الاستراتيجية⁽⁵¹⁾ ، مع التأكيد على عدم وضع شروط مسبقة عن دور كل حزب سياسي في قيادة التحالف الجبهوي⁽⁵²⁾.

وتضمن القسم الأول من المشروع الدعوة إلى إقامة حكومة ائتلافية تنبثق عن جبهة وطنية تضم مختلف الأحزاب السياسية الوطنية ، فضلاً عن الدعوة إلى إعادة المفصولين السياسيين إلى أعمالهم ، وإطلاق حرية التنظيم والنشاط السياسي والنقابي ، والدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي يأخذ على عاتقه وضع دستور دائم للبلاد ، فيما خصص القسمان الثاني والسادس لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وضرورة النهوض بواقعها، في الوقت الذي كرس فيه القسم الثالث للقضية الكردية والدعوة لحلها على أساس تمتع الكرد بالحكم الذاتي ، وأكد القسم الرابع ضرورة دعم نضال الشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوقه المشروعة وتحرير الأراضي العربية المحتلة ، وتطرق القسم الخامس إلى السياسة الخارجية ، إذ شدد المشروع في هذا القسم على ضرورة أن تكون السياسة الخارجية قائمة على أساس تعزيز التضامن في الكفاح مع الشعوب العربية ، وتعزيز روابط الصداقة والتحالف الى ابعد مدى مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ، ومناصرة حركات التحرر في العالم ، والعمل مع كل الشعوب في سبيل درء خطر وقوع حرب نووية ، وفي خاتمة المشروع أكد الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) على ان المشروع هو مسودة قابلة للنقاش والتعديل⁽⁵³⁾.

وكبادرة حُسن نية قام البعثيون في أيلول 1968 بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة جميع المفصولين لأسباب سياسية إلى أعمالهم ، وتم السماح للشيوعيين في المنفى بالعودة الى العراق ، واخذ الشيوعيون يوزعون نشراتهم علناً، غير ان البعثيين لم يكونوا على استعداد لتلبية أية مطالب أخرى ، وبخاصة تلك التي تتعلق بحرية النشاط السياسي⁽⁵⁴⁾ ، ولم يخفوا امتعاضهم من الشيوعيين ، بسبب عدم تضمين مسودة (مشروع ميثاق الجبهة) أية إشادة او إشارة إلى التغيير السياسي الذي حدث في السابع عشر من تموز 1968⁽⁵⁵⁾ ، لكنهم في الوقت نفسه لم يعلنوا عن قبول او رفض المشروع ، وكذلك لم يحددوا في هذه المرحلة شكل أو شروط التحالف الجبهوي الذي دعوا إليه هم أيضاً⁽⁵⁶⁾.

رحب شيوعيو (اللجنة المركزية) بخطوة إطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة الموظفين المفصولين الى الخدمة ، وفي الوقت نفسه انتقدوا بشدة سلطات حزب البعث واصفين إياها بالسلطات الدكتاتورية العسكرية⁽⁵⁷⁾ ، إذ دأب شيوعيو هذا الجناح في هذه المرحلة على انتهاج سياسة تأييد وانتقاد السلطة في آن واحد، وقد جاء وصف هذا الواقع في وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) ، بما نصه: ((ان سياسة حزبنا إزاء الحكومة القائمة ستستمر على أساس المعارضة والانتقاد لكل ما هو سلبي وخاطئ ولنهج الحكومة المعادي للديمقراطية ... ان حزبنا خلال السنتين الاخيرتين قد دعم بقوة جميع المكاسب التقدمية التي تحققت ...))⁽⁵⁸⁾. وكانت هذه السياسة هي السمة البارزة التي طبعت مواقف الحزب الشيوعي جناح(اللجنة المركزية) ما بين عامي 1968 – 1973 ، على حد وصف زكي خيري (1911-1995) عضو اللجنة المركزية لهذا الجناح⁽⁵⁹⁾.

اما بشأن موقف الحزب الشيوعي جناح (القيادة المركزية) فانه رحب هو الآخر بقرار إطلاق سراح السجناء السياسيين والإجراءات الأخرى المرافقة له ، وسط أجواء كان فيها شيوعيو هذا الجناح قد بدأوا بالتفاوض مع البعثيين لبعض الوقت من اجل إيجاد صيغة للتعاون او العمل المشترك سواء كان هذا العمل يضمه لوحده إلى جانب حزب البعث او يضم أطراف أخرى معهما ، وكان ذلك قد جرى في غضون الأشهر الأربعة التي أعقبت

17 تموز 1968، غير ان عزيز الحاج ، سكرتير اللجنة المركزية لهذا الجناح ، أكد على عدم اكتمال الإمكانيات اللازمة لقيام تحالف سياسي جبهوي واسع من شأنه القيام بانجاز المهام الملحة التي تواجه البلاد ، بحسب تعبيره ، من دون ان يوضح ماهية تلك الإمكانيات⁽⁶⁰⁾.

جدد الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) دعوته الى إقامة جبهة موحدة تضم إلى جانب الحزب الحاكم كل القوى الوطنية ، وجاءت هذه الدعوة خلال الاجتماع الكامل للجنة المركزية المنعقد في تشرين الأول 1968 ، بحسب ما أشارت له وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب التي ذكرت بصراحة ووضوح اسم حزب البعث ورغبة الشيوعيين بالتحالف معه على وفق عدة شروط حددها الاجتماع المذكور وهي كما يأتي :

- 1- الاعتراف باستقلالية الحزب الشيوعي
- 2- اشتراكه في حكومة ائتلافية.
- 3- حقه في ممارسة العمل السياسي العلني.
- 4- حريته في إصدار صحفه.
- 5- إلغاء القوانين والمؤسسات المعادية للديمقراطية.
- 6- العمل على حل القضية الكردية على أساس الحكم الذاتي⁽⁶¹⁾.

ونلاحظ هنا بوضوح التكرار والتأكيد ، بل والرغبة الجامعة لدى شيوعيين (اللجنة المركزية) في التحالف مع البعثيين (الجناح اليميني) ، وإذا كانت هذه الرغبة قد أشير إليها بشكل ضمني سابقاً كما في بيان التاسع والعشرين من تموز 1968، وفي مسودة مشروع ميثاق الجبهة المطروح في أيلول من العام نفسه ، فقد جاءت الإشارة هنا واضحة وصريحة ، وهذا ما يمكن وصفه بالتنازل الذي تحول الى مقدمة لتنازلات أخرى من جانب الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) ، لأن تلك الرغبة جاءت على خلاف مقررات (الكوفرنس) الثالث للحزب ، لكن تلك الرغبة التي بدأت ضمنية ومن ثم أصبحت صريحة تحولت في نهاية المطاف الى مطلب شرعي أقرته أعلى سلطة في الحزب الشيوعي وهي سلطة المؤتمر الوطني ، وذلك في سبيل الحصول مكاسب سياسية أو الاشتراك في السلطة .

برّر الشيوعيون إلاحهم على تكوين جبهة تضمهم الى جانب حزب البعث الحاكم ، بأن هكذا تحالف يعد ضرورة لا بد منها في حينه لحل مشاكل البلاد الأساسية ، وبوجود عناصر داخل حزب البعث تمتلك الاستعداد للتعاون مع طروحات الشيوعيين⁽⁶²⁾. ومع كل تلك الدعوات المتكررة سواء من جانب الشيوعيين أو من جانب حزب البعث لإقامة تحالف جبهوي وحكومة ائتلافية، غير إننا لم نجد فيما أمكننا الاطلاع عليه من مصادر ما يشير الى إفصاح البعث، الذي يمسك بزمام السلطة، عن شروطه للتحالف أو الرد على شروط الآخرين في غضون السنة الأولى من حكمه الثاني، فمن الراجح انه كان يستهدف كسب الوقت في هذه المرحلة الحرجة من تاريخه .

ومهما يكن من أمر ، ففي السادس والعشرين من تشرين الأول 1968 أنذر عمال شركة الزيوت النباتية في بغداد إدارة الشركة بالإضراب إذا لم توافق على منحهم نسبة (5٪) من أرباح الشركة ، لكن إدارة الشركة رفضت الإنذار، الأمر الذي أدى الى إضراب العمال في الخامس من تشرين الثاني 1968 بدعم وتأييد من شيوعيين (القيادة المركزية) الذين كان لهم كثير من المؤيدين بين عمال الشركة⁽⁶³⁾، وعن هذا الإضراب ونتائجه نشرت صحيفة طريق العمال السرية⁽⁶⁴⁾ مقالاً تحت عنوان ((حول إضراب عمال الزيوت النباتية)) ومما جاء فيه : ((وفي الساعة الأولى من الإضراب وسعيًا وراء كسره في بدايته ، أطلق أنصار البعث الحاكم الرصاص على العمال من رشاشاتهم ومسدساتهم بعد اقتحام المعمل عنوة حيث كان يعتصم المضربون))⁽⁶⁵⁾، وقد أدت عملية الإقتحام ، بحسب الصحيفة المذكورة ، الى مقتل العامل (جبار لفته) ، وجرح واعتقال العشرات من العمال ، فضلاً عن فشل الإضراب⁽⁶⁶⁾.

وبعد يومين من الإضراب احتقل أنصار الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) في ساحة السباع ، القريبة من ساحة النهضة ببغداد ، بمناسبة الذكرى الحادية والخمسون لثورة (أكتوبر) الاشتراكية ، وعلى الرغم من حصولهم على الإجازة الرسمية من السلطات بإقامة الاحتفال ، إلا إنهم تعرضوا لمهاجمة عناصر مسلحة⁽⁶⁷⁾، وقتل في الهجوم ثلاثة أشخاص ، فضلاً عن الجرحى والمعتقلين ، وكتبت صحيفة طريق العمال عن الحادث ما نصه : ((وفي مساء 11/7 تجمع المئات من المواطنين في ساحة السباع ، بهدف إقامة احتفال جماهيري ... ولكن السلطات الدكتاتورية أغرقت هذا الاحتفال بالدماء وأقامت مجزرة ذهب ضحيتها ثلاثة مناضلون هم وليد الخالدي ، أدور عبد النور، وحسين علي ، كما جرح آخرون ، واعتقل العديد من المواطنين))⁽⁶⁸⁾. وقد اتهمت

بالوقوف وراء مهاجمة هذا الاحتفال وإضراب عمال الزيوت قوات خاصة من مكتب الأمن القومي المرتبط مباشرة بصدام حسين الذي كان يشغل في حينها منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة⁽⁶⁹⁾.
لجأ الحزب الشيوعي (جناح القيادة المركزية) بعد هذه الأحداث وبعد ما أخذت السلطات بتتبع عمليات الاعتقال والتتكيل بأنصاره ، الى تبني ما اسماه بـ(العنف الثوري) في كانون الأول 1968 ، وتطور الأمر الى رفع شعار (إسقاط السلطة) مطلع عام 1969 ، مع العلم ان هذا الجناح كان يركز في دعايته منذ الأسابيع الأولى لانقلاب السابع عشر من تموز على أسلوب الكفاح المسلح ، والنقد الشديد للسلطة تعبيراً عن عدم ثقته بها ، ولكن من دون الإعلان عن تبني شعار إسقاطها على حد تعبير عزيز الحاج⁽⁷⁰⁾ ، وهذا ما تؤيده وجهة النظر البعثية التي طرحها سمير عبد الكريم في الجزء الخامس من كتابه الموسوم : ((أضواء على الحركة الشيوعية في العراق))⁽⁷¹⁾.

شهد مطلع عام 1969 موجة من العنف غير المسبوق ، وكانت أجهزة السلطة هي الأداة المنفذة لتلك الموجة بذرائع مختلفة منها الإعلان عن كشف مؤامرة انقلابية في الخامس من كانون الثاني 1969⁽⁷²⁾ ، أو إلقاء القبض على ما ادعت انها شبكات تجسس⁽⁷³⁾ ، وقد جرفت هذه الموجة في طريقها العديد من عناصر الحزب الشيوعي جناح (القيادة المركزية) إذ القي القبض على معظم قيادات هذا الجناح في شباط من العام نفسه⁽⁷⁴⁾ ، وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه اعتقل عزيز الحاج سكرتير اللجنة المركزية لهذا الجناح ، ودعا الحاج في لقاء تلفزيوني إلى تأييد السلطة ، وأشاد بحزب البعث لحد المبالغة ، على حد تعبير عزيز الحاج نفسه⁽⁷⁵⁾ ، لذا اخذ تأثير هذا الجناح يضعف تدريجياً في الساحة السياسية على اثر كشف بعض قادته في المعتقل عن تنظيماته السرية⁽⁷⁶⁾ ، وانضمام كثير من عناصره الى جناح (اللجنة المركزية)⁽⁷⁷⁾.

كان شعار : ((إسقاط السلطة)) سبباً رئيساً في كسر شوكة جناح (القيادة المركزية) في الوقت الذي كان فيه جناح (اللجنة المركزية) لم يزل الى هذا الوقت يتمتع بحيويته وقدرته على التحرك ، وقيادته لم يصل إليها الاعتقال ، على الرغم من أن عناصره كذلك لم تسلم من عمليات المطاردة والاعتقال ، لكن تلك العمليات لم تكن بضراوة ما تعرض له زملاؤهم في الجناح الآخر .

وفيما كان شيوعيو (القيادة المركزية) يتلقون الضربات الموجعة والمتتالية من البعثيين ، كان أقرانهم شيوعيو (اللجنة المركزية) في هذه الأثناء في شبه هدنة مع حزب البعث ، الذي كان يعقد مع ممثليهم اللقاءات والاجتماعات بين الحين والآخر من اجل تنقية الأجواء بينهما⁽⁷⁸⁾ ، وقد تعززت العلاقة بين الجانبين بتأثير العديد من الخطوات التي اتخذها حزب البعث الممسك بالسلطة ، ولعل ابرز هذه الخطوات هي السماح للحزب الشيوعي⁽⁷⁹⁾ بإصدار مجلته الشهرية المسماة بـ (الثقافة الجديدة) التي صدر عددها الأول في نيسان 1969⁽⁸⁰⁾ ، وفي الأول من أيار من العام نفسه اعترف العراق بجمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)⁽⁸¹⁾ ، وكان لهذه الخطوة أهمية سياسية كبيرة بوصف العراق أول دولة تعترف بألمانيا الشرقية من خارج دول المعسكر الاشتراكي ، وقد وضع هذا الاعتراف في إطار رغبة العراق بتمتين صداقته مع الاتحاد السوفيتي وباقي دول المعسكر الاشتراكي⁽⁸²⁾.

أقدم البعثيون على اتخاذ خطوات أخرى كان من شأنها الدفع باتجاه توطيد العلاقة مع الحزب الشيوعي لعل أهمها عقد اتفاقية استثمار الكبريت مع بولندا في الأول من أيار 1969 ، ومعاهدتا التعاون الفني والاقتصادي مع كل من ألمانيا الشرقية في أواخر الشهر نفسه⁽⁸³⁾ ، والاتحاد السوفيتي في حزيران من العام المذكور⁽⁸⁴⁾ ، فضلاً عن دعم حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا ، وقد رحب الحزب الشيوعي بجميع هذه الخطوات واصفاً إياها بالإجراءات التقدمية المعادية للامبريالية⁽⁸⁵⁾ ، ولعل كل هذا شجع عزيز محمد⁽⁸⁶⁾ ، السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، على مطالبة حزب البعث بتشكيل جبهة وطنية تنبثق عنها حكومة ائتلافية تلتزم بميثاق الجبهة ، منتقداً في الوقت نفسه استئثار حزب البعث بالسلطة لوحده من دون إشراك بقية القوى والأحزاب الوطنية ، وجاءت هذه المطالب وتلك الانتقادات في الخطاب الذي ألقاه من على منصة مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد في موسكو ما بين الخامس والسابع عشر من حزيران 1969 ، ومما جاء في الخطاب : ((إن حزبنا يدعو إلى إقامة الحكومة الائتلافية المنبثقة عن الجبهة الوطنية والى تصفية جذرية ومتكاملة لكل مخلفات الاضطهاد السياسي ولكل مظاهر الاستبداد والتعسف . ويعتبر حزبنا ذلك كله شرطاً جوهرياً لإقامة جبهة وطنية شاملة))⁽⁸⁷⁾.

وعلى الرغم من إن كل تلك الخطوات التي اتخذها حزب البعث كانت تُنبئ عن عزمه على التقرب أكثر من الحزب الشيوعي ، لكنه على ما يبدو لم يكن جاداً في حوار معه بشأن تشكيل جبهة وطنية تضمه إلى جانب

العديد من الأحزاب الأخرى ، إذ لم يفصح حزب البعث إلى هذا الوقت عن شروطه أو رؤيته لشكل أو جوهر الجبهة المزمع إقامتها .

ومن اللافت للانتباه انه في الوقت الذي كان فيه حزب البعث يحاور قادة الشيوعيين ، كان يقوم في الوقت نفسه بمطاردة واعتقال ، بل وحتى اغتيال بعض العناصر الناشطة في الحزب الشيوعي⁽⁸⁸⁾، مثلما حدث لعضو لجنته المركزية ستار خضير ، الذي اغتيل في الثامن والعشرين من حزيران 1969⁽⁸⁹⁾، وقد أثارت تلك العمليات حفيظة واستياء قادة الحزب الشيوعي الذين أبدوا استغرابهم منها في أثناء لقاءاتهم التفاوضية مع البعثيين ، الذين أكدوا بدورهم وبصراحة على عدم رغبتهم بتوسع نشاط الشيوعيين، بل كانوا يريدون هذا النشاط في أضيق الحدود وتحت السيطرة⁽⁹⁰⁾، إذ كان الحزب الشيوعي يتمتع بشعبية أوسع مما للبعثيين في العديد من مناطق البلاد⁽⁹¹⁾، وهو ما لم يُطّقه البعثيون على ما يبدو .

لم يحرز الحوار بين الحزبين تقدماً ملحوظاً ، لذا شرع الحزب الشيوعي في تكثيف جهوده الداعية إلى تشكيل جبهة وطنية ، وقد أخذت تلك الجهود أشكالاً مختلفة شغلت الجهود الصحفية مساحة واسعة منها ، إذ بدأت مجلة (الثقافة الجديدة) ، المجازة توأ ، حملة صحفية دعت فيها إلى تشكيل الجبهة المنشودة ، ففي عددها الثالث الصادر في حزيران 1969 نشرت مقالاً لعضو اللجنة المركزية للحزب زكي خيري، ومما جاء في المقال : ((إن جبهة موحدة تضم الأحزاب السياسية المعادية للاستعمار والصهيونية ، المجربة الراسخة الجذور في المجتمع هي وحدها التي تستطيع فعلاً تعبئة قوى الشعب))⁽⁹²⁾. وفي سياق الموضوع نفسه نشرت المجلة في عددها الرابع الصادر في تموز من العام نفسه مقالها المعنون ((موضوع الجبهة التقدمية الداخلية وشعار مكافحة الشيوعية)) أوضحت فيه المجلة بان اضطهاد وملاحقة الشيوعيين قد جاء بوحى من المخابرات الأمريكية المخفية وراء واجهات تمثلت ببعض الساسة والقادة العسكريين ، مستهدفة ضرب الحركة الوطنية بإشغال الأحزاب التقدمية بمعارك جانبية تمهيداً لضربها وتعطيل أعمالها ، وقد كشفت بعض تلك الواجهات من قبل سلطة حزب البعث ((التقدمية)) بحسب وصف المقال الذي جاء فيه بهذا الصدد ما نصه : ((... ولهذا فالمعركة لا تنتهي إلا بتصفية المصالح الامبريالية والارتباطات الجاسوسية والمشبوهة كضمانة أولى لنشوء جبهة داخلية جماهيرية صلبة ... إن هذا النهج يتطلب من السلطة الكشف عن الوجوه القذرة التي لبست لبوس الوطنية ومارست أعمال التنكيل لنشويه سمعة الحركة التقدمية ، إن الكشف عن هذه الوجوه ... سيساعد حتماً على تبديد الكثير من الحسابات بين القوى التقدمية ، ويؤثر ايجابياً في تطوير الحوار حول تكوين الجبهة الوطنية))⁽⁹³⁾.

وتواصلت مع هذه الجهود كتب مكرم الطالбاني عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مقالاً تحت عنوان: ((الطريق الصحيح لتحقيق جبهة وطنية تقدمية في العراق)) نشرته مجلة (الثقافة الجديدة) في عددها الرابع أيضاً ، أكد فيه ضرورة القيام بالإصلاحات السياسية اللازمة لتحقيق التضامن الوطني ، وإقامة حكومة ائتلافية تنبثق عن مجلس وطني منتخب ، ولأجل تحقيق هذه الأهداف لابد من تقديم تنازلات متبادلة من جانب الحزب الحاكم والأحزاب التقدمية ، رافضاً في الوقت نفسه وضع شروط مسبقة بخصوص الجبهة أو الحزب الذي سيقود تحالف الأحزاب في الجبهة الوطنية المراد تشكيلها⁽⁹⁴⁾.

دفع الحوار المتعثر مع حزب البعث بالحزب الشيوعي إلى تقديم مذكرة تفصيلية إلى القيادة القطرية لحزب البعث في الثلاثين من تموز 1969 بخصوص التحالف الجبهوي المزمع تشكيله ، وقد جاءت الإشارة لمضمون هذه المذكرة في نشرة خطية لصحيفة طريق الشعب ، المحظورة والناطقة باسم الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) ، ولأهمية ما ورد في هذه المذكرة ، التي لم يكشف النقاب عن تفاصيلها من قبل بحسب ما نعتقد⁽⁹⁵⁾ ، لذا نحاول تناولها بشيء من التفصيل ، إذ إنها ضمت تساؤلات وأفكار مهمة بشأن جملة من القضايا التي تخص تشكيل الجبهة المنشودة ، وقد عرضت نشرة (طريق الشعب) فقرات مطولة منها ، ويبدو من سياقها أن أموراً ومسائل جوهرية لم يجر بحثها أو الاتفاق بشأنها ، إذ أشارت المذكرة إلى إن الحوار بين الحزبين قد اقتصر بعد عام من انطلاقه على المطالبة بوقف عمليات الاضطهاد والملاحقة التي يتعرض لها عناصر الحزب الشيوعي إلى جانب بحث المستلزمات الأولية للتعاون من دون ذكر طبيعة تلك المستلزمات ، وإن أموراً عدة لا تزال معلقة أو غير مفهومة تخص قيام الجبهة الوطنية ، وقد وضعت تلك الأمور على شكل أسئلة ضمتها المذكرة المشار إليها ، وفيما يأتي نص تلك الأسئلة :

((أولاً - ما هو مفهوم حزب البعث العربي الاشتراكي عن ((الجبهة الوطنية التقدمية)) ؟ وما هي القوى والأحزاب التي تكون قوام هذه الجبهة ؟ ما هي الأهداف التي يمكن أن تتحد حولها هذه الأحزاب والقوى ؟

ما هو دور الجبهة في الحياة السياسية للبلاد ، وما هو موقف حزبكم من مفهوم ((الحكومة الائتلافية)) ((حكومة الجبهة)).

ثانياً - هل يعترف حزب البعث ... بالقوى الوطنية من خلال واقعها التاريخي والنضالي ((كأحزاب سياسية منظمة)) ام يقتصر للبعث وحده كحزب سياسي .

ثالثاً - إذا كان حزب البعث .. يعترف بغيره من الأحزاب السياسية فما هو مفهومه لمبادئ ((التكافؤ والمساواة)) وما هو موقفه من مبدأ ((الاستقلال التنظيمي والايديولوجي)) لهذه الأحزاب وبالتالي من حقها في النشاط السياسي المشروع ؟

رابعاً - إذا كان حزب البعث ... يقر بمفهوم التكافؤ والمساواة بين الأحزاب السياسية الأخرى فهل يعني ذلك انه تخلى (ليس رسمياً فقط)⁽⁹⁶⁾ عن مفهوم (الحزب القائد والرائد) وما هو المفهوم الذي ينطوي على التمسك بـ (نظام الحزب الواحد) أو معاملة الأحزاب الأخرى كقوى مساعدة أو ثانوية ؟

خامساً - إذا كان حزب البعث يشاطر حزبنا وسائر الأحزاب الوطنية وجماهير الشعب - الشعور بالأهمية الملحة ((ولا سيما في الظرف الراهن)) لإقامة تعاون وطني شامل يدرأ المخاطر المحدقة بالبلاد ويضع الحلول السريعة للمشاكل القائمة. فما هي الصيغة العملية التي يقترحها حزبكم للمباشرة بإقامة مثل هذا التعاون ؟

سادساً - ما هو موقف حزب البعث من الأوضاع التي تترك أثارها السلبية على تطور العلاقات بين القوى الوطنية وعلى المساعي المبذولة لإيجاد التعاون - ولا سيما فيما يتعلق باستمرار الأوضاع الاستثنائية - مع الاحتفاظ بسائر المواقف والأساليب اللاديمقراطية والقوانين الرجعية الموروثة من العهود الديكتاتورية السابقة ؟ وكذلك من الأوضاع المقترنة ببقاء عواقب الاضطهادات [هكذا وردت في النص] السابقة - ونشوء مظاهر جديدة للاضطهاد ؟

سابعاً - ما هي التدابير التي يرى حزبكم المباشرة بوضعها قيد التطبيق لمجابهة الوضع المتفاقم في كردستان - بوقف الصدمات المسلحة . وإزالة حالة التوتر وخلق جو ملائم للمفاوضات والتفاهم - بغية تهيئة الشروط المساعدة على التقدم نحو حل ديمقراطي سلمي للمشكلة الكردية ؟

ثامناً - ألا يعتقد حزب البعث أن حل المشكلة الكردية هو من أهم السبل لتدعيم الجبهة الداخلية والوسيلة الوحيدة لدعم الجبهة الشرقية والقوى الأساسية للجيش العراقي المرابط في كردستان والبعيدة عن ميدان المعركة الرئيسية مع العدو الإسرائيلي ؟

[تاسعاً]- ما هي التدابير والوسائل التي تقع على عاتق حزبكم مسؤولية اتخاذها لتعبئة قوى الشعب وطاقت البلاد ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي تهدد البلاد ومن اجل المساهمة الجدية الواسعة في المعركة الدائرة ضد العدوان الإسرائيلي الامبريالي ... ؟)⁽⁹⁷⁾.

أشارت النشرة الخطية لصحيفة طريق الشعب إلى إن الحزب الشيوعي لم يتلقَ رداً على تساؤلاته الواردة في المذكرة ، والتي من شأن الإجابة عليها الإسهام في اختصار الوقت ونقل الحوار إلى مستوى العمل الجاد من اجل الجبهة الوطنية أو تحقيق أي شكل من أشكال التعاون الوطني الفعال على حد تعبير ما جاء في النشرة⁽⁹⁸⁾.

أبدى الحزب الشيوعي ، في المذكرة التي نحن بصدد استعراض بعض فقراتها ، أسفه وامتعاضه من تلكؤ الحوار أو ما اسماه بعدم جدية حزب البعث في مسألة التعاون ، وأعاد التأكيد على ما تم طرحه من مفاهيم في مجلة (الثقافة الجديدة) بخصوص من يقود الجبهة المزمع إقامتها ، إذ أكدت المذكرة بهذا الشأن ضرورة ترك مسألة من يقود الجبهة للاختيار الواعي من الجماهير ، وعدم جعل هذه القضية شرطاً للتعاون من قبل أي حزب⁽⁹⁹⁾.

وأوضح الحزب الشيوعي في المذكرة أيضاً الشروط أو الأسس الأخرى الواجب توافرها من اجل قبوله مبدأ التحالف الجبهوي . ولعل أهم ما عرّضه بهذا الصدد ما نصه: ((إن من شروط التعاون أيضاً الاعتراف المسبق بالتمايز الطبقي والايديولوجي للأحزاب المختلفة... [ولأجل أن] تكون الجبهة الوطنية أداة سياسية فعالة ينبغي أن يكون برنامجها ملزماً للسلطة السياسية . وان تنبثق منها (حكومة ائتلافية) تمثل سائر أطرافها المتحالفة))⁽¹⁰⁰⁾.

ان أهم ما يمكن أن نستنتجه من المذكرة التي استعرضنا بعض فقراتها هو إن المفاوضات أو الحوار ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث كان شكلياً ولم يمس جوهر القضية الأساسية التي تم من اجلها وهي قضية إقامة تحالف جبهوي ، إذ يبدو أن المفاوضات بشأن هذا التحالف كانت صعبة جداً أو أنها كانت تسير ببطء شديد إلى درجة إن المفاهيم التي طرحتها المذكرة على شكل أسئلة قد بقيت معلقة من دون التوصل إلى تفاهم مشترك بشأنها بعد مرور سنة كاملة على بدء الحوار ! أو انه لم يتم التطرق إليها أو الى بعضها بشكل مقصود ، الأمر

الذي يؤشر عدم الجدية في السعي لإنجاح الحوار من قبل حزب البعث بوصفه الطرف الذي يمسك بزمام السلطة ، وهو ما يمنحه القدرة على دفع عجلة الحوار الى الأمام بصورة أسرع ، لذا فمن المرجح أن حزب البعث كان يستهدف كسب الوقت لفرض شروطه ورؤيته الخاصة بخصوص القضايا المطروحة ، ويصبح هذا الرأي أكثر قبولاً إذا ما علمنا أن حكومة البعثيين كانت تواجه في هذه المرحلة تحديات ومشاكل عدة منها داخلية وأخرى خارجية ، ولعل هذا ما يفسر لنا سكوت حزب البعث وعدم رده على طروحات الحزب الشيوعي ، وعندما خف ضغط بعض تلك التحديات أو المشاكل وبخاصة المشكلة الكردية راح البعث يفصح عن شروطه للتحالف الجبهوي ، وهذا ما حدث بالفعل كما سنبين لاحقاً .

ومهما يكن من أمر ، استمر حزب البعث بممارسة عمليات التنكيل ضد عناصر الحزب الشيوعي بحسب ما أشارت إليه عدة مصادر فضلاً عن المصادر الشيوعية ، ففي أيلول 1969 اغتيل عبد الأمير سعيد⁽¹⁰¹⁾ عضو لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي ، أعقبه عمليات اعتقال واسعة النطاق شملت العديد من كوادر الحزب في مختلف مناطق العراق⁽¹⁰²⁾، لذا أعادت مجلة (الثقافة الجديدة) ، في عددها الصادر في كانون الأول 1969، التأكيد على ضرورة إطلاق حرية التنظيم السياسي ، داعية في الوقت نفسه إلى إلغاء المادة (200) من قانون العقوبات⁽¹⁰³⁾، إذ وصفت تلك المادة بأنها : ((تبعث الحياة في شعار مكافحة الشيوعية بأسلوب جديد))⁽¹⁰⁴⁾. وثمة سؤال يطرح نفسه الآن هو : إلى أي مدى ظل الحزب الشيوعي متمسكاً بشروطه التي طرحها لإقامة تحالف جبهوي؟ أم انه تراجع عنها أو عن بعضها بعد مدة طالت أو قصُرت ؟ وهل جاء هذا التراجع ، إذا كان قد حصل ، بفعل متغيرات أو ضغوط سياسية داخلية ؟ أم خارجية ؟ أو كلا الأمرين معاً ؟ وهل كان حزب البعث بمنأى عن تلك المتغيرات أو التحديات ؟ هذا ما سنحاول بحثه والإجابة عليه في الصفحات القادمة .

ثانياً: أهم العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت

في تطور العلاقة بين الحزبين (1968 – 1972)

لا يمكن النظر إلى طبيعة العلاقة ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث في العراق بمعزل عن التطورات السياسية الداخلة للبلاد ، فضلاً عن بعض مما يتعلق بالعلاقات الخارجية للبلد أو للأحزاب المذكورة على حد سواء ، وبخاصة تلك العلاقات التي أدت دوراً مهماً في التأثير على طبيعة العلاقة بين الحزبين ، ونجد في اغلب الأحيان أن كثيراً من التطورات السياسية الداخلية كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات الخارجية الرسمية وغير الرسمية وتنعكس عليها سلباً أو إيجاباً بحسب نوع وظروف ذلك التطور أو تلك العلاقة ، لذا فلا بد لنا من الإلمام على اقل تقدير بالخطوط العريضة للتطورات والجوانب المذكورة إذا ما أردنا أن نكون تصوراً واضحاً عن الموضوع . وقد كانت القضية الكردية واحدة من أبرز وأعقد تلك التطورات على الصعيد الداخلي ، إذ عادت لتتصدر واجهة الأحداث مع نهاية عام 1968 وبداية عام 1969 مرتبطة بشكل من الأشكال بالتهديد الإيراني .

1- القضية الكردية والتهديد الإيراني :

تعد القضية الكردية واحدة من أعقد القضايا التي واجهت الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، وكانت من بين أهم أسباب عدم الاستقرار الداخلي للبلاد⁽¹⁰⁵⁾ ، وقد انسحب هذا التوصيف للقضية على ما واجهته منها حكومة حزب البعث التي جاءت عام 1968، إذ اعترف البعثيون بهذا الواقع في التقرير السياسي لمؤتمرهم القطري الثامن ، الذي جاء فيه بهذا الصدد ما نصه: ((كانت المسألة الكردية أكثر المعضلات التي واجهت حزب البعث ... والثورة خلال السنوات الماضية صعوبة وتعقيداً...))⁽¹⁰⁶⁾.

لقد كان امتصاص أو إضعاف كل من الحزب الشيوعي والحركة الكردية بأي طريقة كانت من دون إعطائهما أي تنازلات جوهرية بالمشاركة في الحكم من أولى أولويات حزب البعث ، كونهما يشكلان تهديداً جدياً لوجوده ، لذا أعلن في البيان الأول للانقلاب الصادر في 17 تموز 1968 عن عزمه حل القضية الكردية ((بحكمة ودراية)) بحسب تعبير البيان⁽¹⁰⁷⁾، وبعد أسبوع تعهد رئيس الجمهورية احمد حسن البكر بتنفيذ بنود بيان البزاز⁽¹⁰⁸⁾ لعام 1966 الخاص بالقضية الكردية ، وبإنشاء جامعة السليمانية ومجمع علمي كردي⁽¹⁰⁹⁾، فيما ضم مجلس الوزراء أربعة وزراء أكراد ، كان واحدٌ منهم ممثلاً عن الملا⁽¹¹⁰⁾ مصطفى البارزاني⁽¹¹¹⁾ زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني⁽¹¹²⁾.

ورغبةً من حزب البعث في تحجيم دور الملا مصطفى البارزاني داخل الساحة السياسية الكردية ، فقد تحالف مع مجموعة جلال طالباني⁽¹¹³⁾ – إبراهيم احمد⁽¹¹⁴⁾ المنشقة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وكانت هذه المجموعة أكثر استجابة واستعداداً للتعاون ، لكونها كما هو البعث تعتنق الأفكار القومية والاشتراكية ، وقد تلقت

هذه المجموعة من البعث دعماً مالياً وإعلامياً ، غير أن البارزاني اشترط نبذ البعث لهذه المجموعة كشرط أساسي للتعاون ، وعندما رفض البعثيون هذا المطلب سحب البارزاني ممثليه من مجلس الوزراء في السادس والعشرين من آب 1968⁽¹¹⁵⁾، وبدأ واضحاً أن الأمور بدأت تتجه نحو التصعيد بعدما كانت المنطقة تعيش حالة من الاستقرار أو الهدنة التي دامت لأكثر من عامين على اثر إعلان بيان البزاز ، الذي ظل حبراً على ورق⁽¹¹⁶⁾.

هاجمت قوات الملا مصطفى البارزاني القوات الحكومية وكذلك اشتبكت مع القوات التابعة لمجموعة جلال طالباني – إبراهيم احمد ما بين أيلول وكانون الأول من عام 1968 موقعة بعض الخسائر عند الجانبين⁽¹¹⁷⁾، في خطوة تبدو وكأنها استعراض للقوة ، أو لإثبات نفوذه الواسع في كردستان في مقابل جماعة جلال طالباني – إبراهيم احمد ، في الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي يحث السلطة باستمرار في بياناته ، ومقالاته الصحفية على إيجاد حل للقضية الكردية على أساس الاعتراف بالحقوق القومية للأكراد وضرورة تمتعهم بالحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية ، وهذا عين ما طرحه ببيانه في التاسع والعشرين من تموز 1968⁽¹¹⁸⁾، وفي مسودة مشروعه لإقامة الجبهة الوطنية الذي طرحه في أيلول من العام المذكور⁽¹¹⁹⁾، وكذلك في ما جاء بمقررات الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب المعقود في تشرين الأول من العام نفسه⁽¹²⁰⁾.

يرى المنتبغ أن مواقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية كانت مُستفاعة أساساً من تقرير اللجنة المركزية للحزب الموسوم : ((سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً))⁽¹²¹⁾، الذي كان قد اقره الحزب في آذار من عام 1962، إذ إن معظم مواقفه اللاحقة من تلك القضية كانت تستند إلى ما طرحه من أفكار وحلول في ذلك التقرير، الذي وصفه في أدبياته فيما بعد بما نصه : ((إن أكمل برنامج للقضية الكردية هو البرنامج الذي وضعه حزبنا وبالأخص منذ آذار 1962))⁽¹²²⁾. وان لم يأت الحزب الشيوعي بما هو جديد بخصوص مواقفه من القضية الكردية بعد 17 تموز 1968، إلا أن طروحاته كانت متناغمة بدرجة كبيرة مع مطالب الكرد غير أن هذا لم يكن كافياً لدفع كل منهما (الأكراد والشيوعيين) للوقوف معاً في مواجهة السلطة لإرغامها على قبول مطالبهما ، الأمر الذي انعكس سلباً على تحقيق تلك المطالب كما سيتضح لنا ذلك لاحقاً .

وإدراكاً من حزب البعث لعدم رسوخ نظامه بالقدر الكافي ، فإنه لم يكن راغباً بالدخول في صراع مسلح في كردستان وهو لما يثبت إقدامه في السلطة بعد ، هذا زيادة على التقارير التي تلقتها قيادته من كبار ضباط الأركان الذين لم يحبذوا الدخول في صراع مسلح ضد قوات البارزاني التي كانت تحظى في هذا الوقت بالدعم الكامل من الحزب الشيوعي العراقي ، فضلاً عن الدعم الخارجي وحصولها على الأسلحة المتطورة بما فيها الأسلحة المضادة للدبابات والطائرات ، إلى جانب تمتعها بالتدريب الجيد . بحسب وصف احد التقارير المذكورة⁽¹²³⁾ ، الأمر الذي دفع بحكومة حزب البعث إلى العمل على تلطيف الأجواء مع الملا مصطفى البارزاني ، محاولةً كسب الوقت⁽¹²⁴⁾ ، لذا اتخذ حزب البعث عدة قرارات بشأن القضية الكردية في مؤتمره القطري السابع المنعقد ما بين أواخر عام 1968 وبداية عام 1969⁽¹²⁵⁾ ، ولعل أهمها هو الالتزام بحق الكورد في التمتع بحقوقهم وتطوير خصائصهم القومية في إطار الوحدة الوطنية⁽¹²⁶⁾ ، إلى جانب الإعلان عن الرغبة في تسوية القضية الكردية بالطرق السلمية وعلى أساس بيان البزاز لعام 1966⁽¹²⁷⁾.

ازدادت مخاوف الحكومة من نشوب الحرب في كردستان مع تصاعد وتيرة الدعم الإيراني لقوات الملا مصطفى البارزاني بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة ، لذا بادرت في شباط 1969 إلى الإعلان عن عزمها للقيام بتنفيذ أهم البنود الواردة في بيان البزاز ، في حين تجاهل البارزاني تودد الحكومة ، التي لم تقطع علاقتها مع مجموعة جلال طالباني – إبراهيم احمد، ولهذه الأسباب بادرت قوات البارزاني في آذار 1969 إلى مهاجمة القوات الحكومية والمنشآت النفطية في كركوك ملحقةً بها أضرار كبيرة ، مما قلص قدرات تصدير النفط بنحو (70 ٪) لمدة عشرة أيام⁽¹²⁸⁾.

جاء التهديد الإيراني العلني في خضم هذه الأحداث ، ليزيد من حرجة موقف حكومة حزب البعث ، إذ ألغت إيران من جانبها في نيسان 1969 اتفاقية الحدود لعام 1937 الخاصة بمنطقة شط العرب ، والتي تمنح العراق السيطرة عملياً على النهر المذكور⁽¹²⁹⁾، ولم تكن حكومة حزب البعث في تلك الآونة قادرة على مواجهة إيران عسكرياً ، لذا اقترحت اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، لكن إيران رفضت المقترح العراقي ، وأرادت معاهدة ثنائية يتم بموجبها ترسيم الحدود من جديد بين البلدين⁽¹³⁰⁾، وهكذا بقيت المسألة معلقة في هذه المرحلة ، في الوقت الذي زادت فيه إيران من دعمها للحركة الكردية المسلحة في العراق ، وبات واضحاً وبشكل لا لبس فيه أن إيران والعراق يقتتلان بالوكالة في الشمال العراقي ، إذ إن الأولى زادت من دعمها للملا مصطفى البارزاني بالأسلحة المتطورة ، فيما كان الثاني يدعم قوات جلال طالباني – إبراهيم احمد⁽¹³¹⁾.

وإزاء توتر الأجواء في كردستان على نحو ما ذكر آنفاً ، قدم الحزب الشيوعي في السابع عشر من نيسان 1969 مذكرة إلى رئيس الجمهورية وأعضاء القيادة القطرية لحزب البعث دعا فيها إلى حل القضية الكردية عن طريق المفاوضات ، غير أن المذكرة تم تجاهلها ، لذا بادر الحزب الشيوعي إلى القيام بحملة لجمع التواقيع على مذكرة شعبية تطالب بالحل السلمي للقضية الكردية⁽¹³²⁾، بيد أن الحملة قد أخفقت في تحقيق غايتها ، بسبب الوقوف ضدها ليس من قبل سلطات حزب البعث فقط ، بل كذلك من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني ، الذي عرقل بدوره القيام بالحملة ، وتعرض الشيوعيون الذين أخذوا على عاتقهم القيام بها في كردستان إلى مختلف أنواع المضايقات من ((اعتقال وتعذيب وتهديد سلطات الثورة الكردية)) على حد وصف الكادر الشيوعي عزيز سباهي ، الذي عرّض هذا الموقف من الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى عدم رغبة الحزب المذكور بظهور منافس له على زعامة الشعب الكردي ، على الرغم من حرص قيادة كل من الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني على الاحتفاظ بعلاقاتها الطيبة ، ولكن بالمقابل كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يمنع المنظمات الشيوعية من العمل في بعض المناطق الكردية بدافع المنافسة كما أسلفنا⁽¹³³⁾.

ازدادت الأوضاع تعقيداً في شهر آب من عام 1969، إذ دخلت القوات الحكومية العراقية ، المدعومة بالطائرات ، بشكل مباشر على خط النزاع في كردستان وهاجمت بعض القرى الكردية ، الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الخسائر في صفوف المدنيين⁽¹³⁴⁾ ، لكن الحكومة أدركت في النهاية محدودية حجم ونفوذ جماعة جلال طالباني – إبراهيم أحمد في كردستان⁽¹³⁵⁾ ، لذا اقتنعت أن لا بد لها من عقد اتفاق مع الملا مصطفى البارزاني إذا ما أرادت إنهاء الأزمة ، وعلى هذا الأساس بدأت مفاوضاتها معه سراً في أيلول 1969⁽¹³⁶⁾.

توقف القتال في كانون الأول من عام 1969 ، الأمر الذي لقي ترحيباً واسعاً من مختلف أوساط الرأي العام العراقي ، فيما أبدى الحزب الشيوعي ارتياحاً ملحوظاً لهذا الموقف ، ودعا إلى تجاوز بيان البزاز إذا ما أريد حل القضية الكردية حلاً جذرياً ، لأن البيان المذكور ، بحسب رأي الشيوعيين ، لم يقدم إلا معالجة جزئية للقضية ، التي أثرت سلباً على كامل الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى القدرة العسكرية للبلاد ، وإن حل هذه القضية بشكل جذري من شأنه أن ينعكس إيجاباً على تلك الأوضاع ، ويغلق الباب أمام التدخلات الخارجية في الشأن العراقي⁽¹³⁷⁾.

ويبدو واضحاً أن البعثيين لم يكن باستطاعتهم مواجهة خطرين في آن واحد ، الخطر الخارجي المتمثل بإيران الغير قادرين على مواجهتها عسكرياً ، والخطر الداخلي الذي تجسد بالأكراد ذلك الخطر الذي لم ترغب حكومة حزب البعث في حسمه بالقوة وهي لما تثبت أقدامها في السلطة بعد زيادة على ذلك كان وجود الحزب الشيوعي ، بوصفه نداً ومنافساً سياسياً لا يستهان به ، يورق البعثيين ، وكان حاضراً في إذهانهم على الدوام مذكراً إياهم بضيق قاعدة تأييدهم الشعبي ، وعلى هذا الأساس لم يكن أمام البعثيين خيارات كثيرة متاحة ، لذا كان لا بد لهم من تقديم بعض التنازلات إذا ما أرادوا ترسيخ أركان سلطتهم الوليدة تحت وطأة وضغط هذه الظروف كإجراء مؤقت على أقل تقدير .

ووسط هذه الأجواء أعلنت أجهزة السلطة في كانون الثاني 1970 عن إحباطها محاولة انقلابية قادتها مجموعة من ضباط الجيش والشرطة ، واتهمت إيران وأطراف دولية أخرى بالضلوع في دعم الانقلابيين⁽¹³⁸⁾.

أدان الحزب الشيوعي وبقوة المحاولة الانقلابية في صحافته السرية والعننية ، واصفاً المشتركين فيها بمختلف النعوت الدالة على التخلف والعمالة ، ففي عددها الصادر في كانون الثاني 1970 نشرت مجلة (الثقافة الجديدة) بعضاً من فقرات بيان الحزب الصادر بتاريخ الثاني والعشرين من كانون الثاني 1970 والمعنون بـ ((ناضلي يا جماهير شعبنا من أجل قطع دابر التآمر الرجعي الاستعماري)) ، إذ أكد البيان أن المحاولة الانقلابية جاءت رداً على الخطوات التقدمية للحكومة في مكافحة شبكات التجسس وتوثيق التعاون الاقتصادي والثقافي مع الاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن سعيها لحل القضية الكردية ، الأمر الذي أثار قلق المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والحكم الرجعي (الشاهنشاهي) في إيران ودفعهم للتعاون مع الأوكار الرجعية داخل العراق للقيام بالمحاولة ، على حد وصف البيان ، الذي لم يفوت فيه الحزب الشيوعي الفرصة للمطالبة بتشكيل (الجبهة الوطنية)⁽¹³⁹⁾.

أكدت صحيفة الحزب الشيوعي (طريق الشعب) السرية الصادرة أواخر كانون الثاني 1970 في مقالها الافتتاحي المعنون بـ ((الجبهة الوطنية والحكومة الانتلافية الطريق الكفيل بقطع دابر التآمر الرجعي الاستعماري)) على أن المحاولة نفذتها الرجعية المحلية مدعومة من الاستعمار الأمريكي الصهيوني بالتعاون مع حكومة شاه إيران ، وأعدت الصحيفة التأكيد على ما طرحته مجلة (الثقافة الجديدة) من أسباب دفعت الانقلابيين للقيام بمحاولتهم ،

وزادت عليها أسباباً أخرى وبخاصة في المجال الاقتصادي المتعلق باستعانة العراق ببلدان المعسكر الاشتراكي في مجالي النفط والكبريت وانتهاج سياسة تعادي الاستعمار واحتكارات النفط على حد وصف الصحيفة ، التي أكدت كذلك على أن الانقلابيين حاولوا ((الاستفادة من الجوانب السلبية في الوضع القائم ، وفي مقدمتها عزلة الحكم عن جماهير الشعب والأحزاب التقدمية والإجراءات التعسفية المتخذة ضدها ... والانفراد بالسلطة من جانب حزب البعث ... إن قيادة حزب البعث والسلطة مدعوة لأن تدرك بوضوح إن مكافحة التآمر الرجعي الاستعماري لا يمكن أن تتم عن طريق الاعتماد على أجهزة معزولة ... بل يمكن أن تتم بالاعتماد على الجماهير ... يتم عن طريق تحقيق انعطاف جدي في نهج السلطة وسياسة الحزب الحاكم واتخاذ سياسة الجبهة الموحدة بين الأحزاب والتعجيل في تحقيق الحل الديمقراطي السلمي للقضية الكردية))⁽¹⁴⁰⁾. ولعل فيما عرضته الصحافة الشيوعية ولاسيما الفقرات الخاصة بعلاقة حكومة العراق مع بلدان المعسكر الاشتراكي ما يفسر لنا من دون لبس الأسباب التي دفعت الحزب الشيوعي إلى إدانة المحاولة الانقلابية وفي الوقت نفسه مطالبة حزب البعث بخطوات ايجابية تجاهه أو تجاه تشكيل التحالف الجبهوي .

انفرد بهاء الدين نوري ، الذي أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام 1970، بتأكيد أنه خطة المحاولة الانقلابية المذكورة قد تم كشفها من المخابرات السوفيتية التي بدورها أخبرت قادة الحزب الشيوعي العراقي بتفاصيلها، فيما قام القادة الشيوعيون بمهمة إيصال تلك المعلومات إلى قيادة حزب البعث ، الأمر الذي أسهم في إحباط المحاولة بعد أن فقدت عنصر المباغتة⁽¹⁴¹⁾. غير أن الباحث لم يجد ما يؤكد هذه المعلومات في ما أمكنه الاطلاع عليه من مصادر أخرى شيوعية⁽¹⁴²⁾، أم محايدة ، أو في المصادر البعثية التي تناولت الحدث بشكل مفصل مكررة ما نشرته الصحافة الشيوعية من أن المحاولة كانت مدعومة من المخابرات الأمريكية والإيرانية ، وزادت على ذلك بأن الانقلابيين قد نسقوا أيضاً مع الحركة الكردية المسلحة في شمال العراق⁽¹⁴³⁾، في الوقت الذي كانت فيه حكومة حزب البعث تحت هذه الضغوط تحت الخطى نحو إيجاد حل للقضية الكردية .

بدأت المفاوضات بين الحكومة والملا مصطفى البارزاني تأخذ طابعاً أوسع وأكثر جدية في كانون الثاني 1970، وقد خرجت من نطاقها السري لتصبح مفاوضات رسمية مباشرة من دون وسطاء ، أصر خلالها البارزاني على أن تقطع الحكومة علاقتها مع مجموعة جلال طالباني – إبراهيم احمد ، فوافقت الحكومة⁽¹⁴⁴⁾، إدراكاً منها لضالة حجم وتأثير هذه المجموعة .

وفيما كانت المفاوضات متواصلة لحل القضية الكردية تصاعدت وتيرة التهديد الإيراني للعراق من خلال قيام إيران بتحشيد قواتها على الحدود مع العراق ، الذي أعلن في الثالث من شباط 1970 عن أنه قد بلغ الأمم المتحدة عن تلك التحشود⁽¹⁴⁵⁾ ، ومن الراجح جداً أن التحشود العسكرية الإيرانية قد زادت من إصرار الحكومة العراقية على حل القضية الكردية سلمياً خوفاً من استغلالها مجدداً من الجانب الإيراني ، ولعلنا لا نجانب الحقيقة إذا ما قلنا إن التهديدات الإيرانية المتواصلة قد دفعت الحكومة العراقية باتجاه إبداء المرونة حيال المطالب الكردية ، الأمر الذي أعطى المفاوضات زخماً جديداً .

لم تكن التحشود العسكرية الإيرانية على الحدود مع العراق العامل الوحيد الضاغط على نظام حكم حزب البعث في هذه المرحلة من تاريخه ، بل إنه واجه تحديات أخرى قد أجبرته هي كذلك على الإسراع في حل القضية الكردية سلمياً ، ولعل أهمها شعوره بالخطر من الجناح اليساري للبعث (الموالي لسوريا) والذي تؤيده قرابة (75٪) من بعثيي العراق⁽¹⁴⁶⁾، هذا فضلاً عن الصراع ما بين الجناحين العسكري والمدني داخل حزب البعث الحاكم ، إذ كانت لدى صدام حسين ، الذي يقود الجناح المدني من الحزب مدعوماً من الرئيس احمد حسن البكر، مخاوف من طموحات بعض كبار الضباط البعثيين بالاستيلاء على السلطة ، لذا لم يحبذ لا هو ولا البكر الحل العسكري للقضية الكردية⁽¹⁴⁷⁾، وعلاوة على ذلك كان حزب البعث الحاكم يشعر بمحدودية تأثيره على قطاعات واسعة من الشعب ، وبخاصة في وسط وجنوب العراق ، في مقابل التأثير الواسع لعلماء الدين أو الحوزة العلمية في النجف الأشرف على تلك الأوساط الاجتماعية ، وعدّ هذا الأمر تهديداً كبيراً لموقعه في السلطة⁽¹⁴⁸⁾، لذا يمكن القول ان هذه العوامل مجتمعة ، فضلاً عن منافسة الشيوعيين والتهديد الإيراني قد أسهمت في دفع عجلة المفاوضات بقوة اكبر والاقتراب من الحل السلمي للقضية الكردية حتى ولو بشكل مؤقت ريثما يلتقط النظام أنفاسه .

أسفرت المفاوضات مع البارزاني عن الاتفاق على صيغة مشروع مؤلف من خمس عشرة مادة جاءت في سياق بيان ألقاه رئيس الجمهورية من مبنى الإذاعة والتلفزيون في الحادي عشر من آذار 1970⁽¹⁴⁹⁾، ويعد هذا البيان خطوة أكثر تقدماً في التجاوب مع المطالب الكردية ، إذ ما قورن مع بيان البزاز لعام 1966.

وقدر تعلق الأمر بتأثيره على العلاقة ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث ، نشير هنا إلى أن الاتحاد السوفيتي وبالتنسيق مع الحزب الشيوعي العراقي قد أدى دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر بين البعثيين والأكراد ، وهذا ما أكدته المصادر الشيوعية وغير الشيوعية⁽¹⁵⁰⁾، فضلاً عما أكدته السوفيت أنفسهم⁽¹⁵¹⁾، لكن هذا الأمر تم من دون إشراك الشيوعيين بشكل مباشر في المفاوضات ، بسبب رفض البعثيين لهذا الأمر، إذ رأوا في مشروع حل القضية الكردية بأنه اتفاق محاصصة لاقتسام السلطة بين حزب البعث ممثلاً للقومية العربية ، والحزب الديمقراطي الكردستاني ممثلاً للقومية الكردية⁽¹⁵²⁾، ويمكن أن يُفسر رفض حزب البعث مشاركة الحزب الشيوعي في المفاوضات بعدم رغبة البعثيين في مواجهة خصومهم مجتمعين ، إذ يجد المتتبع أن البعثيين يديرون ظهورهم للشيوعيين عندما يغازلون الأكراد أو يدخلون في حوار معهم ، والعكس صحيح .

ومن الملاحظ على بيان الحادي عشر من آذار انه لم يشير إلى الجهود التي بذلها الحزب الشيوعي في سبيل تقريب وجهات النظر بين الأكراد البعثيين لحل القضية الكردية سلمياً ، الأمر الذي سبب امتعاض الشيوعيين وعَدَّوه نكراً للجميل⁽¹⁵³⁾، لكنهم مع ذلك رحبوا بإصدار البيان ، إذ بعث عزيز محمد ، السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، برقية إلى رئيس الجمهورية عبر فيها عن تأييد الحزب الشيوعي العراقي وسعادته بحل القضية الكردية سلمياً ، مذكراً في الوقت نفسه بالجهود التي بذلها الشيوعيون في سبيل حل هذه القضية ، مؤكداً كذلك على أن بيان الحادي عشر من آذار خطوة مهمة في طريق تحقيق الجبهة الوطنية بين ((الأحزاب والقوى التقدمية)) بحسب تعبيره⁽¹⁵⁴⁾.

ساعد اتفاق الحادي عشر من آذار على استقرار نظام حكم حزب البعث ، ومنحه إمكانية أكبر للتعامل مع جهات معارضة أخرى⁽¹⁵⁵⁾، لذا ما إن اتفق مع الأكراد حتى شدد النكير على الشيوعيين⁽¹⁵⁶⁾، ففي اليوم التالي للإعلان عن بيان الحادي عشر من آذار تم بالقوة تفريق تجمعات الشيوعيين ، على الرغم من أن تجمعاتهم كانت جزء من مظاهرات مؤيدة للبيان وإحلال السلم في كردستان ، واعتقل على أثرها المئات من الشيوعيين في مختلف أنحاء العراق ، وفي العشرين من آذار 1970 عثر على محمد احمد الخضري عضو لجنة بغداد الشيوعية مقتولاً في قارعة الطريق ، وعلى الرغم من استنكار حزب البعث للحادث ، غير أن الشيوعيين أكدوا مسؤولية حزب البعث عنه ، وفي الحادي والعشرين من الشهر نفسه فرقت السلطات بعنف تجمع الشيوعيين في ساحة الميدان ببغداد للمشاركة في مسيرة عيد الربيع (نوروز)⁽¹⁵⁷⁾، وإمعاناً منهم في تجاهل الشيوعيين اخذ قياديو حزب البعث وسط هذه الأجواء يتحدثون ويتصرفون كما لو كان في العراق حزبان فقط هما البعث والديمقراطي الكردستاني⁽¹⁵⁸⁾.

بدأت الأمور تسير من سيء إلى أسوأ بالنسبة للشيوعيين بعد بيان الحادي عشر من آذار، إذ شرع من بعده البعثيون بالإعلان عن شروطهم لإقامة الجبهة الوطنية ، تلك الشروط التي انتظرها الشيوعيين طويلاً ، لكنها لم تأت على وفق ما يشتهون ، إذ أخذت صحيفة (الثورة) ، الناطقة باسم حزب البعث ، تدعو في عدة مقالات إلى تشكيل تحالف الجبهة الوطنية ، مؤكدة على أن حزب البعث لا يفصل بين شعار الجبهة داخل العراق وشعار الجبهة القومية لقوى الشعب العربي ، وانتقدت الصحيفة في الوقت نفسه ما أسمته بـ ((سلبية الاستجابة)) من القوى الوطنية لدعوات حزب البعث لتشكيل الجبهة ، زيادة على انتقادها عدم اتخاذ تلك القوى مواقف إيجابية من حزب البعث وما قام به في السابع عشر من تموز 1968⁽¹⁵⁹⁾.

أخذ البعثيون بالإكثار من الحديث عن شروطهم ، وباتت تلك الشروط تزداد شيئاً فشيئاً ، ففي الثالث عشر من ايار 1970 نشرت صحيفة (الثورة) خطاباً لصدام حسين⁽¹⁶⁰⁾ طرح فيه بوضوح رؤية حزب البعث وشروطه للجبهة المزمع تشكيلها ، ولعل ابرز ما جاء في الخطاب هو التأكيد على ضرورة أن يكون حزب البعث هو من يقود الجبهة والمنظمات الجماهيرية وأجهزة الحكم ، وعلى أن تعلن القوى الراغبة في الدخول للجبهة عن إيمانها بالوحدة العربية والنضال من أجل تحرير فلسطين وسائر الأجزاء العربية المحتلة ، والإيمان ببند بيان الحادي عشر من آذار، وإعطاء موقف واضح من الكيان الصهيوني ، وإبداء موقف واضح وصريح من حزب البعث وما قام به في السابع عشر من تموز 1968 بكونه ((ثورة)) ، مبرراً ما طرحه من شروط بالقول : ((لم تأت حتى نحكم فقط لقد جننا حتى نطبق برنامج حزب البعث وهو من وجهة نظرنا برنامج القوى والجماهير الكادحة))⁽¹⁶¹⁾. واهم ما يمكن ملاحظته على هذا الخطاب هو التأكيد الصريح غير القابل للتأويل

على عودة حزب البعث إلى تبني مفهوم (الحزب القائد) ، الذي كان قد تبناه سابقاً عندما كان في السلطة عام 1963، وتخلّى عنه عندما أصبح خارج السلطة ، وتبناه مرة أخرى عندما عاد إلى الإمساك بزمام السلطة عام 1968، ويبدو هنا واضحاً أن التعامل مع هذا المفهوم كان بانتهازية صارخة .

رفض الحزب الشيوعي معظم الشروط التي طرحها حزب البعث للتحالف الجبهوي ، وبالأخص الشرط المتعلق بقيادة الجبهة ، مؤكداً على ضرورة تخلي حزب البعث عما أسماه: ((الشروط التعجيزية ومفاهيم فرض القيادة على الآخرين والاستئثار بقيادة المنظمات الجماهيرية رغم إرادة أعضاء هذه المنظمات والانفراد بالسلطة رغم إرادة الشعب. ولا بد من الكف عن اضطهاد القوى والأحزاب الوطنية والاستمرار في حرمانها وحرمان جموع الشعب من الحريات والحقوق الديمقراطية))⁽¹⁶²⁾.

ويبدو مما تقدم أن الحزب الشيوعي قد أوقع نفسه بمفارقة تدعو للاستغراب ، وذلك برفضه قيادة حزب البعث للجبهة ، إذ اشرنا سابقاً إلى أن الحزب الشيوعي قد طرح عام 1967 مشروعاً للتحالف الجبهوي يكون هو زعيماً لهذا التحالف ! ، فلماذا يُحرّم أمور يطلبها الآخرون كان قد أباحها لنفسه من قبل ؟! ، لذا يمكن القول أن الحزب الشيوعي لا يختلف كثيراً عن حزب البعث في التعامل مع مفهوم (الحزب القائد) ، مع الأخذ بالحسبان أن الحزب الشيوعي لم يكن في السلطة في كلتا الحالتين .

دفعت سياسة العنف المفرط التي انتهجتها سلطات حزب البعث ، بالحزب الشيوعي إلى مهاجمة هذه السياسة والإعلان عن رفضه شرط قيادة البعث للجبهة ، ففي الأول من تموز 1970، وفي أثناء حضوره المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكردستاني ، احتج بشدة ممثل الحزب الشيوعي في كلمته على الإجراءات القاسية المتخذة ضد حزبه والأحزاب الأخرى وحرمانهم من حرية العمل ، ودعا في الوقت نفسه إلى تشكيل الجبهة الوطنية على وفق مبدأ المساواة في الامتيازات ، ونشرت صحيفة (التآخي) الكردية بعض فقرات هذه الكلمة التي وزع نصها الكامل على نطاق واسع في شوارع بغداد ومدن عراقية أخرى⁽¹⁶³⁾.

ورداً على الانتقادات اللاذعة التي وجهت إليه ، أعاد حزب البعث طرح شروطه لإقامة الجبهة الوطنية ، وأضاف إليها شروطاً جديدة ، وقد نشرت صحيفة (الثورة) تلك الشروط في عددها المرقم (569) الصادر في العاشر من تموز 1970، ولعل أهم ما جاء في هذه الشروط هو قيام الأطراف الراغبة بالدخول في التحالف الجبهوي بتقييم حزب البعث تقييماً ايجابياً على أساس انه حزباً ديمقراطياً ثورياً اشتراكياً ، وبتثمين واضح للعمل الذي قام به في السابغ عشر من تموز 1968 بوصفه ثورة معادية للامبريالية والصهيونية . والاعتراف بالدور القيادي لحزب البعث في الحكم وفي الجبهة والمنظمات الجماهيرية ، وعدم إقامة أي علاقة مع أي جهة سياسية تعادي حزب البعث ، وبخاصة الجناح اليساري للبعث ، وعدم خلق ولايات داخل الجيش لأي حزب أو جهة سياسية عدا حزب البعث ، وضرورة سعي الحزب الشيوعي إلى حمل الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية على التحالف مع فروع حزب البعث في البلدان المتواجدة فيها ، ورفض الوجود الصهيوني ، والإيمان بالوحدة العربية⁽¹⁶⁴⁾.

وللمرء أن يتساءل هنا انه إذا كان بمقدور الحزب الشيوعي تقديم التثمين المطلوب ، والإعلان عن التزامه بعدم القيام بأي نشاط لا يرضي حزب البعث ! ، فهل بإمكانه فرض إرادته على الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية لحملها على التحالف مع فروع وامتدادات حزب البعث في تلك البلدان ؟. فمن الراجح إن الشرط الأخير وضع من أجل المناورة والتنازل عنه حين يأتي وقت تقديم التنازلات .

وبصرف النظر عن هذه التساؤلات فلم يعد رد الحزب الشيوعي على شروط حزب البعث مقتصرأ على النشرات السرية أو التصريحات العلنية ، بل جاء هذه المرة من أعلى سلطة قرار في الحزب وهي سلطة المؤتمر الوطني .

عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الوطني الثاني في أيلول من عام 1970، ووصف التقرير السياسي للمؤتمر الشروط التي طرحها حزب البعث بالتعجيزية ، مؤكداً على ان الغاية منها استمراره بالانفراد بالسلطة والتحكم بقيادة المنظمات الاجتماعية ، مبيناً في الوقت نفسه بان هذه ((الشروط تقتضي في الجوهر بان تسلم جميع الأحزاب السياسية بقيادة حزب البعث لها ولسلطة الدولة والمنظمات الاجتماعية وان تقبل ببرنامج حزب البعث وأيديولوجيته دونما حاجة لبرنامج مشترك يتضمن نقاط الالتقاء ويتجنب نقاط الخلاف على أن يسمح البعث لقاء قبول الأحزاب الوطنية بهذا بإصدار جريدة والمشاركة الشكلية في الحكم)) على حد وصف التقرير⁽¹⁶⁵⁾.

جدد التقرير السياسي للمؤتمر رفض الحزب الشيوعي التسليم بقيادة حزب البعث للجبهة ، عارضاً في الوقت نفسه ما وصفه بالحد الأدنى من مستلزمات التحالف أو المشاركة في حكومة ائتلافية يكون حزب البعث

أحد أطرافها ، وابرز هذه المستلزمات كما ذكرها التقرير هي الإقرار بمبدأ استقلال كل حزب أيديولوجياً وسياسياً وتنظيماً ، وممارسة العمل السياسي العلني ، وان يكون كل حزب حراً في إصدار صحافته ، على أن تمهد السلطات طريق التحالف بوقف كل أشكال القمع الموجه ضد الأحزاب والشخصيات والمنظمات ، لتوفير المناخ الديمقراطي بوصفه المدخل الذي لا بد منه للتعاون مع حزب البعث لتحقيق الجبهة الوطنية⁽¹⁶⁶⁾.

إن قراءة متأنية في وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي تكشف لنا مدى الارتباك الأيديولوجي الذي وقع فيه الشيوعيون ، وتجسد هذا الوصف فيما تم طرحه في الفصل الأول من الوثائق المذكورة ، ففي الوقت الذي رفض فيه الشيوعيون قيادة حزب البعث للجبهة ، فأنتهم أكدوا في الوثائق نفسها على إن مسألة قيادة الجبهة متروكة للاختيار الواعي للجماهير ، أو للحزب الذي يفوز بثقة الشعب جراء صواب برنامجه⁽¹⁶⁷⁾، هذا إلى جانب التأكيد على أن تمسك الشيوعيين بشعار الجهة ليس تكتيكاً⁽¹⁶⁸⁾ عابراً ، بل هو نابع من الإيمان بالشعار⁽¹⁶⁹⁾، وفي خاتمة الفصل الأول أكدت الوثائق على إن مسألة الجبهة هي مرحلة انتقالية نحو الاشتراكية، مفترضة في الوقت نفسه اضطلاع الحزب الشيوعي بالدور القيادي في المرحلة الانتقالية ، إذ جاء بهذا الصدد ما نصه : ((إن السير بالثورة الوطنية حتى نهايتها من أجل الانتقال المباشر للثورة الاشتراكية يتحقق في ظل جمهورية ديمقراطية ثورية تمثل إرادة الشعب وتلعب في سلطتها الطبقة العاملة وعلى رأسها الحزب الشيوعي الدور الطليعي والقيادي))⁽¹⁷⁰⁾، وهذا الأمر كما هو واضح من النص ينطوي على انتهازية سياسية مستترة وراء صياغات وأطر تنظيرية فضفاضة .

وهكذا نجد أن التقرير السياسي للمؤتمر قد أفصح بشكل صريح وواضح عن رغبة الحزب الشيوعي بالتحالف مع الجناح اليميني لحزب البعث ، وهو الجناح القابض على السلطة ، وهذا ما يعد انتقالاً نوعياً على مستوى التنظير، إذ إن هذه الرغبة تعد خروجاً على مقررات (الكونفرنس) الثالث للحزب الشيوعي الذي حرّم التحالف مع الجناح المذكور، مع ضرورة الالتفات إلى إن الشيوعيين قد خرقوا عملياً مقررات (الكونفرنس) الثالث بعد مرور أقل من شهر على عودة البعثيين إلى السلطة ثانية عام 1968، وهذا ما اشرنا إليه سابقاً ، الأمر الذي يعني إن المؤتمر الوطني الثاني بوصفه أعلى سلطة قرار في الحزب الشيوعي قد نقل مسألة التحالف مع حزب البعث (الجناح اليميني) من خاتمة التحريم إلى الإطار الشرعي بحسب مفهوم الحزب الشيوعي ، وقد اشر هذا الأمر تراجعاً مهماً في مواقف الحزب الشيوعي ، وكان باباً لنتازلات أخرى أكثر أهمية ، وبخاصة بعدما بدأت علاقة حزب البعث بالحزب الشيوعي تأخذ منحاً جديداً حينما أخذت علاقة البعثيين بالأكراد تتجه نحو التوتر والتصعيد شيئاً فشيئاً بعد مرور أقل من عام على إعلان بيان الحادي عشر من آذار .

2- السعي لتأميم النفط

وحاجة الجيش العراقي إلى السلاح:

لم يكن كل من الملا مصطفى البارزاني وحكومة حزب البعث صادقي النوايا تجاه تطبيق بيان الحادي عشر من آذار، ففي الوقت الذي اتجه فيه البارزاني نحو تثبيت سلطته عن طريق استمراره بالحصول على السلاح والمساعدات الأجنبية ، كانت الحكومة قد اتجهت نحو تغيير التركيبة السكانية لصالح الوجود العربي في مدينة كركوك ذات الاحتياطي النفطي الكبير، وكانت كل هذه المساعي مخالفة لما جاء في بيان الحادي عشر من آذار الموقع من الطرفين⁽¹⁷¹⁾، وزيادة على ذلك فإن الحكومة رفضت في أيلول 1970 مرشح الملا مصطفى البارزاني لمنصب نائب رئيس الجمهورية ، الذي أصبح من حصة الأكراد بحسب بنود بيان الحادي عشر من آذار، ومن ثم جاءت محاولة اغتيال إدريس نجل الملا مصطفى البارزاني ببغداد في كانون الأول 1970، لتوسع من أجواء عدم الثقة بين الطرفين لكن الأمر لم يصل إلى حد القطيعة⁽¹⁷²⁾، لذا يمكننا القول بان قرار حل القضية الكردية كان تكتيكاً مرحلياً نابعاً من إحساس حزب البعث بهشاشة نظامه الذي كان يواجه تحديات عدة في الداخل والخارج .

ووسط هذه الأجواء استمرت حملات الاعتقال في صفوف الشيوعيين في غضون شتاء عام 1970-1971 وامتدت حتى أواخر صيف عام 1971، وطالت هذه المرة شيوعيين بارزين مثل زكي خيري عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي ، وعلي البرزنجي عضو اللجنة المركزية والفرع الكردي للحزب ، الذي اعتقل في الرابع من حزيران 1971⁽¹⁷³⁾، وتسربت من المعتقل أنباء عن موته تحت التعذيب في أيلول من العام نفسه⁽¹⁷⁴⁾.

أخذت الأوضاع تتغير لصالح الشيوعيين في أواخر صيف عام 1971 ، إذ بدأ قادة حزب البعث بالتودد إليهم بشكل ملحوظ مبدئين رغبتهم باستئناف الحوار معهم من جديد ، وجاءت هذه الرغبة على لسان مرتضى الحديثي عضو القيادة القطرية لحزب البعث في أثناء لقاءه رحيم عجيبة عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في هذه الآونة ، وشكا الأخير خلال اللقاء من استمرار حملات المطاردة والاعتقال ضد أعضاء حزبه ، فيما أكد الحديثي من جانبه على أن الحملات ستتوقف وسيتم إطلاق سراح جميع المعتقلين ، مبيناً في الوقت نفسه ضرورة تكاتف جميع القوى الوطنية ووقوفها إلى جانب الحكومة التي كانت تستعد للدخول في مفاوضات مع شركات النفط الأجنبية⁽¹⁷⁵⁾ العاملة في العراق⁽¹⁷⁶⁾.

تضافرت العديد من العوامل المتشابهة ودفعت بحكومة حزب البعث نحو العمل على كسب ود الشيوعيين من جديد ، وتكثيف الجهود من أجل تمتين العلاقة مع الاتحاد السوفيتي الراعي الحقيقي للحزب الشيوعي العراقي ، ولعل أهم هذه العوامل قد تمثل بحاجة الجيش العراقي إلى السلاح السوفيتي لدعم قدراته القتالية بصورة سريعة⁽¹⁷⁷⁾، إذ كان الجيش العراقي يعتمد الأسلحة السوفيتية الصنع في مختلف الصنوف منذ عام 1958⁽¹⁷⁸⁾، لذا كان من الصعب تغيير نوعية ومصادر التسليح بشكل سريع في ظل ظروف خانقة ، لان الأمر يحتاج إلى بعض الوقت وهو ما لم يكن متيسراً أمام حكومة حزب البعث التي كانت تواجه أكثر من تهديد في آن واحد⁽¹⁷⁹⁾.

ومع قرب إكمال بريطانيا لانسحابها من الخليج العربي أواخر عام 1971⁽¹⁸⁰⁾ أخذت وتيرة التهديد الإيراني للعراق تتصاعد من جديد⁽¹⁸¹⁾، وفي الشمال العراقي عاد التوتر مرة أخرى إلى المناطق الكردية على اثر المحاولة الفاشلة التي نفذها جهاز الأمن العراقي لاغتيال الملا مصطفى البارزاني في أيلول من عام 1971⁽¹⁸²⁾، فيما أخذت إيران تقدم مساعدات كبيرة للبارزاني وتحرضه على التحرك المسلح ضد حكومة بغداد⁽¹⁸³⁾، فلهذه الأسباب كانت الحكومة بحاجة إلى السلاح السوفيتي بصورة ملحة .

لم تكن حاجة الجيش العراقي إلى السلاح وحدها التي دفعت حكومة حزب البعث نحو الاتحاد السوفيتي، بل كذلك كونها كانت تعيش شبه عزلة دولية⁽¹⁸⁴⁾، ناتجة جزئياً عن سياستها الخارجية الراديكالية (Radically)⁽¹⁸⁵⁾، إلى جانب تعاملها بقسوة مفرطة مع خصومها في الداخل ، الأمر الذي أدين دولياً على نطاق واسع⁽¹⁸⁶⁾، لذا فإنها كانت بحاجة إلى حليف قوي في الوقت الذي كانت تستعد فيه لتأمين ثروات البلاد النفطية⁽¹⁸⁷⁾، آخذةً بالحسبان رغبة الاتحاد السوفيتي في تفويض المصالح الغربية في المنطقة⁽¹⁸⁸⁾، وقد أكدت كلا الرأيين رسالة أكاديمية أنجزت في العراق زمن وجود حزب البعث في السلطة⁽¹⁸⁹⁾.

أخذت منطقة الخليج العربي تحظى بالاهتمام المتزايد من الاتحاد السوفيتي مع قرب الانسحاب البريطاني منها عام 1971، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات السوفيتية المصرية تمر بمرحلة حرجية⁽¹⁹⁰⁾، الأمر الذي أشر تراجع النفوذ السوفيتي في عموم المنطقة العربية ، فكان العراق ، الذي اخذ يطرح نفسه كمنافس لمصر على زعامة البلدان العربية سياسياً وفكرياً ، هو البديل المناسب عن مصر بالنسبة للنفوذ السوفيتي⁽¹⁹¹⁾، فضلاً عن رغبة الاتحاد السوفيتي في موازنة القوة الإيرانية بدعمه العراق ، إذ رأى السوفيت بان زيادة قوة إيران المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤثر على المصالح السوفيتية في الخليج العربي⁽¹⁹²⁾.

سارت هذه الأوضاع مجتمعةً بحكومة حزب البعث ، بكثير من الاضطراب وقليل من الاختيار، باتجاه الاتحاد السوفيتي ، الذي وجد من مصلحته الترحيب بمساعي الحكومة العراقية للتقرب منه ، وتلبية طلباتها المتزايدة للأسلحة والبضائع ، إذ شكلت الأسلحة السوفيتية الصنع ما نسبته (95٪) من مجمل ما استورده العراق من أسلحة عام 1971، ذلك العام الذي شهد زيادة ملحوظة في مجمل صادرات الاتحاد السوفيتي إلى العراق بالمقارنة مع العام الذي سبقه ، إذ بلغت قيمة الصادرات السوفيتية إلى العراق عام 1970 (59.4) مليون روبل ، في حين بلغت عام 1971 (99.1) مليون روبل ، هذا إلى جانب الاستعانة بالخبرات الفنية السوفيتية ، علاوة على تقديم السوفيت قرضاً للعراق بقيمة (200) مليون روبل لتغطية نفقات العديد من المشاريع العراقية⁽¹⁹³⁾.

لم تقف طموحات قيادة حزب البعث عند هذا المستوى من العلاقة مع الاتحاد السوفيتي ، بل كانت تأمل بمستويات ارفع ، لذا وجدت نفسها أمام واقع جديد فرض عليها تقديم بعض التنازلات لتحسين أوضاع الشيوعيين العراقيين استرضاءً للاتحاد السوفيتي⁽¹⁹⁴⁾، وضمناً لوقوفه إلى جانب العراق في معركة تأمين النفط المرتقبة ، وأملاً في تمتين العلاقات معه بصورة اكبر، لذا جاء إعلان ما يسمى بـ (ميثاق العمل الوطني) في الخامس عشر من تشرين الثاني 1971، الذي دُعي فيه الحزب الشيوعي العراقي للاشتراك في الحكومة ، وهو ما عُد بمثابة

التمهيد لعقد معاهدة بالغة الأهمية مع الاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن كون هذا (الميثاق) أعد كذلك ليسهم في توحيد صفوف الجبهة الداخلية ، لمواجهة التحديات الخارجية المحتملة ، الأمر الذي لقيَ ترحيباً واضحاً من السوفيت⁽¹⁹⁵⁾.

أذاعت محطات الإذاعة والتلفزيون في الساعة الثامنة من مساء الخامس عشر من تشرين الثاني 1971 خطاباً تلاه رئيس الجمهورية احمد حسن البكر أعلن فيه مسودة ما اسماه بـ (ميثاق العمل الوطني) مشيراً إلى أن الميثاق مطروح للمناقشة ، وقدر تعلق الأمر بالحزب الشيوعي فقد تضمن الميثاق بعض الأمور التي عدها الشيوعيون مدخلاً صالحاً للحوار مع مالهم من ملاحظات عليها ، ولعل أهم هذه الأمور هو الدعوة إلى تشكيل ائتلاف بين القوى والأحزاب السياسية (التقدمية) للمشاركة في الحكم ، ويعد هذا الائتلاف جزءاً من النظام السياسي الذي يقوده حزب البعث الذي يسعى إلى تشكيل الائتلاف وإطلاق حرية عمل الأحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية والمهنية والنقابات وحرية الصحافة مع التشديد على عدم السماح لأي من الأحزاب والجمعيات بممارسة أنشطتها السياسية داخل الجيش باستثناء حزب البعث⁽¹⁹⁶⁾. ومما تقدم يبدو واضحاً أن البعثيين قد اشترطوا في الميثاق قيادة الائتلاف المزمع تشكيله، من خلال الإشارة إلى أن الائتلاف المراد تشكيله بين القوى والأحزاب السياسية التقدمية للمشاركة في الحكم هو جزء من النظام السياسي الذي يقوده حزب البعث ، وهذا ما كان قد رفضه الشيوعيون من قبل ، الأمر الذي ينبئ بصعوبة المفاوضات التي ستجرى بشأن الميثاق . أكد الميثاق كذلك على أن التحالف بين القوى الوطنية والقومية التقدمية في العراق أو في الوطن العربي تحدده في كل بلد أوضاعه الخاصة⁽¹⁹⁷⁾ ، وهذا الأمر يعد تراجعاً عما اشترطه حزب البعث سابقاً من ضرورة سعي الحزب الشيوعي إلى دفع الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية إلى التحالف مع فروع حزب البعث في البلدان المتواجدة فيها⁽¹⁹⁸⁾.

وأشار الميثاق إلى أن إعداد الدستور الدائم من أولى أولويات مرحلة ما بعد الائتلاف ، على أن يُقر بالاستفتاء الشعبي العام ، وبإقرار الدستور تنتهي المرحلة الانتقالية . وإلى جانب هذه الإشارة أعاد الميثاق التأكيد على ضرورة حل القضية الكردية على وفق ما جاء في بيان الحادي عشر من آذار بما في ذلك تمتع الأكراد بالحكم الذاتي ، على أن تتم ممارسة هذه الحقوق ((ضمن إطارها الطبيعي الذي تجسده وحدة السياسة الوطنية ووحدة الأرض ووحدة النظام السياسي في الجمهورية العراقية... كما تتم أيضاً على أساس الإقرار والإيمان بأن العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي))⁽¹⁹⁹⁾.

أما في المجال الاقتصادي ، فقد أكد الميثاق على أن الطريق الذي تنتهجه الحكومة في هذا المجال هو طريق التطور اللارأسمالي ، الذي يمهد للانتقال إلى المرحلة الاشتراكية ، مع التشديد على أهمية العمل على تحرير الثروة النفطية من السيطرة الأجنبية ، وذلك بإخضاعها للسيادة الوطنية بشكل كامل⁽²⁰⁰⁾.

وفيما يخص السياسة الخارجية أوضح الميثاق أهمية علاقات العراق مع دول المعسكر الاشتراكي داعياً في الوقت نفسه إلى توسيعها في مختلف المجالات سواء كانت السياسية منها أو الاقتصادية والثقافية⁽²⁰¹⁾.

ولأجل كل ما تقدم ، علاوة على ما وصف بأنه نصيحة سوفيتية بعودته للحوار مع حزب البعث⁽²⁰²⁾، رحب الحزب الشيوعي العراقي بالميثاق في بيان أصدره المكتب السياسي للحزب في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1971، واصفاً فيه الميثاق بأنه : ((يتضمن أسساً صالحة للتعاون الوطني إذا ما اقترن السعي للاتفاق عليه بمناقشة جادة تستهدف وضعه بصيغة مقبولة من جميع الأطراف المدعوة للتعاون)) ، من دون أن ينسى كاتبو البيان التذكير بضرورة الاحترام المتبادل بين الأحزاب بوصفها أحزاب سياسية مستقلة أيديولوجياً وسياسياً وتنظيماً ، وفي الوقت نفسه شدد البيان كذلك على ضرورة تنفيذ بيان الحادي عشر من آذار نصاً وروحاً ، لأن المسألة تنسم بأهمية خاصة في هذه الأونة التي ((تلوح فيها بوادر سلبية في العلاقة بين الحكومة وحزب البعث من جهة وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة ثانية)) بحسب وصف البيان⁽²⁰³⁾.

وبعد ترحيب الشيوعيين بالميثاق أعلن صدام حسين ، الذي أصبح في أيلول 1971 نائباً لرئيس الجمهورية ، انه ابلغ شركات النفط أن عليها أن تنهي المفاوضات في كانون الثاني 1972⁽²⁰⁴⁾، غير أن المفاوضات لم تكن بالمسألة السهلة كونها تتعلق بالموارد الرئيس للاقتصاد العراقي ، لذا كان على الحكومة اتخاذ العديد من الاحتياطات والتدابير اللازمة في مختلف المجالات ومنها المجال الاقتصادي ، وتقف مسألة خفض النفقات الحكومية في مقدمة التدابير في هذا المجال⁽²⁰⁵⁾، هذا إلى جانب التدابير الواجب اتخاذها في المجال السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فعلى الصعيد الداخلي كان لابد من ترصين الجبهة الداخلية ، وهو ما مهدت له بإصدار (ميثاق العمل الوطني) ، وإيقاف حملات الاعتقال الموجهة ضد الشيوعيين بعد صدور الميثاق⁽²⁰⁶⁾.

تنفس الشيوعيون الصعداء ، على اثر توقف حملات الاعتقال الموجهة ضدهم ، بعدها بدأوا بإتخاذ مواقف أكثر ايجابية من حزب البعث ، الذي كانت حكومته قد عقدت العزم على خوض مفاوضات صعبة مع شركات النفط ، لذا وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في العاشر من كانون الثاني رسالة إلى القيادة القطرية لحزب البعث ، حثت فيها البعثيين على إتخاذ قرارات جريئة لضمان حقوق العراق كاملة من دون التعويل على المفاوضات مع الشركات التي اعتادت أساليب التسويف والمماطلة في مثل هذه المفاوضات ، نتيجة لخبرتها الطويلة في هذا المجال ، وأكدت الرسالة كذلك على أن مجابهة الشركات بموقف صلب يتطلب جملة من الشروط أهمها تمكين الجبهة الداخلية للبلاد عن طريق إقامة تحالف واسع يضم الأحزاب الوطنية في جبهة موحدة، إلى جانب التأكيد على ضرورة تطوير نشاط شركة النفط الوطنية ، علاوة على الاهتمام بتعزيز التحالف السياسي والتعاون الاقتصادي مع الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي⁽²⁰⁷⁾.

بدأت في الخامس عشر من كانون الثاني 1972 المفاوضات مع شركات النفط العالمية بشأن مطالب العراق المتعلقة بالمشاركة في ملكية الشركات ، وضرورة رفع مستوى الإنتاج المتذبذب ، وتسديد الشركات لما بذمتها من مستحقات مالية متراكمة⁽²⁰⁸⁾.

وتزامناً مع المفاوضات التي انطلقت مع شركات النفط ، فقد بدأت في شباط 1972 المحادثات بين الحزب الشيوعي وحزب البعث بشأن ميثاق العمل الوطني ، لأجل إقامة جبهة وطنية تضم أحزاباً عدة للمشاركة في حكم البلاد ، ودُعِيَ الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى التفاوض في الشأن نفسه بيد انه رفض⁽²⁰⁹⁾، فيما استغرقت المفاوضات بين البعثيين والشيوعيين وقتاً طويلاً ، وتطلبت جهوداً مضنية بسبب صراعات الماضي ، وجاء وصف هذا الواقع في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث ، إذ جاء في التقرير المذكور بهذا الصدد ما نصه : ((إن إقامة علاقات تفهم وثيقة وتعاون ايجابية بين حزب البعث ... وبقية الأطراف السياسية لم تكن أمراً سهلاً ... بل كانت غاية في الصعوبة وغاية في التعقيد .. تطلبت بالفعل زمناً طويلاً... لقد كانت وطأة الصراعات السابقة ... تجر نحو رجحان كفة المشاعر والمواقف السلبية))⁽²¹⁰⁾.

أما على صعيد السياسة الخارجية ، فقد نشطت حكومة حزب البعث في التحرك نحو الاتحاد السوفيتي لتأمين وقوفه إلى جانبها في مفاوضاتها مع شركات النفط، أو في حال قيامها بالتأميم لتعزيز موقفها السياسي على الساحة الدولية إلى جانب رغبتها باستمرار تزويد الجيش العراقي بالأسلحة السوفيتية المتطورة ، لذا ترأس نائب رئيس الجمهورية وفداً رفيع المستوى وتوجه صوب موسكو التي وصلها في العاشر من شباط 1972، وشرع في اليوم التالي بإجراء عدة جولات من المباحثات مع الحكومة السوفيتية التي ترأس فريقها في المباحثات رئيس الوزراء الكسي كوسيجين (Alexis Kossyguine)⁽²¹¹⁾ ، الذي رحب من جانبه بالمساعي الجارية في العراق لتشكيل جبهة وطنية يكون الحزب الشيوعي العراقي احد أطرافها ، وعدّ ذلك خطوة مهمة في طريق تقدم العراق اجتماعياً واقتصادياً ، فيما أعلن رئيس الوفد العراقي رغبة بلاده في إقامة تحالف إستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي ، مثنياً في الوقت نفسه المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفيتي للعراق⁽²¹²⁾.

اختتمت المباحثات العراقية السوفيتية بموسكو في السادس عشر من شباط 1972 ، وتم استكمالها في بغداد التي زارها الكسي كوسيجين في السادس عشر من نيسان من العام المذكور، وبدأ في اليوم التالي لزيارته جولة من المباحثات مع الرئيس العراقي استمرت ثلاثة أيام أسفرت في التاسع من نيسان عن توقيع الجانبين على معاهدة أمدها خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد سميت بـ ((بمعاهدة الصداقة والتعاون))⁽²¹³⁾.

ولعل أهم ما جاء في المعاهدة ، بعد المواد التي أشارت إلى تبادل الخبرات الفنية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين ، هو التأكيد على إجراء التنسيق بين الجانبين في حال تعرض احدهما للتهديد ، وهذا ما جاء في المادة الثامنة من المعاهدة ، ومواصلة تعزيز القدرات الدفاعية لكلا البلدين ، وهو ما جاء في المادة التاسعة ، وعدم سماح كلا الطرفين باستخدام أراضيهم للقيام بأي عمل من شأنه أن يخلق ضرراً عسكرياً بالطرف الآخر ، هو ما جاء في المادة العاشرة⁽²¹⁴⁾ ، وبالجملة كانت تلك المواد تعني في الجانب السوفيتي استمرار تزويد العراق بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة والتدريب على مستوى رفيع ، وفي الجانب العراقي كانت تعني تقديم التسهيلات البحرية للسفن السوفيتية العاملة في المحيط الهندي واستخدام المجال الجوي العراقي من الطائرات الحربية السوفيتية ، بيد انه لم يكن يعني منح تسهيلات لإقامة قواعد عسكرية ، وان لم تنص المعاهدة صراحة على المسائل المذكورة⁽²¹⁵⁾. وبعدها لهذه المعاهدة حققت حكومة حزب البعث أهدافاً عدة في وقتٍ واحد ، ولعل أهم هذه الأهداف هو حصولها على حليف قوي يزودها بالأسلحة المتطورة ، وتلوح به في وجه أعداءها

عند الضرورة ، ويساعدها في صراعها مع شركات النفط ، فضلا عن أنها كسبت ود الشيوعيين العراقيين الذين يدينون بالولاء للاتحاد السوفيتي .

ومثلما كانت مؤثرات الحزب الشيوعي العراقي على العلاقة ما بين العراق والاتحاد السوفيتي حاضرة على هامش مباحثات الجانبين في موسكو ، فإنها كانت كذلك حاضرة على هامش محادثات بغداد ، إذ التقى رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسيجين في أثناء وجوده ببغداد وفدين أحدهما من الحزب الشيوعي العراقي والآخر من الحزب الديمقراطي الكردستاني كل على انفراد ، وأبدى للوفدين ارتياح بلاده لصدور ميثاق العمل الوطني وللمفاوضات الجارية بشأنه⁽²¹⁶⁾. ممارساً في الوقت نفسه بعض الضغوط على الحزبين المذكورين لقبول ما وصف بأنه عرض لتقاسم السلطة على وفق الشروط التي طرحها حزب البعث⁽²¹⁷⁾.

وإظهاراً منه على ما يبدو لحسن النية ، ورغبة في وقوف الشيوعيين إلى جانبه في الصراع مع شركات النفط في الوقت الذي لم تحسم فيه بعد المفاوضات بشأن تشكيل الجبهة الوطنية ، لذا عرض حزب البعث على الحزب الشيوعي العراقي الاشتراك في الحكومة القائمة بوزيرين في اليوم نفسه الذي وقع فيه المعاهدة مع الاتحاد السوفيتي⁽²¹⁸⁾، تلك المعاهدة التي لقيت ترحيباً حاراً من الشيوعيين العراقيين، الذين أشادوا من جانبهم أيضاً بمساعي حزب البعث التي أدت إلى عقد المعاهدة ، واصفين في الوقت نفسه نظام الحكم الذي يقوده حزب البعث في العراق بـ ((الحكم الوطني)) بحسب تعبير بيان الحزب الشيوعي العراقي الصادر في الثاني عشر من نيسان 1972⁽²¹⁹⁾.

أما فيما يخص عرض الاشتراك في الحكومة فرد الحزب الشيوعي على العرض بالموافقة ، وجاء رده في بيان أصدره في الخامس عشر من أيار 1972، أوضح فيه الأسباب التي دفعت به إلى الموافقة على الاشتراك في الحكومة على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل الجبهة الوطنية ، ومن بين أهم الأسباب التي ذكرها البيان هو توقف الملاحقات الموجهة ضد الشيوعيين ، وتعزيز حكومة حزب البعث لصلاتها مع دول المعسكر الاشتراكي وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ، واستثمار النفط وطنياً في حقل الرميطة بمساعدة الاتحاد السوفيتي وهنغاريا ، وعلاوة على ذلك طالب البيان بتعديل دستوري يمنح بموجبه مجلس الوزراء صلاحيات أوسع ، لكي تكون مشاركة الشيوعيين فيه أكثر فاعلية⁽²²⁰⁾ ، إذ إن مجلس الوزراء كان ذو صلاحيات محدودة جداً والسلطة الحقيقية كانت بيد رئيس الجمهورية⁽²²¹⁾ ، وزيادة على ما تقدم طالب البيان بالسماح للحزب الشيوعي بإصدار صحيفة يومية سياسية ، الأمر الذي لقي تفهماً من جانب قيادة حزب البعث على حد تعبير البيان⁽²²²⁾.

وبناءً على ما تقدم عُيِّن مرشحاً الحزب الشيوعي كل من المحامي عامر عبد الله وزيراً للدولة ، وعضو اللجنة المركزية للحزب مكرم طالباني وزيراً للري في الخامس عشر من أيار 1972، وبعد ثلاثة أيام أنذرت الحكومة شركات النفط بإمهالها مدة أسبوعين للاستجابة لمطالب العراق وإلا ستواجه التأميم ، الذي حصل بالفعل في الأول من حزيران 1972 لشركة نفط العراق ، بسبب عدم الاستجابة لمطالب الحكومة⁽²²³⁾.

أيد الحزب الشيوعي بحماس خطوة الحكومة في تأميم النفط ، كما دعم الاتحاد السوفيتي قرار التأميم العراقي ، متخذاً العديد من الإجراءات التي أسهمت في نجاح التأميم⁽²²⁴⁾ ، وهذا ما أشار إليه أحمد حسن البكر الذي صرح لهيئة الإذاعة البريطانية مؤكداً على أن التأميم ما كان لينجح لولا مساعدة الاتحاد السوفيتي⁽²²⁵⁾ ، الذي باتت له مصالح كثيرة في العراق أراد الحفاظ عليها ، ولم يخرج موقفه من التأميم في العراق عن إطار سياسته الرامية إلى إيجاد مناطق نفوذ قوية سياسياً واقتصادياً في بلدان العالم الثالث ، رغبةً منه في كسر السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية الكبرى على البلدان المنتجة للنفط في العالم الثالث ، بغية فصل تلك البلدان عن السوق الرأسمالية العالمية وبالتالي كسبها إلى المعسكر الاشتراكي⁽²²⁶⁾.

وهكذا نجد أن سياسة تمكين العلاقة مع الاتحاد السوفيتي قد أتت أكلها سريعاً بالنسبة للبعثيين ، وذلك بوقوف السوفيت إلى جانبهم في معركة التأميم ، وضمان استمرار حصول العراق على الأسلحة والخبرة السوفيتية في المجالين المدني والعسكري ، فضلاً عن إقدام السوفيت على ممارسة دورهم المعهود في التأثير على الحزب الشيوعي العراقي لقبول بالشروط التي عرضها حزب البعث لتشكيل الجبهة الوطنية .

وبالعودة الى تشكيل الجبهة الوطنية ، فعلى ما يبدو أن المفاوضات بشأنها قد توقفت من دون التوصل الى اتفاق بسبب تداعيات عملية التأميم⁽²²⁷⁾ ، لذا يمكن القول ان التقارب الكبير الذي حصل بين الحزبين لم يكن كافياً لدفعهما نحو تشكيل الجبهة ، التي احتاجت الى المزيد من الوقت والى تقديم المزيد من التنازلات ، في ظل ظروف أصبح فيها حزب البعث بوضع أفضل مما كان عليه ، بسبب المعطيات الجديدة التي أحدثتها نجاح عملية

التأميم ، وعليه فإن الجبهة المنشودة لم ترَ النور في غضون المدة موضوع البحث ، بسبب توقف المفاوضات بشأنها .

الخاتمة :

لقد كان الصراع على النفوذ بين الجماهير أحياناً أو على السلطة إلى حد التناحر تارةً هو السمة البارزة التي اتصف بها تاريخ العلاقة ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث في العراق ، وان تخللت هذه العلاقة بعض حالات التنسيق أو العمل المشترك ، بسبب التقاء المصالح أو تحت وطأة وضغط الظروف . إن السعي للاشتراك في الحكم عن طريق تشكيل تحالف أو ائتلاف جبهوي كان هو الشغل الشاغل للحزب الشيوعي في غضون المدة موضوع البحث ، إذ قدم الشيوعيون لأجل ذلك العديد من التنازلات ، في الوقت الذي ماطل فيه حزب البعث كثيراً حتى أعلن عن شروطه لإقامة مثل هكذا تحالف محاولاً كسب الوقت لفرض أفضل الشروط المناسبة له .

خضعت العلاقة ما بين الحزبين لجملة من العوامل منها ما يتعلق بالعقيدة السياسية لكل منهما ، فنجد الحزب الشيوعي قد اعتنق النظرية الماركسية اللينينية وهي تتبنى الفكر الأممي اللاقومي ، في حين اعتنق حزب البعث الفكر القومي جاعلاً من معاداة الشيوعية واحدةً من أهم متبنياته الفكرية ، لذا نجد أن من الطبيعي أن يكون التوتر والتقاطع في المواقف إلى حد استخدام مختلف أساليب العنف هو الحالة السائدة بينهما ، لكن هذا لم يمنعهما من التقارب وتقديم التنازلات المتبادلة إذا ما اقتضت المصالح الآنية لكلٍ منهما ، الأمر الذي قاد إلى التقارب الواضح منذ إعلان ميثاق العمل الوطني في الخامس عشر من تشرين الثاني 1971 ، ثم العمل المشترك من خلال مساندة الحزب الشيوعي لحكومة حزب البعث في مفاوضاتها مع شركات النفط ، والاشتراك في الحكومة بوزيرين ، فضلاً عن التأييد الحار للمعاهدة العراقية – السوفيتية ، والدعم الحماسي لعملية تأميم النفط .

وكان للتطورات السياسية الداخلية أو العلاقات الخارجية للعراق أثرٌ مهم في توجيه العلاقة بين الحزبين نحو الوجهة التي سارت عليها ، ناهيك عن مؤثرات نوعية علاقات الحزبين مع بلدان العالم وبخاصة بلدان المنظومة الاشتراكية ، مع الأخذ بالحسبان اختلاف حجم تأثير هذه العوامل من مرحلة إلى أخرى ، إذ إننا نجد على صعيد التطورات الداخلية أن المشكلة الكردية كانت مسألة ذات تأثير فعال على العلاقة ما بين الشيوعيين و البعثيين ، إذ لم يكن حزب البعث يرغب في مواجهة خصومه مجتمعين ، فعندما كان يحاور الأكراد يدير ظهره للشيوعيين والعكس صحيح .

أما على صعيد المؤثرات الخارجية فكان التهديد الإيراني بسبب مشاكل الحدود ودعم الحكومة الإيرانية للأكراد العراقيين قد دفع بحكومة حزب البعث ، تحت تأثير حاجتها للأسلحة ، إلى العمل على التقرب أكثر من دول المعسكر الاشتراكي وبخاصة الاتحاد السوفيتي الراعي الحقيقي للحزب الشيوعي العراقي ، الأمر الذي أرغم البعثيين على تقديم بعض التنازلات للشيوعيين العراقيين من خلال إشراكهم في الحكومة ، فضلاً عن أن حكومة البعثيين كانت بحاجة للاتحاد السوفيتي بصورة أكبر عندما دخلت في مفاوضات صعبة مع شركات النفط العالمية ، وكل هذا قد أوجد مصالح كثيرة للسوفيت في العراق ، لذا شجع السوفيت الحزب الشيوعي العراقي على إبداء المرونة من أجل التوصل إلى اتفاق لتشكيل الجبهة ، لكن هكذا اتفاق لم يحصل في غضون المدة موضوع البحث .

الهوامش :

- (1) جاء تأسيس الحزب الشيوعي العراقي نتيجة لاندماج الخلايا الماركسية في كل من بغداد والبصرة والناصرية في تنظيم واحد في الثامن من آذار 1935 على يد كل من عاصم فليح ، قاسم حسن ، مهدي هاشم ، يوسف إسماعيل وآخرون ، وبدأ الحزب عمله السري تحت اسم (جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار) وبعد أشهر قليلة تم تغيير اسمه إلى (الحزب الشيوعي العراقي) الذي قدم نفسه على أنه حزب الطبقة العاملة ، متخذاً من المبادئ الماركسية اللينينية أساساً نظرياً له ، وتؤكد هذه النظرية على وحدة النضال الأممي للطبقة العاملة متجاوزة حدود القوميات ، أي أن هذا النضال يتم على وفق الانتماء الطبقي في جميع الأمم وليس على أساس الانتماء القومي ، ويعد انصهار الأمم أعلى مراحل هذا النضال . ينظر : جورج بوليترز وآخرون ، أصول الفلسفة الماركسية ، ج2 ، ترجمة شعبان بركات ، صيدا ، د. ت . ، ص268 ؛ هرمان دونكر ، دراسة في البيان الشيوعي ، ترجمة عصام أمين ، دار الفارابي ، بيروت ، 1987

- ، ص ص 132- 142 ؛ مؤيد شاكر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي 1935-1949 (دراسة تاريخية) ، تموز للطباعة والنشر ، دمشق ، 2013 ، ص ص 95-106 ؛ حسن غريب خليل ، الماركسية بين الأمة والاممية ، دار الطليعة ، بيروت ، 2002 ، ص ص 26-44 .
- (2) تأسس حزب البعث العربي في سورية في نيسان 1947 على يد كل من ميشيل عفلق وصالح الدين البيطار ، وأضيفت كلمة الاشتراكي لاسم الحزب بعد ان انضم إليه الحزب العربي الاشتراكي عام 1952 ليصبح اسم الحزب (حزب البعث العربي الاشتراكي) وقد تسربت أفكار الحزب الى العراق عام 1949 عن طريق بعض الطلبة السوريين الدارسين في العراق ، الذين تمكنوا من تشكيل عدة خلايا ازدادت الى ان أصبحت فرعاً عام 1952 اعترف به الحزب في سورية كتنظيم تابع له .
- ومما هو جدير بالإشارة هنا هو ان الحزب قد اتسم بالغموض الفكري وعدم امتلاك برنامج سياسي واضح منذ تأسيسه ، فضلاً عن ضبابية مفاهيم الشعارات والأهداف التي تبناها ، وهذا ما أعترف به الحزب صراحة في أدبياته ، لكن ما يمكن الإشارة إليه بشكل عام في هذا الصدد هو ان الحزب قد حدد عداؤه للشيوعية بشكل صريح ، وهو حزب علماني قومي . ينظر :
- هادي حسن ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى عام 1958 ، ط 2 ، مطبعة معهد الثقافة العمالية ، بغداد ، 1984 ؛ حزب البعث العربي الاشتراكي ، بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس في تشرين الأول 1963 ، بغداد ، 1972 ، ص ص 30-80 ؛ ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ، دار الطليعة ، بيروت ، ط 6 ، 1972 ، ص ص 54-168 ؛ حنا بطاطو ، الكتاب الثالث ، الشيوعيون و البعثيون والضباط الأحرار ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط 2 ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1999 ، ص ص 29-50 .
- (3) حسن غريب خليل ، المصدر السابق ، ص ص 26-44 ؛ هرمان دونكر ، المصدر السابق ، ص ص 132-142 .
- (4) هادي حسن ، المصدر السابق ، ص 29 .
- (5) حصلت حالة من التقارب أو التفاهم ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث أدت الى العمل المشترك فيما بينهما في شباط من عام 1957 عندما شكلا جبهة الاتحاد الوطني بالاشتراك مع الحزب الوطني الديمقراطي و حزب الاستقلال ، وكانت الإطاحة بالنظام الملكي في مقدمة أهداف الجبهة ، لذا نسقت مع تنظيم الضباط الأحرار الذي كان يعمل لأجل الغاية نفسها ، وعندما نجح الضباط الأحرار في القيام بالثورة ، كان قد أنجز الهدف الرئيس الذي قامت الجبهة من أجله ، وسرعان ما دب الخلاف بين أطراف الجبهة وأصبح وجودها شكلياً ، وتفككت وانهارت تماماً بقيام العقيد عبد الوهاب الشواف بمحاولة انقلابية في آذار 1959 . ينظر :
- عبد الجبار عبد مصطفى ، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921 – 1958 ، بغداد ، 1978 ، ص ص 252-270 ؛ عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 ، دار سبيريز ، دهوك ، 2007 ، ص ص 134-140 .
- (6) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ص 298-304 .
- (7) حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، ج 9 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1972 ، ص 89 .
- (8) علي كريم سعيد ، العراق – البيرية المسلحة – حركة حسن سريع وقطار الموت 1963 ، ط 2 ، دار البراق ، لندن ، د . ت . وللمزيد من التفاصيل ينظر :
- علي كريم سعيد ، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم – مراجعات في ذاكرة طلب شببيب ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، 1999 ، ص ص 293 – 305 .
- (9) علي كريم سعيد ، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم ، ص ص 327 - 340 .
- (10) علي حمزة سلمان الحسناوي ، النظام السياسي في العراق 1958-1968 (دراسة تاريخية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة الكوفة ، 1998 ، ص ص 256-257 ؛ صلاح الخрсان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ، دار الفرات ، بيروت ، 1993 ، ص ص 128-132 .
- (11) التحق بجناح اللجنة المركزية الشق الأكبر من الحزب ، إذ ضم قرابة الثلثين من عناصر الحزب قبل الانشقاق بحسب ما أكدّه أعضاء من كلا الجناحين ، وحظي هذا الجناح باعتراف ودعم الاتحاد السوفيتي ، فيما ضم جناح القيادة المركزية قرابة ثلث أعضاء الحزب ، وأصيب هذا الجناح بنكسة كبيرة عندما اعتقلت

السلطة جميع أعضاء قيادته مع زعيمهم عزيز الحاج في شباط 1969 ، وسيقوا بمعية مجموعة من مؤيديهم الى معتقل قصر النهاية ببغداد ومات أكثر من عشرين منهم تحت التعذيب ، فيما انهار آخرون وعلى رأسهم عزيز الحاج ، الذي دعا أنصاره الى إلقاء السلاح والتعاون مع البعثيين . وبعد هذه الأحداث لم يعد لأنصار هذا الجناح تأثير قوي على مجريات الأحداث ، إذ اخذ معظم أعضائه بالانسحاب التدريجي والانضمام الى جناح اللجنة المركزية ، لذا أينما ترد في هذا البحث تسمية الحزب الشيوعي أو الشيوعيون من دون تحديد الجناح فالمقصود منها جناح (اللجنة المركزية) .

مقابلة مع محمد حموزي (أبو سرمد) ، سكرتير اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في محافظة النجف الأشرف ، وكان من أتباع جناح اللجنة المركزية ، جرت المقابلة في مقر اللجنة المحلية للحزب بتاريخ 24 آذار 2010 ؛ مقابلة مع كاظم منخي الازيرجاوي (أبو ظافر) ، عضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في محافظة النجف الأشرف ، وكان من أتباع جناح القيادة المركزية ، جرت المقابلة في مقر اللجنة المحلية للحزب بتاريخ 24 آذار 2010 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ص384-421؛ عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج3 ، دار الرواد ، بغداد ، 2006 ، ص ص111-112 .

(12) هاني الفكيكي ، أوكار الهزيمة – تجربتي في حزب البعث العراقي ، ط2 ، مطبعة مهر ، قم ، دت. ، ص317 وما بعدها . وللمزيد من التفاصيل ينظر :

مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، مطبعة أمير ، قم ، 1997 ، ص ص279-283 .

(13) ولد ميشيل عفلق في دمشق عام 1910 من عائلة مسيحية أرثوذكسية ، وتلقى تعليمه الأولى في مسقط رأسه وأكمل تعليمه في جامعة السوربون بفرنسا التي سافر إليها عام 1928 لدراسة التاريخ ، وتأثر خلال دراسته الجامعية بالموجة الماركسية التي اجتاحت الجامعات الأوروبية في غضون الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) . والتقى ميشيل عفلق في فرنسا بزميله السوري أيضاً صلاح الدين البيطار ، الذي كان يدرس في الجامعة نفسها ، وسرعان ما تكونت بينهما علاقة حميمة . عاد ميشيل عفلق الى سوريا بعد إكمال دراسته عام 1933 في حين عاد البيطار عام 1934 ، وشرعا بالتبشير بأفكارهما التي ركزت في بادئ الأمر على القضايا الاجتماعية ثم تطور الأمر الى أن شكلا سوية عام 1947 حزبا سياسيا أطلق عليه اسم (البعث العربي) ، وانتهى المطاف بمؤسس الحزب ميشيل عفلق بالطرده من الحزب على اثر الانقلاب الذي قام به الضباط البعثيون في سوريا عام 1966 الذين حكموا عليه بالإعدام ، فهرب من سوريا ثم لجأ الى العراق بعد عام 1968 وبقي فيه حتى وفاته عام 1989 . ينظر :

حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية – الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2007 ، ص470 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ص31-33 .

(14) ولد الطبيب فؤاد شاكر مصطفى في مدينة عانة غربي العراق عام 1930 ، انضم الى حزب البعث وتدرج في المراتب الحزبية حتى أصبح عام 1963 عضوا في القيادة القطرية للحزب ، عين بعد نجاح انقلاب 8 شباط 1963 متصرفاً لواء كركوك ، تزعم بعد انشقاق عام 1966 جناح البعث (اليساري) الموالي لحزب البعث في سوريا ، وبعد ان ضببطت الشرطة في حزيران 1968 مقر هذا الجناح جمدت قيادته نشاطها لمدة شهر لتسند بعدها قيادة الجناح الى العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت . ينظر :

حسن السعيد ، نواظير الغرب – صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي 1948-1968 ، مؤسسة الوحدة للدراسات والتوثيق ، بيروت ، 1992 ، ص231 ؛ حنا بطاطو ، المصدر نفسه ، ص463 .

(15) أينما يرد في هذا البحث اسم حزب البعث أو البعثيون بعد 17 تموز 1968 ومن دون تحديد الجناح فالمقصود هو الجناح (اليميني) .

(16) ولد احمد حسن البكر في مدينة تكريت عام 1914 ، وأكمل دراسته الأولية في مسقط رأسه ، ثم واصل تعليمه في دار المعلمين ببغداد وتخرج فيها عام 1932 ، لكنه ترك سلك التعليم ليتحق بالكلية العسكرية عام 1938 بتوسط من احد الساسة ، لأنه لم يكن مستوفيا لشروط القبول ، وتخرج برتبة ملازم ثان ليعمل ضابط إعاشة . تدرج بالرتب العسكرية الى ان نال رتبة عقيد عام 1958 ، بعدها انضم الى حزب البعث عام 1960 ، ونجح حزبه بالتعاون مع بعض الضباط المناوئين لعبد الكريم قاسم في إسقاط حكم الأخير في 8 شباط 1963 ، ليصبح البكر رئيساً للوزراء في النظام الجديد وعضواً في القيادة القطرية لحزبه ، وقاد البكر

الجناح اليميني لحزب البعث بعد انشقاق عام 1966 ، وأصبح رئيساً للجمهورية عام 1968 بعد نجاح حزبه بالعودة الى الحكم ثانية ، وتنحى عن منصبه في تموز 1979 لصالح نائبه صدام حسين ، بعدها عاش في عزلة حتى وفاته في بغداد عام 1982 . ينظر :

حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص244 ؛ حازم صاغية ، بعث العراق – سلطة صدام قياما وحطاما ، دار الساقى ، بيروت ، 2003 ، صص 47-49 ؛ حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص178 .

(17) ولد صدام حسين في قرية العوجة بالقرب من تكريت عام 1937 ونشأ يتيماً في بيت زوج أمه الذي أساء معاملته ، غادر الى بغداد بحدود عام 1955 ، بعد ان أكمل تعليمه الابتدائي ، ليدخل ثانوية الكرخ التي كانت تضطرب بالسياسة . انضم الى حزب البعث عام 1957 ، وتعرّزت مكانته في الحزب بعد اشتراكه في محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم عام 1959 ، وهرب على إثرها الى سوريا ومنها الى مصر حيث أكمل تعليمه الثانوي ، ثم بدأ بدراسة القانون في جامعة القاهرة عام 1961 ، لكنه لم يكمل دراسته ، إذ عاد الى العراق بعد انقلاب الثامن من شباط 1963 ، وسرعان ما أصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث في العراق عام 1964 وعندما أعيد بناء الحزب بعد أحداث انقلاب الثالث والعشرين من شباط 1966 في سورية، والتي انعكست على حزب البعث في العراق، أصبح صدام مساعداً للأمين العام للقيادة القطرية للحزب ، الذي عاد الى الحكم ثانية في العراق في تموز 1968، فشغل صدام منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وفي عام 1979 تسلم منصب رئاسة الجمهورية، وشهدت مدة حكمه العديد من الأحداث الساخنة منها الاشتباك مع إيران في حرب دامت قرابة ثمان سنوات (1980-1988)، واحتلال الكويت عام 1990، وانتفاضة عام 1991، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003. ألقت القوات الأمريكية القبض عليه في الرابع عشر من كانون الأول 2003 ، واعدت ببغداد في الثلاثين من كانون الأول 2006. ينظر :

حسن لطيف الزبيدي ، المصدر نفسه ، صص 367-369 ؛ حازم صاغية ، المصدر نفسه ، صص 39-51 .

(18) حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ، مطبعة سبجان ، إيران ، 2005 ، ص42 ؛ حسن السعيد ، المصدر السابق ، صص 76-180 ؛ حازم صاغية ، المصدر نفسه ، ص49 .

(19) علي حمزة الحسنائي، المصدر السابق، صص 237-253 ؛ مجيد خدوري، المصدر السابق، صص 367-387 .

(20) د. ك.و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون : ((في سبيل إسقاط الحكم الدكتاتوري الخانع للاحتكار)) أصدره في الثاني عشر من نيسان 1967 .

(21) علي حمزة سلمان الحسنائي ، المصدر السابق ، ص244 .

(22) د.ك.و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) كراس بعنوان : مناقشة تاريخية وسياسية حول الائتلاف الوطني واقتراحات الحزب الشيوعي العراقي ودور الطبقة العاملة والحزب الشيوعي في الحركة الوطنية ، مؤرخ في 10 أيلول ، 1967 ، ورقة (12) .

(23) (الكونفرانس) او المجلس الحزبي ويتكون من أعضاء ومرشحي اللجنة المركزية ومندوبي الأقاليم ولجان المناطق ولجان الاختصاص المركزية ، يعقد عند الضرورة التي تستوجبها تطورات هامة في الوضع السياسي او حياة الحزب الداخلية وتتطلب تحديد موقف الحزب إزاءها . وحين لا تستطيع اللجنة المركزية تحمل المسؤولية لوحدها ويتعذر عقد المؤتمر الوطني للحزب الذي هو أعلى هيئة في الحزب ، ويجوز تخويل المجلس الحزبي (الكونفرانس) بعض صلاحيات المؤتمر الوطني في حالات استثنائية بقرار من اللجنة المركزية للحزب . ينظر :

المصدر نفسه ، النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) ، عدله وصادق عليه المجلس الحزبي (الكونفرانس) الثالث للحزب في كانون الاول 1967 ، المادتين 11 و 12 .

(24) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، صص 82-107 ؛ جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج10 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004 ، ص322 .

(25) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص385 .

(26) علي حمزة سلمان الحسنائي ، المصدر السابق ، ص451 .

(27) حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، ج9 ، ص62 .

- (28) عقد حزب البعث في العراق مؤتمره القومي السادس في تشرين الاول 1963 وقت وجوده في السلطة . ينظر: حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، ج4 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1971 ، ص198 .
- (29) رحيم عجينة ، الاختيار المتجدد – ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1998 ، ص ص93-94 ؛ سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج5 ، دار المرصاد ، بيروت ، د.ت . ، ص44 .
- (30) رحيم عجينة ، المصدر نفسه ، ص94 .
- (31) عزيز الحاج ، شهادة للتاريخ – أوراق من السيرة الذاتية السياسية ، مؤسسة الرافدين للنشر والتوزيع ، لندن ، 2002 ، ص ص271-273 .
- (32) حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص ص345-347 .
- (33) مجموعة ضباط القصر هم كل من : 1- المقدم عبد الرزاق الناييف مدير الاستخبارات 2- المقدم ابراهيم الداود آمر قوات الحرس الجمهوري 3- المقدم سعدون غيدان امر كتيبة الدبابات الملحقة بالحرس الجمهوري . ينظر: حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ص389 – 392 .
- (34) صلاح عمر العلي، شاهد على العصر- أسرار صعود صدام الى السلطة، مكتبة الحضارة، بيروت، د.ت.، ص95 ؛ خالد علي الصالح على طريق النوايا الطيبة- تجربتي مع حزب البعث، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2000 ، ص ص231-236 ؛ حمدان التكريتي، مذكرات وزير الدفاع العراقي الأسبق حمدان التكريتي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس – ليبيا ، 1983 ، ص ص28-29 .
- (35) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ص389-390 ؛ حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص54 ؛ حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص ص393-417 ؛ فبيي مار ، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الأول ، ج1 ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، القاهرة ، 2009 ، ص ص106-110 .
- (36) صحيفة الجمهورية، (بغداد)، 5 كانون الأول 1967؛ مؤيد شاكر الطائي، العلاقات العراقية-السوفيتية 1963-1968 ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، العدد 30 ، 2012 ، ص569 .
- (37) مجلة النفط ، (بغداد) ، العدد 1 ، كانون الثاني 1968 ، ص ص25-26 .
- (38) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص390 .
- (39) صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، 18 تموز 1968 .
- (40) و.ث.أ.، دائرة العلاقات العامة، الرقم: 3488 سري مراسلات، تقرير من وزارة الثقافة والإعلام موجه الى القيادة القومية، بتاريخ 8 كانون الأول 1979، ورقة(9)؛ صلاح عمر العلي، المصدر نفسه ، ص ص121-127 .
- (41) ادith وائي أيف بينروز ، العراق – دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975 ، ج2 ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1989 ، ص99 ؛ ماريون وبيتر سلوجلنت ، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية ، ترجمة مركز الدراسات والترجمة (الزهراء للإعلام العربي) ، الزهراء للإعلام العربي/قسم النشر ، القاهرة ، 1992 ، ص191 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص405 .
- (42) صلاح عمر العلي ، المصدر السابق ، ص ص122-127 .
- (43) صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، 18 تموز 1968 .
- (44) المصدر نفسه .
- (45) صلاح عمر العلي ، المصدر السابق ، ص121 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص391 .
- (46) زكي خيري ، صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم ، ج2 ، ستوكهولم ، 1994 ، ص ص18-19 .
- (47) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ص89-90 .
- (48) للمزيد من التفاصيل عن أسباب الإقصاء ، وللوقوف على نص البيان رقم (27) ينظر : سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ص21-25 .
- (49) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص212 ؛ ادith وائي أيف بينروز ، المصدر السابق ، ص95 ؛ ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص ص189-191 .

- (50) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص 95 ؛ صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص 135 .
- (51) الـ (استراتيجية) تعني تحديد الأهداف وتحديد الاتجاه الرئيس للحركة في مرحلة تاريخية كاملة ، وتختلف الاستراتيجية السياسية باختلاف المراحل التاريخية . ينظر :
- إبراهيم عامر وآخرون ، موسوعة الهلال الاشتراكية ، مطابع دار الهلال ، القاهرة ، 1970 ، ص ص 27- 29 .
- (52) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 3 ، حزيران 1969 ، ص ص 192-197 .
- (53) للاطلاع على نص المشروع ينظر : المصدر نفسه ، ص ص 192-223 .
- (54) زكي خيري ، المصدر السابق ، ص 19 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 414 .
- (55) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 29 .
- (56) الحزب الشيوعي العراقي ، وثائق المؤتمر الوطني الثاني ، بدون مطبعة ، ايلول 1970 ، ص 53 ؛ زكي خيري ، المصدر السابق ، ص 27 .
- (57) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 29 .
- (58) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص 48 .
- (59) زكي خيري ، المصدر السابق ، ص 12 .
- (60) عزيز الحاج ، المصدر السابق ، ص ص 273-277 .
- (61) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص ص 38-39 .
- (62) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص 94 .
- (63) عزيز الحاج ، المصدر السابق ، ص ص 299-305 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 414 .
- (64) صحيفة سرية محلية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي (منطقة بغداد) .
- (65) صحيفة طريق العمال ، (سرية) ، العدد 2 ، أواسط كانون الأول 1968 . راجع الملحق رقم (1) صورة الصفحة الاولى من الصحيفة .
- (66) المصدر نفسه .
- (67) عزيز الحاج ، المصدر السابق ، ص 301 ؛ عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص 96 .
- (68) صحيفة طريق العمال ، (سرية) ، العدد 2 ، أواسط كانون الأول 1968 .
- (69) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 114 .
- (70) عزيز الحاج ، المصدر السابق ، ص ص 274-313 .
- (71) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ص 29-32 .
- (72) برزان التكريتي ، محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين ، الدار العربية ، بغداد ، 1982 ، ص 30 .
- (73) و.ث.أ. ، متفرقات ، ما يكتب عن العراق في الصحف الأجنبية ، تقرير غير مؤرخ ، بعنوان : العراق (تاريخ) – انقلاب 1968م و ما نجم عنه ، ورقة رقم (2) .
- (74) لقد أصبح معظم قياديي الحزب الشيوعي (القيادة المركزية) ان لم يكن جميعهم رهن الاعتقال في شباط من عام 1969 ، ولعل من بين ابرز المعتقلين كل من: 1- صالح العسكري- 2- احمد محمود الحلاق 3- متي هندو 4- حاتم سجاد تفاح 5- سامي احمد 6- حامد أيوب العاني 7- مالك منصور 8- غازي انطوان 9- خضير عباس الزبيدي 10- بيتر يوسف 11- كاظم موزان 12- شعبان كريم 13- كريم حواس 14- كاظم الصفار . ينظر :
- سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 59 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 415 .
- (75) عزيز الحاج ، المصدر السابق ، ص ص 316-343 .
- (76) المصدر نفسه ، ص ص 340-344 ؛ سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 61 ؛ صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص ص 252-253 .
- (77) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ص 111-112 .
- (78) رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص 98 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 415 .
- (79) أي ذكر للحزب الشيوعي أو الشيوعيين من دون تحديد الجناح بعد شباط 1969 المقصود منه جناح (اللجنة المركزية) .
- (80) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 40 .
- (81) فيبي مار ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 39 .

- (82) و. ث. أ. ، متفرقات ، ما يكتب عن العراق في الصحف الأجنبية ، تقرير غير مؤرخ بعنوان : العراق (تاريخ) – انقلاب 1968 وما نجم عنه ، ورقة رقم (8) .
- (83) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص416 ؛ ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص189 .
- (84) عمار فاضل حمزة ، العلاقات العراقية – السوفيتية 1968-1972 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة البصرة ، 1998 ، ص53 .
- (85) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص39 .
- (86) ولد عزيز محمد في السليمانية عام 1933 ، ارتبط بالحركة الشيوعية في سن مبكرة ، ففي عام 1948 انتمى الى الحزب الشيوعي العراقي ، وفي العام نفسه اعتقل ومكث في السجن حتى عام 1958 ، أصبح في أيلول 1958 عضواً في اللجنة المركزية ، وبعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم عام 1963 شغل منصب السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، وبقي في هذا المنصب حتى عام 1993 . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص530 .
- (87) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 6 ، أيلول 1969 ، ص209 .
- (88) أدبت وائي أيف بينروز ، المصدر السابق ، ص95-96 .
- (89) ماريون وبيتر سلوجلنت، المصدر السابق ، ص189-190 ؛ زكي خيري ، المصدر السابق ، ص21 .
- (90) رحيم عجيته ، المصدر السابق ، ص97 .
- (91) ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص189 .
- (92) زكي خيري، أراء حول نكسة حزيران، مجلة الثقافة الجديدة، (بغداد)، العدد 3 ، حزيران ، 1969 ، ص15 .
- (93) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 4 ، تموز 1969 ، ص132-135 .
- (94) مكرم الطالبناني ، الطريق الصحيح لتحقيق جبهة وطنية تقدمية في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 4 ، تموز 1969 ، ص121-130 .
- (95) لم يجد الباحث أي اشارة لهذه المذكرة فيما أمكنه الاطلاع عليه من مصادر ودراسات منشورة مختصة بتاريخ هذه الحقبة باستثناء ما جاء من اشارة مقتضبة جداً في الجزء الخامس ، ص127 ، من كتاب سمير عبد الكريم الموسوم : أضواء على الحركة الشيوعية في العراق .
- (96) هذه اشارة الى التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثامن المنعقد عام 1965 ، الذي تولى فيه حزب البعث عن تبني مفهوم (الحزب القائد) . ينظر :
- حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، ج9 ، ص62 .
- (97) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، نشرة سرية بخط اليد صادرة عن الحزب الشيوعي العراقي (هيئة تحرير صحيفة طريق الشعب) ، النشرة بعنوان : قيادة حزب البعث تعلن رفضها العلمي [هكذا وردت] لإقامة الجبهة الوطنية التقدمية) ، واسط حزيران 1970 ، الأوراق 2-3 . راجع الملحق رقم (2) .
- (98) المصدر نفسه ، ورقة رقم (3) .
- (99) المصدر نفسه ، ورقة رقم (7) .
- (100) المصدر نفسه ، ورقة رقم (8) .
- (101) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص416 ؛ ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص190 ؛ ادبث وائي ايف بينروز ، المصدر السابق ، ص96 .
- (102) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص97 .
- (103) نصت المادة (200) من قانون العقوبات على : ((يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سبع سنوات أو بالحبس كل من حبذ أو روج أيأ من المذاهب التي ترمي الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ...)) ينظر :
- صباح صادق جعفر ، قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 وتعديلاته ، ط7 ، بغداد ، 2005 ، ص62 .
- (104) صفاء الحافظ ، الديمقراطية ونظام الحكم في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 9 ، كانون الأول 1969 ، ص18 .

(105) تعود أسباب تعقد القضية الكردية الى مطالبة الأكراد بتحقيق طموحاتهم القومية التي توزعت في مختلف مراحلها ما بين المطالبة بالاستقلال أو حق تقرير المصير ، والمطالبة بالحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية ، ومعارضة الحكومات في مختلف العهود لتلك المطالب ، لذا خاضت الحركة القومية الكردية العديد من الصراعات المسلحة لأجل تحقيق تلك المطالب أو بعضها بحسب الظروف التي كانت تمر بها القضية الكردية .

سامي شورش ، كردستان والأكراد – الحركة القومية والزعامة السياسية – إدريس بارزاني انموذجاً ، دار ثاراس ، اربيل ، 2001 ، ص ص 45-147 . وللمزيد من التفاصيل ينظر : احمد تاج الدين ، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، 2001 ، ص ص 127-135 .

(106) حزب البعث العربي الاشتراكي ، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن المنعقد في كانون الثاني 1974 ، مطابع دار الحرية ، بغداد ، 1974 ، ص 82 .

(107) صحيفة الوقائع العراقية ، (بغداد) ، 18 تموز 1968 .

(108) سُمي هذا البيان بـ(بيان البزاز) نسبة الى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز ، الذي أصدره في التاسع والعشرين من حزيران 1966 زمن وزارته الثانية (18 نيسان 1966-6 آب 1966) في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ، ولعل أهم ما جاء في البيان هو الاعتراف بالقومية الكردية كشريك أساسي في الوطن ويثبت ذلك بوضوح في الدستور ، الاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية الى جانب العربية ، العفو العام عن جميع المشاركين في الأعمال المسلحة ، إعادة المفصولين الى وظائفهم ، والوعد بتسريع قانون إدارة المحافظات على أساس الإدارة اللامركزية . للوقوف على نص البيان ينظر :

جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص ص 60-69 .

(109) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 81 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 136 .

(110) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 392 .

(111) ولد الملا مصطفى البارزاني عام 1904 في قرية بارزان شمال العراق ، وتلقى تعليمه الديني في قريته ثم في مدينة السليمانية ، لذا لقب بـ(الملا) . قاد عام 1943 حركة مسلحة ضد الحكومة كان مصيرها الفشل ، لجأ على إثرها الى ايران عام 1945 ومن ثم الى الاتحاد السوفيتي عام 1947 ، بعدها عاد الى العراق بعد ثورة 14 تموز 1958 ، وحاول بمختلف الطرق في العهد الجديد الحصول على مكاسب للأكراد فتمكن في حزيران عام 1966 من إبرام اتفاق مع الحكومة لهذا الغرض غير انه لم ينفذ ، وفي الاتجاه نفسه أبرم اتفاقاً مع الحكومة في آذار عام 1970 ، وهو الآخر لم تطبق كل بنوده ، لذا قاد حركة مسلحة انتهت الى الفشل بسبب نجاح الحكومة في تطويقها على اثر اتفاقية الجزائر عام 1975 مع شاه إيران ، فحرمت الحركة من المساعدة الخارجية ، بعدها مرض الملا وتوفي عام 1979 في الولايات المتحدة الأمريكية . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص 233-234 .

(112) بعد فشل الحركة المسلحة التي قادها الملا مصطفى البارزاني ما بين عامي 1943-1945 أسس الأكراد حزباً سياسياً سرياً عقد مؤتمره التأسيسي في بغداد في السادس عشر من آب 1946 ، وانتخب الملا مصطفى البارزاني رئيساً له ، على الرغم من ان الملا كان لاجئاً في إيران ، واستهدف الحزب إقامة حكم ذاتي للأكراد مبني على أساس الاتحاد الاختياري ، أطلق على الحزب اسم (بارتي ديموكراتي كورد) الحزب الديمقراطي الكردي ، ثم تم تغييره عام 1953 الى (بارتي ديموكراتي كردستاني) الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وعلى اثر تأسيس هذا الحزب تم الإعلان عن حل حزب (رزكاري كرد) وحزب (شورش) وانضم معظم اعضائهما الى الحزب الديمقراطي الكردستاني ، ولم يعد للأخير من منافس حقيقي في الساحة السياسية الكردية سوى الحزب الشيوعي العراقي ، ولم تكن تركيبة الحزب الديمقراطي الكردستاني متجانسة فكرياً ، على الرغم من اعتناقه مبادئ الماركسية اللينينية ، إذ أريد له ان يكون ممثلاً لمختلف شرائح المجتمع الكردي . ينظر :

حسن شير ، تاريخ العراق السياسي المعاصر – العمل الحزبي في العراق 1908-1958 ، ج 1، دار التراث العربي ، بيروت ، 1989 ، ص ص 209-214 ؛ حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في

- العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي 1914 - 2004 ، الدار العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2005 ، ص 149-156 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر نفسه ، ص 338 .
- (113) ولد جلال حسام الدين الطالباني عام 1933 في اربيل لأسرة دينية كردية معروفة ، مارس النشاط السياسي في سن مبكرة الى ان أصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1954 . تخرج في كلية الحقوق ببغداد عام 1959 ، تأثر كثيرا بالأفكار الماركسية وآراء الزعيم الصيني (ماوتسي تونغ) . انفصل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1964 ، ونجح عام 1975 في تأسيس حزب (الاتحاد الوطني الكردستاني) ، انتخب رئيساً لجمهورية العراق عام 2005 . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر نفسه ، ص 448-450 .
- (114) يعد إبراهيم احمد واحد من ابرز الساسة في الحركة الكردية ، كان قبل انضمامه للحزب الديمقراطي الكردستاني سكرتيراً للفرع العراقي للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ، وبعد انهيار جمهورية (مهاباد الكردية) انضم الى الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق عام 1947 وأصبح سكرتيراً للحزب ما بين عامي (1951-1954) ، ويوصف بأنه من أهم مثقفي الحزب وواضعي أفكاره معتمداً على الايديولوجيا الماركسية ، اجبر على الاستقالة من الحزب عام 1964 ، عين رئيساً للمجمع العلمي الكردي بعد عودة حزب البعث الى السلطة عام 1968 . توفي في لندن عام 2000 . ينظر : المصدر نفسه ، ص 415-416 .
- (115) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة راج ال محمد ، دار الفارابي ، بيروت ، 2004 ، ص 490 ؛ ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص 178 .
- (116) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص 347-350 .
- (117) و. ث. أ. ، متفرقات ، ما يكتب عن العراق في الصحف الأجنبية ، تقرير غير مؤرخ بعنوان : العراق (تاريخ) – انقلاب 1968 وما نجم عنه ، ورقم رقم (3) ؛ ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص 490 ؛ ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص 191 .
- (118) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص 89-90 .
- (119) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 3 ، حزيران 1969 ، ص 192-197 .
- (120) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص 39 .
- (121) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المعنون بـ ((سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً)) ، إدار 1962 .
- (122) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص 55-56 .
- (123) ل . ت. ح. ب . ، ملف بلا رقم (متفرقات) ، تقرير العقيد الركن حميد السراج المؤرخ في 9 كانون الأول 1968 ، راجع الملحق رقم (3) .
- (124) ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص 191-193 .
- (125) سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية شباط – آذار 1970 ، إعداد جبران شامية ، دار الأبحاث والنشر ، بيروت ، 1970 ، ص 126 .
- (126) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص 352 .
- (127) ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص 192 .
- (128) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص 491 .
- (129) Kelidar , Abbas , Iraq : the Search for stability, London , 1975 , P. 15; حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 405 . وللمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية المذكورة ينظر : عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 4 ، ط 7 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1988 ، ص 322-329 .
- (130) و. ث. أ. ، متفرقات ، ما يكتب عن العراق في الصحف الأجنبية ، تقرير غير مؤرخ بعنوان : العراق (تاريخ) – انقلاب 1968 وما نجم عنه ، الأوراق 7 – 8 .
- (131) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص 491-492 .

- (132) مكرم الطالباني ، الحل السلمي للمسألة الكردية ضرورة وطنية ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 9 ، كانون الأول 1969 ، ص 87 .
- (133) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ص 103-104 .
- (134) ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص ص 192-193 .
- (135) Kelidar , O . P . Cit . , P . 11 .
- (136) ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ص 193 .
- (137) مكرم الطالباني ، الحل السلمي للمسألة الكردية ضرورة وطنية ، ص ص 87-90 .
- (138) و. ث . أ . ، متفرقات ، ما يكتب عن العراق في الصحف الأجنبية ، تقرير غير مؤرخ بعنوان : العراق (تاريخ) – انقلاب 1968م وما نجم عنه ، ورقة رقم (3) .
- (139) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 10 ، كانون الثاني 1970 ، ص 241 .
- (140) صحيفة طريق الشعب ، (سرية) ، العدد 1 ، أواخر كانون الثاني 1970 . راجع الملحق رقم (4) .
- (141) بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين نوري ، دار الحكمة ، لندن ، 2001 ، ص ص 402-403 .
- (142) يستثنى من هذا التعميم ما اشار اليه عزيز سباهي من ان الحزب الشيوعي قد انقذ نظام البعث من السقوط في كانون الثاني 1970 من دون أي ذكر للمخابرات السوفيتية أو أية تفاصيل أخرى . ينظر :
- عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص 104 .
- (143) جاءت هذه المعلومات في كتاب نشره مدير المخابرات العراقية الأسبق بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، أي بعد حوالي اثني عشر عاماً من المحاولة موضوع البحث ، في الوقت الذي كان فيه العراق يخوض حرباً ضروساً مع إيران ، وفي الوقت نفسه كانت اتفاقيات حزب البعث ، الذي يقود السلطة في العراق ، قد انهارت مع كل من الأكراد في إطار بيان الحادي عشر من آذار لعام 1970 ، ومع الشيوعيين في إطار الجبهة الوطنية التي أعلنت عام 1973 ، لذا لا يمكن التحويل كثيراً على ما جاء من معلومات في هذا الكتاب من دون أن تقرن بمصادر أخرى . للإطلاع على تفاصيل هذه المحاولة بحسب الرواية البعثية التي ساقها مدير المخابرات العراقي الأسبق ينظر :
- برزان التكريتي ، المصدر السابق ، ص ص 47-89 .
- (144) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ص 47-89 .
- (145) سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية شباط – آذار 1970 ، ص 116 .
- (146) حسن العلوي ، المصدر السابق ، ص 86 ؛
- Kelidar , Op., Cit., P.15.
- (147) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 411 ؛ ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص 191 .
- (148) حردان التكريتي ، المصدر السابق ، ص ص 62-67 ؛
- Bengio, Ofra , Shi'is and politics in Ba'thi Iraq ,Middle Easter studies Journal,VoL . NO .1 , London , 1985 , P. 3. 21 ,
- (149) للإطلاع على نص البيان ينظر :
- سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية شباط – آذار 1970 ، ص ص 126-129 .
- (150) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص 359 ؛ عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص 103 .
- (151) و. و. خ . ، السفارة العراقية في موسكو ، الموضوع : تقرير السفارة عن مقال لصحيفة الأزفستيا (الناطقة بلسان الحكومة السوفيتية) عن العراق والقضية الكردية ، الرقم س/خاص/27 في 20 آذار 1970 . راجع الملحق رقم (5) .
- (152) صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص 136 .
- (153) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص 104 .
- (154) صحيفة طريق الشعب ، (سرية) ، العدد 3 ، أواخر آذار 1970 .
- (155) فيبي مار ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 35 .

- (156) صحيفة ريكاى كوردستان ، (سرية) ، العدد 3 ، أيلول 1971 . راجع الملحق رقم (6) صورة الصفحة الأولى من الصحيفة ، وهي صحيفة سرية للحزب الشيوعي العراقي في كردستان العراق .
- (157) د.ك.و . ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي حول اغتيال محمد احمد الخضري ، 23 آذار 1970 ، راجع الملحق رقم (7) .
- (158) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ص416-417 .
- (159) صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 11 نيسان 1970 ؛ صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 12 نيسان 1970 .
- (160) كان صدام حسين في هذا التاريخ يشغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، ونائب الأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث ، فضلا عن سلطات غير رسمية للإشراف على الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية . ينظر : حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 402 .
- (161) صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 13 أيار 1970 .
- (162) د.ك.و . ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، نشرة سرية بخط اليد صادرة عن الحزب الشيوعي العراقي (هياة تحرير صحيفة طريق الشعب) ، النشرة بعنوان : (قيادة حزب البعث تعلن رفضها العلمي [هكذا وردت] لإقامة الجبهة الوطنية التقدمية) ، واسط حزيران 1970 ، ورقة رقم (9) .
- (163) دُعِيَ الى المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكردستاني العديد من ممثلي القوى السياسية ومن بينهم ممثل الحزب الشيوعي العراقي عبد الكريم احمد الداود عضو المكتب السياسي للحزب ، وقد اجمع ممثلو القوى السياسية الذين حضروا المؤتمر كضيوف ، على انتقاد أساليب حزب البعث في التعامل مع القوى السياسية الأخرى . ينظر :
- عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص 100 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 417 .
- (164) صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 10 تموز 1970 .
- (165) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص 53 .
- (166) المصدر نفسه ، ص ص39-54 .
- (167) المصدر نفسه ، ص 82 .
- (168) الـ (تكتيك) أساليب النضال أو العمل وأشكاله ومناهجه لتحقيق مهمة أو مهام معينة في مدة محددة ن أي انه يهدف الى تحقيق مهام جزئية في خدمة الهدف أو الأهداف الاستراتيجية العامة . وبعبارة أخرى إن الـ (تكتيك) جزء من أجزاء الاستراتيجية ، وهو يحقق مرحلة من مراحلها . ينظر : إبراهيم العامر وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص140 – 141 .
- (169) الحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص 54 .
- (170) المصدر نفسه ، ص 86 .
- (171) أديث وائي أيف بينروز ، المصدر السابق ، ص 98 ؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 138 ؛ ديفيد مكحول ، المصدر السابق ، ص 498 .
- (172) ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص 207 .
- (173) صحيفة ريكاى كوردستان ، (سرية) ، العدد 3 ، أيلول 1971 .
- (174) حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص 86 .
- (175) عن تاريخ وجود هذه الشركات في العراق وجنسياتها ينظر :
- نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لإمتهيازات النفط في العراق 1925-1952 ، مركز الأبجدية ، بيروت ، 1980 .
- (176) رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص ص110-111 .
- (177) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص 30 ؛ تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006 ، ص 264 .
- (178) نوري خليل العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج 1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005 ، ص ص388-389 ؛

Joshua , wynfred , and Pigibert , Stephen , Arms for the third world : Soviet military aid diplomacy, London , 1969 , P. 13 .

- (179) حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص 82 .
- (180) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ج 4 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2001 ، ص 271 .
- (181) ماريون وبيتر سلوجلث ، المصدر السابق ، ص ص 208-209 .
- (182) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص 498 . وللمزيد من التفاصيل عن هذه المحاولة ينظر : حسن العلوي ، المصدر السابق ، ص ص 91-92 .
- (183) أديث وائي ايف بينروز ، المصدر السابق ، ص 111 .
- (184) عديد دويشا،عراق الحقبة الجمهورية،ترجمة مصطفى نعمان احمد،دار المرتضى،بغداد،2012،ص 96 .
- (185) الراديكالية (Radically) : يمكن ترجمة هذه الكلمة الى العربية بالجزري . وأطلقت كلمة راديكالي أول الأمر في بريطانيا حين تمت المطالبة عام 1797 بإصلاح جذري ، ثم أطلقت بعد ذلك على المتطرفين في طلب إصلاحات دستورية . وهكذا أصبحت كلمة (الراديكالية) تطلق على متطرفي أي حزب أو أي اتجاه . ينظر :إبراهيم عامر وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص 240-242 .
- (186) فيبي مار ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص ص 20-39 .
- (187) Kelidar , OP. Cit, P , 15.
- (188) محمد الرميحي ، النقط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1982 ، ص 64 .
- (189) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص ص 33-34 .
- (190) أديث وائي ايف بينروز ، المصدر السابق ، ص 111 ؛
- Kelidar , Op. Cit., P.16.
- (191) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص ص 33-98 .
- (192) أديث وائي ايف بينروز ، المصدر السابق ، ص 111 ؛
- Kelidar , Op. Cit., P.16.
- (193) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص ص 95-157 .
- (194) عديد دويشا ، المصدر السابق ، ص 96 .
- (195) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص ص 110-111 .
- (196) للاطلاع على نص الميثاق ينظر : صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 16 تشرين الثاني 1971 .
- (197) المصدر نفسه .
- (198) صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 10 تموز 1970 .
- (199) صحيفة الثورة ، (بغداد) ، 16 تشرين الثاني 1971 .
- (200) المصدر نفسه .
- (201) المصدر نفسه .
- (202) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص 114 ؛ حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص 85 .
- (203) د.ك.و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي حول ميثاق العمل الوطني ، المؤرخ في 27 تشرين الثاني 1971 .
- (204) أديث وائي ايف بينروز ، المصدر السابق ، ص 161 .
- (205) فيبي مار ، المصدر السابق ، البعث في السلطة ، ج 2 ، ص ص 36-38 .
- (206) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 36-37 ، ايار – حزيران 1972 ، ص 16 .
- (207) د.ك.و.،ملفات وزارة الداخلية،الملفة المرقمة18/22(الحركة الشيوعية في العراق)،رسالة الحزب الشيوعي العراقي الى القيادة القطرية لحزب البعث في العراق،10 كانون الثاني1972.راجع الملحق رقم (8) .
- (208) للمزيد من التفاصيل عن المفاوضات والمطالب العراقية من شركات النفط ينظر : أديث وائي بينروز ، المصدر السابق ، ص ص 159-176 .

- (209) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص115 . وللمزيد من التفاصيل عن أسباب هذا الرفض ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص140-141 .
- (210) حزب البعث العربي الاشتراكي ، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن ، ص88 .
- (211) الكسي كوسيجين (Alexis Kossyguine) : سياسي سوفيتي ولد في سان بطرسبورغ عام 1904 من أسرة عمالية خدم في الجيش الأحمر ولم يتجاوز من العمر الخامسة عشر ، بعدها التحق بمدرسة فنية في لينينغراد ثم عاد الى مسقط رأسه ليتابع دروسه في معهد النسيج ، انضم الى الحزب الشيوعي السوفيتي عام 1927 ، وفي عام 1938 ، أصبح عمدة لينينغراد ، وفي العام التالي عين وزيراً للصناعات النسيجية، وفي عام 1940 انتخب عضواً في اللجنة المركزية لحزبه ثم عضواً للمكتب السياسي ، وأدار العديد من الوزارات الى ان عين عام 1960 نائباً أول لرئيس الحكومة ثم رئيساً لها من عام 1964 حتى استقالته لأسباب صحية في تشرين الأول عام 1980 ، وتوفي بعد استقالته بعدة أسابيع . ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، ج5 ، ط4 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1999 ، ص234-235 .
- (212) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص ص117-118 .
- (213) المصدر نفسه ، ص ص118-122 .
- (214) للاطلاع على نص المعاهدة ينظر: مجلة الثقافة الجديدة، (بغداد)، العدد 35، نيسان 1972، ص ص90-94 .
- (215) فيبي مار ، المصدر السابق ، ج2 ، ص40 ؛
- Kelidar, Op. Cit., P.16.
- (216) عمار فاضل حمزة ، المصدر السابق ، ص121 .
- Kelidar , Op. Cit., P.16.
- (217)
- (218) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص116 .
- (219) للاطلاع على نص البيان ينظر : مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 35، نيسان 1972 ، ص100 .
- (220) للوقوف على نص البيان ينظر: مجلة الثقافة الجديدة، (بغداد)، العدد 36-37، أيار-حزيران، 1972، ص15 .
- (221) حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص87 ؛ صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص146 .
- (222) مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 36-37 ، أيار – حزيران ، 1972 ، ص228 .
- (223) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص117 ؛ ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص112 . وللمزيد من التفاصيل عن التأميم ينظر: أديث وائي أيف بينروز ، المصدر السابق ، ص ص164-165 .
- (224) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص ص118-119 . وللمزيد من التفاصيل عن الموقف السوفيتي من تأميم النفط العراقي ينظر : محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص ص64-66 .
- (225) ماريون وبيتر سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص234 .
- (226) محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص66 .
- (227) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص424 .

قائمة المصادر :

أولاً : الوثائق غير المنشورة

- 1- ملفات دار الكتب والوثائق
 - ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 22 / 18 (الحركة الشيوعية في العراق) .
 - 2- ملفات وزارة الثقافة والإعلام
 - دائرة العلاقات العامة ، الرقم : 3488 سري مراسلات ، تقرير من وزارة الثقافة والإعلام موجه الى القيادة القومية ، بتاريخ 8 كانون الأول 1979 .
 - متفرقات ، ما يكتب عن العراق في الصحف الأجنبية ، تقرير غير مؤرخ ، بعنوان : العراق (تاريخ) – انقلاب 1968م وما نجم عنه .
 - 3- ملفات مدرسة الإعداد الحزبي (لجنة تاريخ حزب البعث) المحفوظة حالياً في مكتبة مقر حركة الوفاق الوطني ببغداد
- د. ك. و .
- و. ث. أ .
- ل. ت . ح . ب .

- ملفة بلا رقم (متفرقات) ، تقرير العقيد الركن حميد السراج المؤرخ في 9 كانون الأول 1968 .
- 4 - وثائق وزارة الخارجية
- السفارة العراقية في موسكو ، الموضوع : تقرير السفارة عن مقال لصحيفة الأزفستيا (الناطقة بلسان الحكومة السوفيتية) عن العراق والقضية الكردية ، الرقم س/خاص/27 في 20 آذار 1970 .
- ثانياً : الوثائق المنشورة**
- 1- أدبيات الحزب الشيوعي
- الحزب الشيوعي العراقي ، وثائق المؤتمر الوطني الثاني ، بدون مطبعة ، أيلول 1970 .
- 2- أدبيات حزب البعث
- حزب البعث العربي الاشتراكي ، بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس في تشرين الأول 1963 ، بغداد ، 1972 .
- — ، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن المنعقد في كانون الثاني 1974 ، مطابع دار الحرية ، بغداد ، 1974 .
- — ، نضال البعث ، ج4 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1971 .
- — ، نضال البعث ، ج9 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1972 .
- ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ، دار الطليعة ، بيروت ، ط 6 ، 1972 .
- 3- سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية شباط – آذار 1970 ، إعداد جبران شامية ، دار الأبحاث والنشر ، بيروت ، 1970 .
- ثالثاً : الأطاريح والرسائل الجامعية :**
- علي حمزة سلمان الحسناوي ، النظام السياسي في العراق 1958-1968 (دراسة تاريخية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة الكوفة ، 1998 .
- عمار فاضل حمزة ، العلاقات العراقية – السوفيتية 1968-1972 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة البصرة ، 1998 .
- رابعاً : الكتب العربية والمعرية :**
- إبراهيم عامر وآخرون ، موسوعة الهلال الاشتراكية ، مطابع دار الهلال ، القاهرة ، 1970 .
- احمد تاج الدين ، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، 2001 .
- ادبث وائي أيف بينروز ، العراق – دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975 ، ج2 ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1989 .
- برزان التكريتي ، محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين ، الدار العربية ، بغداد ، 1982 .
- بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين نوري ، دار الحكمة ، لندن ، 2001 .
- تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006 .
- جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج10 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004 .
- جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ج4 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2001 .
- جورج بوليترز وآخرون ، أصول الفلسفة الماركسية ، ج2 ، ترجمة شعبان بركات ، صيدا ، د.ت .
- حازم صاغية ، بعث العراق – سلطة صدام قياماً وحطاماً ، دار الساقى ، بيروت ، 2003 .
- حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي 1914 - 2004 ، الدار العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2005 .
- حردان التكريتي ، مذكرات وزير الدفاع العراقي الأسبق حردان التكريتي ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس – ليبيا ، 1983 .
- حسن السعيد ، نواظير الغرب – صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي 1948-1968 ، مؤسسة الوحدة للدراسات والتوثيق ، بيروت ، 1992 .
- حسن شير ، تاريخ العراق السياسي المعاصر – العمل الحزبي في العراق 1908-1958 ، ج1 ، دار التراث العربي ، بيروت ، 1989 .

- حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ، مطبعة سبحان ، إيران ، 2005 .
- حسن غريب خليل ، الماركسية بين الأمة والأممية ، دار الطليعة ، بيروت ، 2002 .
- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية – الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق ، مؤسسة العارف للطبوعات ، بيروت ، 2007 .
- حنا بطاطو ، الكتاب الثالث ، الشيوعيون و البعثيون والضباط الأحرار ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط 2 ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1999 .
- خالد علي الصالح على طريق النوايا الطيبة – تجربتي مع حزب البعث ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، 2000 .
- ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة راج ال محمد ، دار الفارابي ، بيروت ، 2004 .
- رحيم عجينة ، الاختيار المتجدد – ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1998 .
- زكي خيري ، صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم ، ج 2 ، ستوكهولم ، 1994 .
- سامي شورش ، كردستان والأكراد – الحركة القومية والزعامة السياسية – إدريس بارزاني أنموذجاً ، دار نارس ، اربيل ، 2001 .
- سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج 5 ، دار المرصاد ، بيروت ، د. ت .
- صباح صادق جعفر ، قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 وتعديلاته ، ط 7 ، بغداد ، 2005 .
- صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ، دار الفرات ، بيروت ، 1993 .
- صلاح عمر العلي ، شاهد على العصر- أسرار صعود صدام الى السلطة ، مكتبة الحضارة ، بيروت ، د. ت .
- عبد الجبار عبد مصطفى ، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921 – 1958 ، بغداد ، 1978 .
- عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 4 ، ط 7 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1988 .
- عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 ، دار سبيري ، دهوك ، 2007 .
- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 5، ط 4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999 .
- عديد دويشا ، عراق الحقبة الجمهورية ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، دار المرتضى ، بغداد ، 2012 .
- عزيز الحاج، شهادة للتاريخ-أوراق من السيرة الذاتية السياسية، مؤسسة الرافدين للنشر والتوزيع، لندن، 2002.
- عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج 3 ، دار الرواد ، بغداد ، 2006 .
- علي كريم سعيد، العراق – البيرية المسلحة - حركة حسن سريع وقطار الموت 1963 ، ط 2 ، دار البراق، لندن ، د. ت .
- — ، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم – مراجعات في ذاكرة طلب شبيب ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، 1999 .
- فبيي مار ، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الأول ، ج 1 ، ج 2 ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، القاهرة ، 2009 .
- ماريون وبيتر سلوجل ، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية ، ترجمة مركز الدراسات والترجمة (الزهراء للإعلام العربي) ، الزهراء للإعلام العربي/قسم النشر ، القاهرة ، 1992 .
- مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، مطبعة أمير ، قم ، 1997 .
- محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1982 .
- مؤيد شاكر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي 1935-1949 (دراسة تاريخية) ، تموز للطباعة والنشر ، دمشق ، 2013 .
- نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لإمتهيازات النفط في العراق 1925-1952 ، مركز الأبجدية ، بيروت ، 1980 .

- نوري عبد الحميد خليل العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، ج 1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2005 .
- هادي حسن ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى عام 1958 ، ط 2 ، مطبعة معهد الثقافة العمالية ، بغداد ، 1984 .
- هاني الفيكلي ، أوكار الهزيمة – تجربتي في حزب البعث العراقي ، ط 2 ، مطبعة مهر ، قم ، د.ت.
- هرمان دونكر ، دراسة في البيان الشيوعي ، ترجمة عصام أمين ، دارالفارابي ، بيروت ، 1987 .

خامساً : الكتب باللغة الانكليزية :

- Abbas Kelidar , Iraq : the Search for stability, London , 1975.
- wynfred Joshua and Stephen Pigibert , Arms for the third world : Soviet military aid diplomacy , London , 1969 .

سادساً : البحوث والمقالات المنشورة :

- 1- البحوث والمقالات المنشورة باللغة العربية :
 - زكي خيري ، آراء حول نكسة حزيران ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 3 ، حزيران ، 1969 .
 - صفاء الحافظ ، الديمقراطية ونظام الحكم في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد)، العدد 9 ، كانون الأول 1969 .
 - مكرم الطالباري ، الحل السلمي للمسألة الكردية ضرورة وطنية ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 9 ، كانون الأول 1969 .
 - مكرم الطالباري ، الطريق الصحيح لتحقيق جبهة وطنية تقدمية في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 4 ، تموز 1969 .
 - مؤيد شاكر الطائي ، العلاقات العراقية – السوفيتية 1963-1968 ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، العدد 30 ، 2012 .
- 2- البحوث المنشورة باللغة الانكليزية :
 - Ofra Bengio , Shi'is and politics in Ba'thi Iraq , Middle Easter studies Journal, VoL . 21 , NO .1 , London , 1985 .

سابعاً : المقابلات :

- مقابلة مع كاظم منخي الازيرجاوي (أبو ظافر) ، عضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في محافظة النجف الأشرف ، وكان من أتباع جناح القيادة المركزية ، جرت المقابلة في مقر اللجنة المحلية للحزب بتاريخ 24 آذار 2010 .
- مقابلة مع محمد حموزي (أبو سرمد) ، سكرتير اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في محافظة النجف الأشرف ، وكان من أتباع جناح اللجنة المركزية ، جرت المقابلة في مقر اللجنة المحلية للحزب بتاريخ 24 آذار 2010 .

ثامناً : الصحف والمجلات :

1- الصحف :

- الثورة ، (بغداد) ، 11 نيسان 1970 .
- _____ 12 نيسان 1970 .
- _____ 13 أيار 1970 .
- _____ 10 تموز 1970 .
- _____ 16 تشرين الثاني 1971 .
- الجمهورية ، (بغداد) ، 5 كانون الأول 1967 .
- ريكاى كوردستان ، (سرية) ، العدد 3 ، أيلول 1971 .
- طريق الشعب ، (سرية) ، العدد 1 ، أواخر كانون الثاني 1970 .
- _____ العدد 3 ، أواخر آذار 1970 .

- طريق العمال ، (سرية) ، العدد 2 ، أواسط كانون الأول 1968 .
- الوقائع العراقية _____ ، (بغداد) ، 18 تموز 1968 .

2- المجالات :

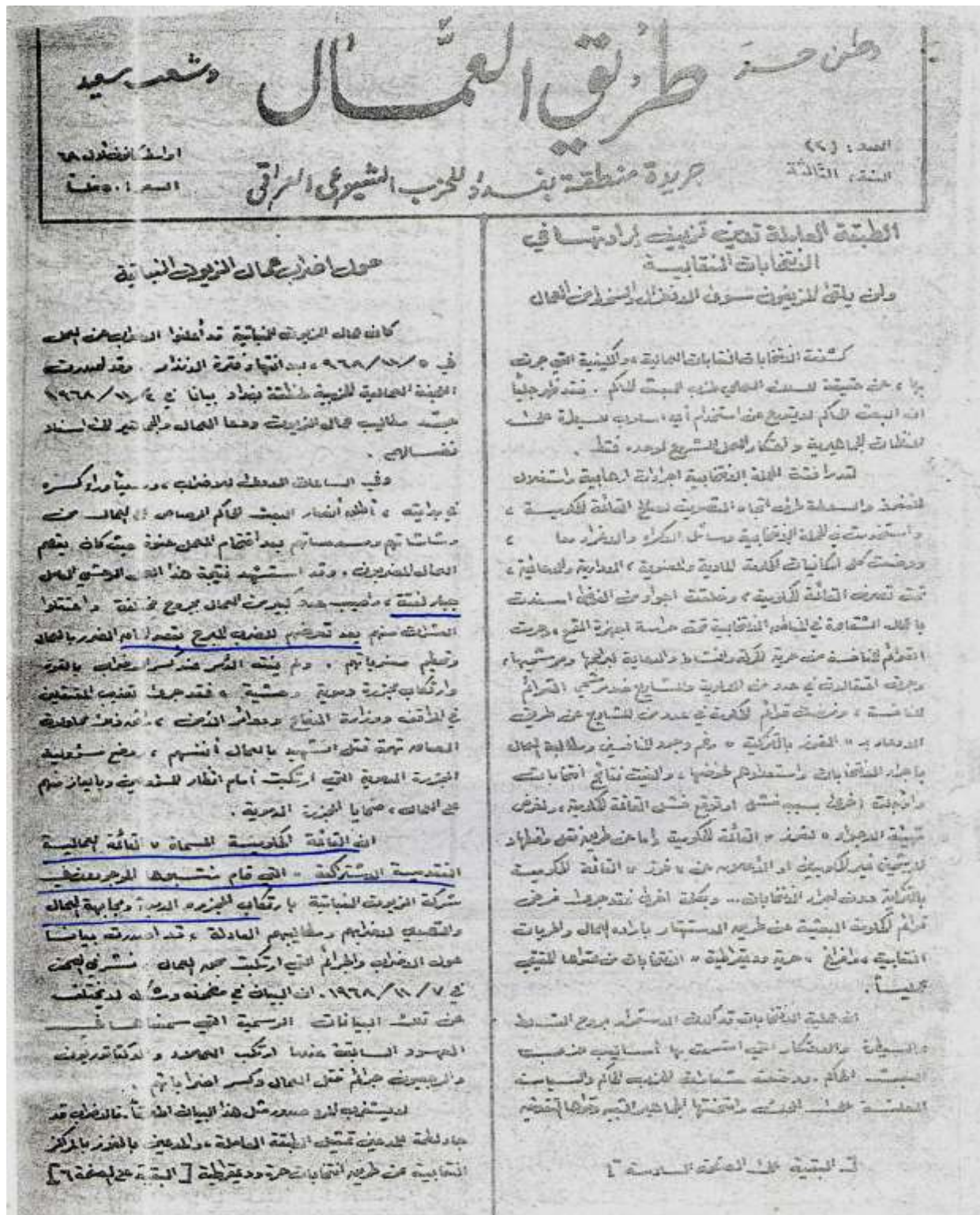
- الثقافة الجديدة ، (بغداد) ، العدد 3 ، حزيران 1969 .
- _____ العدد 4 ، تموز 1969 .
- _____ العدد 6 ، أيلول 1969 .
- _____ العدد 10 ، كانون الثاني 1970 .
- _____ العدد 35 ، نيسان 1972 .
- _____ العدد 36-37 ، أيار – حزيران 1972 .
- النفط ، (بغداد) ، العدد 1 ، كانون الثاني 1968 .

الملاحق :

- 1- الملحق رقم (1) صورة الصفحة الأولى من صحيفة طريق العمال (العدد 2 ، أواسط كانون الأول 1968) أصدرها الحزب الشيوعي سرّاً في بغداد ، وهي صحيفة محلية تخص منطقة بغداد .
- 2- الملحق رقم (2) نشرة سرية بخط اليد صادرة عن الحزب الشيوعي العراقي (هيئة تحرير صحيفة طريق الشعب) ، النشرة بعنوان : (قيادة حزب البعث تعلن رفضها العلمي [هكذا وردت] لإقامة الجبهة الوطنية التقدمية) ، أواسط حزيران 1970 . صور الصفحات الأولى والثانية والعاشرة من النشرة .
- 3- الملحق رقم (3) تقرير العقيد الركن حميد السراج المؤرخ في 9 كانون الأول 1968 عن الأوضاع في شمال العراق وعلاقة الحزب الشيوعي العراقي بالحركة الكردية المسلحة . صور الصفحتين الأولى والأخيرة من التقرير .
- 4- الملحق رقم (4) صورة الصفحة الأولى من صحيفة طريق الشعب السرية (العدد 1 ، أواخر كانون الثاني 1970 .) ، وهي الصحيفة المركزية للحزب الشيوعي العراقي .
- 5- الملحق رقم (5) صورة تقرير السفارة العراقية في موسكو عن مقال لصحيفة الأزفستيا (الناطق بلسان الحكومة السوفيتية) عن العراق والقضية الكردية .
- 6- الملحق رقم (6) صورة الصفحة الأولى من صحيفة ريكاى كوردستان السرية (العدد 3 ، أيلول 1971 .) ، وهي صحيفة سرية للحزب الشيوعي العراقي في كردستان العراق .
- 7- الملحق رقم (7) بيان الحزب الشيوعي العراقي حول اغتيال عضو الحزب محمد احمد الخضري ، المؤرخ في 23 آذار 1970 .
- 8- الملحق رقم (8) ، رسالة الحزب الشيوعي العراقي الى القيادة القطرية لحزب البعث في العراق ، في العاشر من كانون الثاني 1972 حول المفاوضات مع شركات النفط العالمية .

الملحق رقم (1)

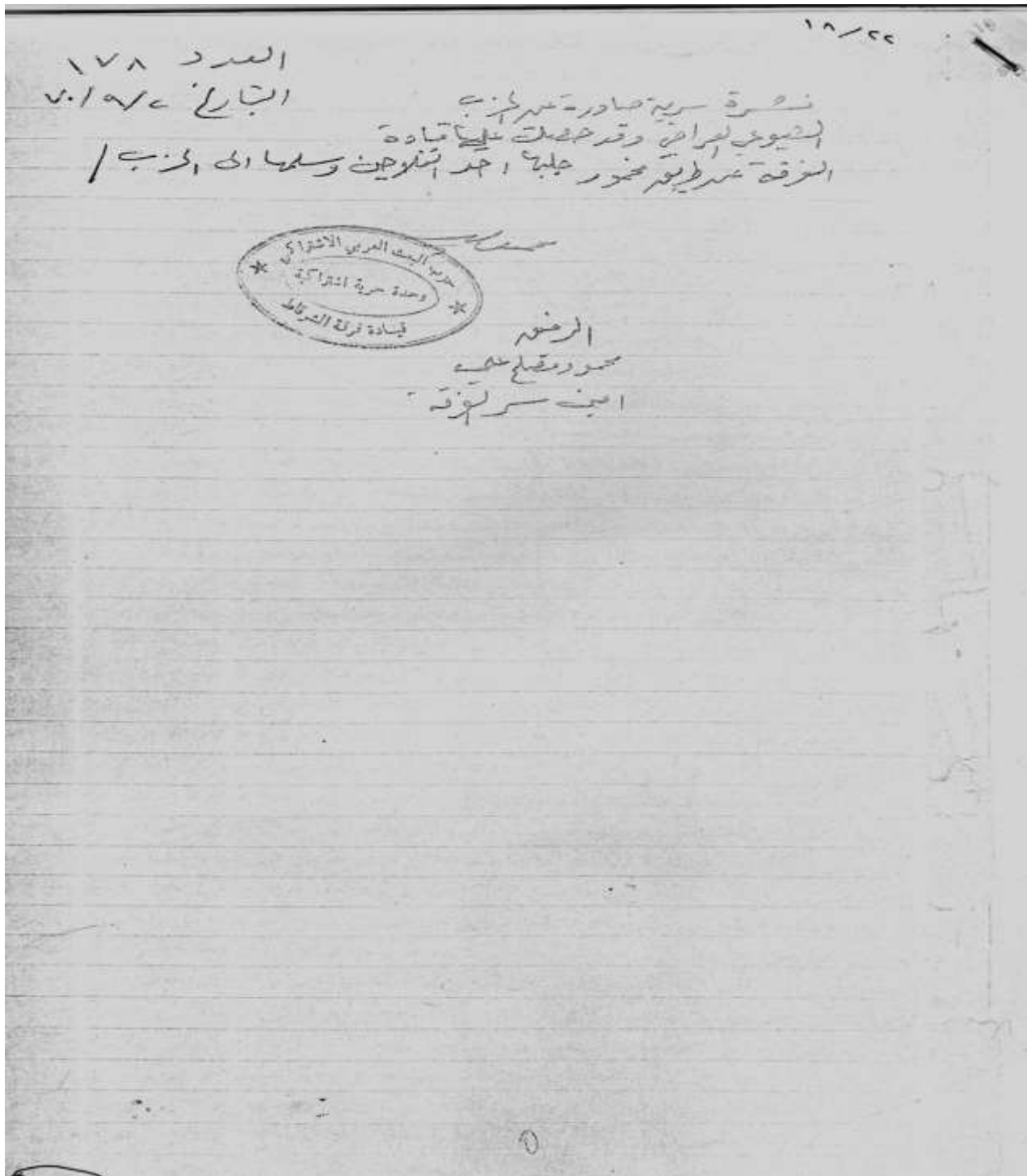
صحيفة طريق العمال أصدرها الحزب الشيوعي سرّاً في بغداد (1).



(1) صحيفة طريق العمال ، (سرية) ، العدد 2 ، أواسط كانون الأول 1968 .

الملحق رقم (2)

نشرة سرية بخط اليد صادرة عن الحزب الشيوعي⁽¹⁾.



(1) د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، نشرة سرية بخط اليد صادرة عن الحزب الشيوعي العراقي (هيئة تحرير صحيفة طريق الشعب) .

تابع للملحق رقم (2)

تصادف حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في اواخر الخمسينيات
 الطائفة الوطنية التقدمية
 لا ليس كغيره انه يلزم طرعا، الحزب الوطني دلاله على التزام
 بها هذه الشعار بهذه الحزب - انه ما هو اهم من ذلك - هو مدى
 ما يتبعه من مواقف علمية والتي تتجلى مع طرح الشعار ونشره له
 عروقه، الموقر، التقدمية، الإنسانية، ١٩٧٠
 لقد استأثر فروع الحزب الوطني باهتمام هذه جبهة عابرة القوم
 واتحاد جبهة الجماهير مع تكتلها بهذا الشعار اثر الاغلاية مع
 انصاره الا اذا ر ١٩٧٠ باعتبار انه هذا الاتحاد كان من الممكن
 ان يتحول الى هيئة جديدة لدفع قضية الحزب الوطني الى هذا المنفذ
 بعد فحص عينة صافية من العقبات التي كانت تعوق الوصول الى
 وجهه انه اقترحت حزب البعث وجبهة نظر حزبنا الشيوعي العراقي من جهة
 التي تتوافق مع تصادم الثورة الكردية باعتبارها جبهة الحركة التقدمية الكردية
 للوصول الى جبهة كبرى في العراق الا ان ايها هاما عابرة هذه الحزب الشيوعي
 في ارض صياض مع اقبال كل السائل الكردية جلا سحلا ومفرا طامحا
 غير انه قضية الموعود، اصحاب الجماهير رأت عارافهم اعلان اتحاد
 ١٩٧٠ / اذا ر ١٩٧٠ مع وظاهر فتمت ابعثت شعار الحزب مع
 التطعيم هذه التسلطات التي تبنت بالازهار الذي فيه الحكم
 القائم على غايات القوى الوطنية وعلى حزبنا الشيوعي على الاخرين
 حيث اعلنت استقلاله واصبحت تحت مظلة وطنية شتى تعرضت لتعذيب
 والاضطهاد في عصر النوايا وحراكه مديريات الامن عليها، وعبر
 مع الشيوعيين مع المصارف في سيرة (دافرون) واعتقد على جميع
 الذي فيه بالصف دونه اي صبر، وقد صامت كل هذا الحزب مع ذبيبة
 طرد فيه مخالفيه بها الحزب الديمقراطي والكردستاني وحزب الشعب العربي
 المستعرك وحزب كل الاقليات والقوى الوطنية في البلاد، مثل
 يدعي انه الاستغراب وانه القتال في كردستان يعتبر مع كل العقبات
 في البرصايات، هزينة موصلة، وانه البعث يتنظم على حزبنا منذ الثورة
 الكردية وانتماءها للعالمية على اتحاد اي ففوق في طرعه اقامة الحزب
 في حين كان حزبنا يتنظم على اليسار الذي دخول الحكومة العراقية وحزب الشعب
 الحاكم في صراعاته مع تصادم الثورة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني
 مع اجل الوصول الى شعوبه، وبعد انه وضع البعث لهذا الواقع
 عاد تحليل نواياه الفخ البوليسية ضد حزبنا جبهة ودعوتهم لحزبنا وسار
 الا انه ان الانهيار تحت لواء الحزب البعثي قد استجاب لدعوى الحزب الحاكم
 من المرحوم انه حزبنا الشيوعي العراقي قد استجاب لدعوى الحزب الحاكم
 لادامة جوارحه مع الحزب وبعد مرور سنة على الحوار ونتيجة عدم التقدم
 ولا ففوة واحدة حبيبة، نالحاق اقامة الحزب قدم حزبنا في (٢٠ تموز)
 ١٩٦٩ مذكرة مرسية حول هذا الموضوع انه تصادم في قراره حزب البعث
 في الاشتراك في العراق

تابع للملحق رقم (2)

وما جاء في المذكرة قولها .
 قد لفت انتباه الحارثي إلى أن علم البحث في المنظمات الأهلية المتعاونة
 ومطالعة منكم بتوضيح أكثر من مئة من المنظمات الأهلية السابقة أو الحالية
 بعض الظاهر المتخبر لهذه المنظمات الأهلية ذات و منهم من فعلت عملها
 قد تبت في أن في هذا المقام - إلا أنه أمراً عسيراً لا تزال جعلت
 أو غير حقيقة فمفهومها فيما يتعلق بالثلاث التعاونية والجمعية الوطنية . ولذا
 وجدنا في الضرر في الاستقراء من منكم من بعض الأمور الهامة التي تفتقر
 إلى الأهمية العلمية ما لا ضروريه من أجل الوصول إلى فهم مشترك لما
 يقصد . كل من دعاة هذه التعاونية والجمعية الوطنية .
 أولاً : ما هو مفهوم حزب الشعب العربي الاشتراكي عنه في الجمعية الوطنية المتحدة ؟
 وما هي الأحزاب والقوى التي تكونه قوائم هذه الجبهة ؟ ما هي الأهداف التي
 يملك أن يتخذ حولها هذه الأحزاب والقوى ؟ ما هو دور الجمعية في
 الحياة السياسية للبلاد ؟ وما هو موقف منكم من مفهوم دة الحكومة الاشتراكية
 (د حكومة الجبهة) ؟
 ثانياً : هل تعرف حزب الشعب العربي الاشتراكي بالقوى الوطنية من خلال واقع
 التاريخ ما لنضالي (د ما حزب سياسي منظم) أم يقتصر للمعنى وهو
 حزب سياسي
 ثالثاً : إذا كان حزب الشعب العربي الاشتراكي يعترف بغيره من الأحزاب
 السياسية فما هو مفهوم لها دة ؟ (التعاونية والاشتراكية) وما هو موقف
 من من دة الاستقلال التنظيمي والديمقراطي لهذه الأحزاب وبالذات
 منه فقط في النظام السياسي المستقر ؟
 رابعاً : إذا كان حزب الشعب العربي الاشتراكي - يقر بمفهوم التعاونية والاشتراكية
 بين الأحزاب السياسية الاخرى فهل يعني ذلك أنه تخلى ليس رسمياً فقط
 بل واقعياً أيضاً عنه مفهوم الحزب القائم والرأى ؟ وما هو المفهوم الذي
 يتطوّر في التقدم ب (نظام الحزب الواحد) أو معاملة الأحزاب الاخرى
 كقوى مساعدة أو ثانوية ؟
 خامساً : إذا كان حزب الشعب العربي اشتراكي حزباً وسائر الأحزاب الوطنية وما هي
 الخصائص التي تميزه بالاشتراكية والتميز دة ولا سيما في الظروف الراهنة لا فائدة
 تعاونه ونحن نعلم أن في الخطوط المحددة بالبلاد ويضع الحلول السريعة
 للمشاكل القائمة . فما هي الصفات الحدية التي تقتضيها منكم للمباشرة بأعمال
 مثل هذا التعاون ؟
 سادساً : ما هو موقف حزب الشعب من الأوضاع التي تترك آثارها
 السلبية على تطور العلاقات بين القوى الوطنية وعلى المساعي المبذولة
 لإنقاذ التعاونية ولا سيما فيما يتعلق باستقلال الأعضاء ؟ لا سيما في
 مع الاضطرار سائر العلاقات والاشياء بالبلاد مقر أم لا . والقوانين

تابع للملحق رقم (2)

هو المطالب من جانب مثل حزبنا من مؤدعي الشعب معبر هذا المناضل اذ ان
 وعنه الفقهاء التي تركت ضد المناضلين علم اختلاف عقائدهم في قصر النهاية
 وفي حقا من مع المبتوت السرية. وعندنا يارس الحزب الحاكم مثل هذا
 ان ما لي به بحسب الاغراب الاغراب المقصودة بالحوار فلا يكون المحدث مع هذا
 انوار او المبتوت الاعضاء والمهاض.
 ان المطالب الملم الآن قبل اي حديث مع الحوار او الجبهة او المبتوت المبتوت... الخ
 هو انهم المبتوت الشخصيات - المبتوت - وجه العائلة ان تعرف معبر ولدها
 القتل في زمرات القتل في قصر النهاية والمقتات.

بغداد أواسط حزيران / ١٩٧٠

هيئة تحرير
 طريفة الشعب

الملحق رقم (3)

تقرير العقيد الركن حميد السراج عن الأوضاع في شمال العراق⁽¹⁾.

ذات رسالة خالدة

الى / السيد رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة المحترم
الموضوع: التمرد المسلح في شمال العراق

- ١- تمهيد : من المؤسف حقاً ان يطلق المسؤولون على التمرد المسلح في شمال الوطن اسم (القضية الكردية) في الوقت الذي فيه اخواننا الأكراد براً من اجرام الملاحضات لذا فأتني اسمي المشكلة بلعبة الاستعمار في شمال الوطن وقد قلت مراراً في كلية القيادة - لتلاميذ من دورات القيادة ان القتال في الشمال لن ينتهي طالما هنالك مصالح استعمارية في العراق ومن الخطأ ان نتجاهل الاستعمار الشيوعي من حيث الغاية وان لسه مصالح في العراق .
- ٢- العصيان المسلح : نشب القتال عام ١٩٦٠ في عهد قاسم العراق بعد ان شعر الغرب انه اخذ يتدخل في الاوضاع الشعبية خاصة بعد ان اخذ يهدد مصالحهم النفطية والسياسية والغريب ان الحزب الشيوعي العراقي كان ولا يزال يدعم تمرد الملايكة قواء واعتقد ان ذلك يعود الى .
- ٣- اجبار كرم قاسم على فتح مخازن الجيش العراقي للأسلحة والاعتسدة الروسية مقابل ان يحمله صعبة وحتى بعد هزيمة حزيران رفضت روسيا شحن الأسلحة الا بعد دفع الثمن .
- ب- ايجاد سوق لتصريف الفائض من منتجات المعامل الروسية الحربية خاصة بعد ان سيطرت المصرية المتحدة وسوريا حاجتها .
- ج- اجبار كرم قاسم على الخضوع للحزب الشيوعي على امل تأييده والتزامه في حل مشكلة التمرد وبالتالي وثوب الحزب الى السلطة وهذا ما كاد يحصل .
- د- اشغال الجيش العراقي بعيداً في الشمال والحيلولة دون قيامه بثورة عارمة لأنقاذ العراقيين الشيوعيين .
- هـ- اما حالياً فإظام الحكومة على الدخول مع الشيوعيين في مفاوضات كطرف ثالث في حل القضية والتمائة من ذلك ايجاد كيان لهذه الفئة الضالة على الصعيد الرسمي والشعبي واشراكهم في السلطة .
- و- اما الاستعمار الغربي فينشئ من وراء لبعته مايلي .
- اولاً - عدم الاستقرار وتفويت الفرص امام الحكومة للقيام بالاصلاحيات الداخلية والمعمل على المستوى القومي خارج الحدود العراقية وبالتالي زيادة التمرد وانتشار الشائعات ثم تم الفوضى .
- ثانياً - وضع العراق في ضائقة اقتصادية نتيجة لهبوط الانتاج الزراعي والحيواني في الشمال وصرف واردات النفط على القتال ثم فرض ضرائب مرهقة لسد نفقات القتال وبما ستؤدي هذه الضرائب من اثر على دخل الفرد وركود في الأسواق التجارية لهبوط السيولة النقدية المتداولة سيجعل الشعب يشكو الى عهد نوري السعيد تمهيداً لعودة الرجعية وبرلمان العملاء وهو ما تدمر الى جريدة التأخي وهذه المناسبة اقترح تخفيض الضرائب والتعويض عنها بتقليص بعض الواردات والمصروفات وعلى سبيل المثال ايقاف استيراد كافة انواع السيارات والبيض ولحم الدجاج وهو ما يعود الى الطبقة المرفهة فقط ثم صرف اللحم الى قدر الجنود ثلاث او اربع مرات في الاسبوع بدلاً من طليخة ايام الاسبوع .

(1) ل. ت. ح. ب. ، ملفه بلا رقم (متفرقات) ، تقرير العقيد الركن حميد السراج المؤرخ في 9 كانون الأول 1968 .

تابع للملحق رقم (3)

- ٥ -

الفرق لمعرفة درجة اخلاصهم وطبيعة عملهم امر خطير خاصة وان معظمهم
الأسلحة ستوجه الى صدر الجيش العراقي •

٦- الخاتمة :

- أ- ان التمرد المسلح في الشمال دمية تحركها خيوط الامبريالية والشيوعية •
- ب- يجب طرد فكرة استعمال القوة كحل قبل حل المشكلة الفلسطينية •
- ج- يجب ان تتطرق حلولنا من قاعدة (جبهة داخلية رصينة) •
- د- يجب اختيار كافة المسؤولين في الشمال عسكريين ومدنيين بمستوى المسؤولية والثورة •
- هـ- توجيه وسائل الاعلام باللغة الكردية لفضح ارتباطات الملا الاستعمارية والفسق والفجور التي يقر بها انصاره في القرى الكردية •
- و- رفع معنوية القطعات وكسب ثقة الضباط بالثورة والسلطة •
- ز- مداعبة الجيران عسى ان يكون فيها مجالاً لحكام قبضة الثورة على التمرد •

العقيد الركن
حميد المــــــــــــــــراج
٩ / كانون الاول / ١٩٦٨ •

الملحق رقم (4)

صحيفة طريق الشعب (السرية) الصحيفة المركزية للحزب الشيوعي العراقي⁽¹⁾



(1) صحيفة طريق الشعب ، (سرية) ، العدد 1 ، أواخر كانون الثاني 1970 .

الملحق رقم (5)

تقرير السفارة العراقية في موسكو عن مقال لصحيفة الأزفستيا السوفيتية⁽¹⁾.

سفارة الجمهورية العراقية
موسكو
Embassy of the Republic of Iraq
MOSCOW

الرقم : س / خاص / ٢٢
التاريخ : ٢٠ / ٣ / ١٩٧٠

صلى شخصي

الشارع بقوس

وزارة الخارجية

الموضوع : مقال كودرياتسيف في الأزفستيا عن العراق
والقضية الكردية .

نشرت الأزفستيا الناطقة بلسان الحكومة السوفيتية مساء هذا اليوم ٢٠ / ٣ / ١٩٧٠ مقالا مهما وطويلا عن العراق والقضية الكردية . وقد كتب المقال السيد كودرياتسيف المعلق السوفيتي الوثيق الصلة بالدوائر الرسمية والذي قام بزيارة العراق خلال هذا الشهر تلبية لدعوة وزارة الثقافة والأعلام .

ومعتبر هذا المقال أهم تعليق نشر في موسكو حتى الآن في تقييم خطوة ثورة السابح عشر من تعز في حل القضية الكردية . ومن دلائل أهمية المقال وندولاته السياسية ما يلي :-

- ١ . يستعمل الكاتب تعبير " ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ بدلا من الالفاظ الاخرى كالانقلاب او التعبير الخ .
- ٢ . نوه الكاتب بدور حزب البعث العربي الاشتراكي في حل القضية (x) كما يشهد بدور الحزب الشيوعي العراقي في الدعوة الى حل هذه القضية .
- ٣ . حين يستعرض الكاتب ادوار الحكومات والانظمة السابقة وشملها في حل القضية بفصل ذكر حكم حزب البعث في سنة ١٩٦٣ كما انه يسمي هذه الانظمة التي تولت منذ سنة ١٩٦١ حتى ١٧ تموز ١٩٦٨ بالانظمة الرجعية والتي " غارت الرجعية والمستمرين " ينص الكاتب على (ان ثقة عميقة بالاتفاقية قد تم الاعراب عنها) في العراق وذلك في معرض حديثه عن المظاهرات الاحتجاج .
- ٤ . اشارة الكاتب الى ان القوى التقدمية في العالم خارج العراق تقيم اتفاقية الحادي عشر من اذار كحدث بارز يفتح الافاق امام تطور العراق . كما يشير الكاتب الى الحاجة الأساسية لعمل كبير من اجل تنفيذ كافة مبادئ ونود الاتفاقية .
- ٥ . يشير الكاتب ايضا الى ان الامبريالية والرجعية الداخلية واسلان مساعيها من اجل استعادة مآقدها من مواقع بسبب الثورة العراقية .

١٩٧٠ / ٣ / ٢٠

م. الوارد
ر. ع. ي.
١٩٧٠ / ٣ / ٢٠

(1) و. و. خ. ، السفارة العراقية في موسكو ، الموضوع : تقرير السفارة عن مقال لصحيفة الأزفستيا (الناطقة بلسان الحكومة السوفيتية) عن العراق والقضية الكردية ، الرقم س/خاص/27 في 20 آذار 1970 .

تابع للملحق رقم (5)

- ٢ -

- ٧٠ يشير الكاتب الى برقية الرئيسين بودفوري وكوسيجن الى السيد رئيس الجمهورية
ونوه بجدولاتها السياسية .
- ٨٠ يقتبس الكاتب كلاما من حديث السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة مع الصحفيين
السوفييت حول انتباه طريقي التحولات الاجتماعية - الاقتصادية الجذرية الذي يضمن
النفاذ على " عدم الثقة " كما يضمن اجتثاث جذور الرجعية الاجتماعية وثافة منسوفة
الرجعية الداخلية المؤالية للاستعمار .
- ٩٠ ثم يقتبس كلاما للسيد مصطفى البارزاني يوجد فيه (كلية وطاطا) قانون اصلاح الزراعي
وتوزيع الارض بين فلاحى شمال العراق .
- ١٠٠ ينص الكاتب على ان تنفيذ اتفاقية ١١ اذار ضربة كبيرة للامبريالية ولوكلاها في الداخل
والخارج . كما يشير الى امكانية العراق لتحشيد قواته للمهمة الاساسية الكبرى فسي
النضال العربى المشترك ضد الامبريالية وفي حبل تصفية اثار العدوان الاسرائيلى
وفي تعزيز وحدة الاقطار العربية .
- ١١٠ ينص الكاتب في مقاله على ان تسوية المسألة الكردية (ترفع من السمعة الدولية للجمهورية
المراقية وتكون من قوى حركة التحرر الوطنى لشعوب اسيا وافريقيا) .
- ١٢٠ يلح الكاتب تلحيا الى الاصدقا (مقصد السوفييت) الذين استطاع العراق باحسانه
عليهم ان ينهى حرب اقتتال الاخوة .
- وفي لقاء خاص بين السفير والسيد كودرياتسيف في يوم ٣١/١١ عبر الموط البهمن سروره لنتائج
زيارته للعراق ومن شكره للحفاوة التي تول بها الصحفيون السوفييت في العراق كما عبر
عن اعجابه بالسيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ونوه بشخصيته والمناقشة الصريحة
التي جرت بينه وبين الصحفيين السوفييت والتي استغرقت اربع ساعات .
- ونرفق لكم الترجمة العربية لنص المقال .
للتفضل بالاطلاع رجاء .

المفبر
شاذل طاقا

صورة منه الى :-

مكتب السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة
وزارة الثقافة والاعلام

{ للتفضل بالاطلاع .

الملحق رقم (6)

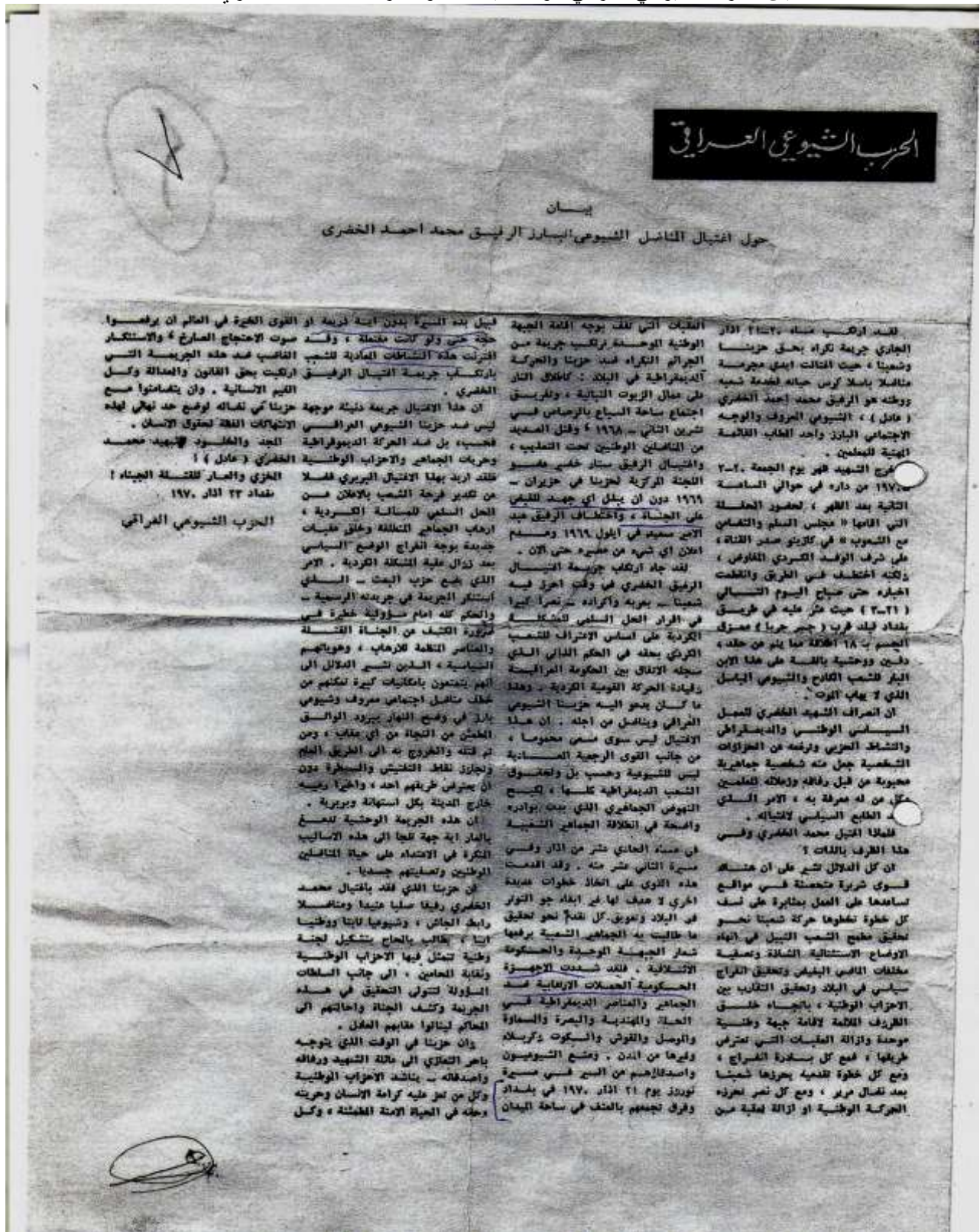
صحيفة ريكاى كوردستان (السرية) صحيفة الحزب الشيوعي العراقي في كردستان (1).



(1) صحيفة ريكاى كوردستان ،(سرية) ، العدد 3 ، أيلول 1971 .

الملحق رقم (7)

بيان الحزب الشيوعي العراقي حول اغتيال عضو الحزب محمد احمد الخضري (1).



(1) د.ك.و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي حول اغتيال محمد احمد الخضري ، 23 آذار 1970 .

الملحق رقم (8)

رسالة الحزب الشيوعي العراقي الى القيادة القطرية لحزب البعث في العراق حول المفاوضات مع شركات النفط⁽¹⁾.



(1) د.ك.و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق) ، رسالة الحزب الشيوعي العراقي الى القيادة القطرية لحزب البعث في العراق ، 10 كانون الثاني 1972 .

تابع للملحق رقم (8)

سادس : اعادة النظر في اصدار النفط الخام وفق التخطيط الجديد لسعر الدولار الامريكي .

سابع : ايجاد طريقة سليمة لاحتساب ثلثات انتاج البترول الواحد من النفط الخام بما يضمن حقوق العراق .

ثامس : الاستفادة من حق العراق العيني بالنفط المأخوذ في سبيل دخول العراق سوق النفط العالمي مع ابقاء حصة العراق من السعر المعلن .

ان ما ذكرناه اعلاه من مطالب لا يعدو ان يكون جزءا من حق الدولة العراقية في ممارسة سيادتها على اهم شئوة وطنية ، و اذا طاعت الشركات على مرشحاتها المتعنتات او ابدت بالمطالبة والتسويق فيتمتع على الجانب العراقي بالحدود التي السحب والاستناد اليه في اصدار تشريع وطني مفرد يلزم الشركات باحترام سيادة الدولة العراقية .

لذلك اننا نتجارب على ان مجابهة الشركات بموقف سلبي يتلخص في الشئوة السياسية التي بدوتم بها يستحيل اقتراح الشئوة السياسية وهي : -

استشعر البهجة الداخلية ، وتحقيق تدالف واسع بين الاحزاب الوطنية في جبهة موحدة تلحق حولها جميعا جميع السحب السياسية ، باطلاق الحريات الديمقراطية وتطوير المبادرات الجماهيرية وتحببها وتطبيق الحلول الديمقراطية للنقضية الكردية . . ان هذه الشروط من اهم مستلزمات الكفاح والنصر .

استشعر التدالف السياسي والتعاون الاقتصادي وبالاخص الوطني مع منظمة الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي .

استشعر التدالف الاقتصادي مع الدول العربية المنتجة للنفط ومع دول منظمة اوبك ومع حركات التحرر في العالم .

استشعر نشاط شركة النفط الوطنية وتطور في مراحل اقتصاد النفط كافة من التنقيب والاستخراج والتكرير حتى التسويق .

ارسل امس سلاح نواجه به الشركات الاحتكارية هو سلاح الشعب الموحدة . عبر احزاب الوطنية . في جبهة ديمقراطية تلاحقها موحدة .

هذا وتضمنوا بقبول فائق الاحترام .

خالد ١٩٧٢/١/١٠

اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي العراقي

١٩٧٢/١/١٠